العلاماتيّة وعلْم النص

إعداد وترجمة

منـــذر عيّـاشي



المركز الثقافي العربي

العلاماتية وعلم النص

(نصوص مترجمة)

الكتاب

العلاماتية وعلم النص

إعداد وترجمة

د. منذر عياشي

الطبعة

الأولى، 2004

عدد الصفحات: 192

القياس: 14.5 × 21.5

الناشر

المركز الثقافي العربي

الدار البيضاء ـ المغرب

ص.ب: 4006 (سيدنا)

42 الشارع الملكي (الأحباس)

هاتف: 2303339 ـ 2307651

فاكس: 2305726 ـ 2 212+

Email: markaz@wanadoo.net.ma

بيروت ـ لبنان

ص.ب: 5158 ـ 113 الحمراء

شارع جاندارك ـ بناية المقدسي

هاتف: 750507 ـ 352826

فاكس: 343701 ـ 1 961+

الفهرس

تقديم

د/عبد القادر فنذوح
جامعة البحرين

لما عرض عليّ صديقي الدكتور منذر عياشي أن أتولى تقديم هذا الإنجاز القيّم: «**العلاماتية وعلم النص**» لم أتردد طرفة عين في الترحيب بهذا العرض، وقد يكون من دوافع ترحيبي هو معرفتي بالمترجم والناقد عن قرب وباهتمامه بالترجمة، وليس مجرد هاوٍ لها. له ولأعماله سمعة مرموقة عند المتلقي العربي، كما أن وراء هذه المكانة ـ في الحقيقة ـ شيئاً مهماً، هو إسهامه على الدوام في تفاعل الثقافتين [الفرنسية والعربية].

ونعتقد أن ذلك لا يتم إلاّ بالنظر إلى ثقافتنا من الجهة الأخرى، وهو ما شعر به الدكتور منذر ـ مبكراً ـ ويدور الترجمة في تعميق هذا النظر. وفي هذه الحال يكون المترجم مدعواً لأن يقدم ما هو في العمق، وهذا دأبه؛ وليس ذلك بغريب منه، بسبب علاقته الوطيدة باللسانيات، ومن حيث كونه ـ دوماً ـ أكثر وفاء للنص المصدر، وأعمق مصداقية للنص الهدف.

وذلك بتطويع لغة النص المصدر، وبما يستوعبه المعطى في لغة النص الهدف، لإضاءة الممكن.

من هذه الوجهة، يمكننا اعتبار منذر عياشي منتجاً فاعلاً باقتحامه معاقل الترجمة، وبتجاوزه صيغة ما يجب قوله إلى ما يمكن أن يقوله النص المترجم؛ وهذا بفضل تمكنه من ملكته، وما ضمّنه قاموسه اللساني الذي أفاد منه لتمثل الإجراءات النحوية، والدلالية في اللغة الأصل.

ومن مآثر هذه الخصوصية، إنجازاته القيّمة ـ بخاصة ـ في: **هسهسة اللغة**، لـ «رولان بارت»، **القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان**، لـ «أوزوالد ديكرو»، و«جان ماري سشايفر»، وكتب أخرى كثيرة لمؤلفين آخرين من أمثال بيير جيرو، رولان بارت، جاك بيرك، جان إيف تادييه، جاك دريدا، تودوروف، وغيرهم ممن أسهم في ترجمة أعمالهم التي أغنت عقل المتلقي العربي.

وليس هذا فقط، بل إنه ينطلق في مشروعه بتخيّر ما يقع تحت ذوق المتلقي لصياغة رؤية متجانسة مع ما ينجزه الآخر، فيما تقدمه ثقافته من إمكانات، وتقريبها من القارئ العربي، بغرض الإفادة من هذه الإمكانات المعرفية على صعيدي **«النظر وآلية البحث»**.

إن المتأمل في عطاءات منذر عياشي الترجمِية يلمس فيها الجدّة والجدّية، والجودة، وتتراءى له معالم ذلك في جميع إنجازاته، سواء في فكره الحضاري التنويري، وتحديداً في موروثه الجمعي، أم فيما يقدمه للقارئ من آداب غربية، عبر جسر الترجمة؛ وهما سمتان مصاحبتان له، تعملان على دعم الهوية الثقافية/ المعرفية، وهو الانشغال الذي يبحث عنه كل باحث غيور على تراثه بجدّ واستماتة.

ومن أهم معالم الخصوصية في ترجمات منذر عياشي هي:

«الرؤيا الإبداعية» بوصفها جزءاً من التجربة الصميمية التي يعيشها، ومظهراً من مظاهر الحرية الإبداعية في أعمق تجلياتها.

وكل ترجمة إبداعية تفترض كسراً للنموذج، وتحدياً صارخاً للمحمول الحرفي في النص المصدر إلى البعد الكشفي الذي يمنحه النص الهدف من النص المصدر.

لقد أدّى ذلك التحوّل في ترجمات منذر عياشي إلى تحول في أسلوب الكتابة بوصفها خلقاً رؤياوياً، تؤسس شعريتها من ذاكرتها، ولغتها، وفضائها، انطلاقاً من الديمومة الأصيلة، المتجددة، الكامنة في طاقة تحررها من كل قيود، إلاّ ما ينطبع في الذات، في أسمى تجلياته، وبعد،،،

فنحن على أهبة أن نَثني حديثنا لا بدّ أن نُثنِيَ على هذا الإنجاز الذي يحاول أن يربط المكوّن النصي بالمكوّن العلامي. وقد روعي فيه العمق في التناول، ووضوح العرض، والمنهجية في الطرح، خطوة في طريق التعريف بالثقافة الأخرى، وتقريبها منا، ورغبة في كسر سياسة التوزيع الجغرافي للمعرفة، وسعياً إلى توحيد **«الفكرة»** أنّى كانت، وإتاحة الفرصة لنا بتقويم نتاجنا على قاعدة فهم أمثل للحداثة، وما بعد الحداثة، باستعمال المرآة العاكسة، من ثقافة الآخر. وسيجد القارئ العربي، محترفاً أو هاوياً، في هذا الكتاب ما يملأ به الفراغات التي تميّز خريطة النقد الأدبي عندنا.

ونحن إذ نشكر للدكتور منذر عياشي جهوده، ونبارك له خطاه، فإننا نثمّن فيه تلبيته حاجة العصر في مشروعه «الترجُمِي» الذي طالما راهن عليه، رغبة في كسر الحدود الإقليمية المعرفية **«للثقافة»**، وسعياً إلى خلق تفاعل ثقافي بين الأفكار والمفكرين.



القسم الأول

العلاماتية

العلاماتية(*)

جان ماري سشايفر

1 ـ لمحة تاريخية

العلاماتية (أو السيميولوجيا) هي علم العلامات أو السيرورات التأويلية. توجد إذن، كما ذكر بذلك أمبرتو أيكو (1988) روابط عميقة بين العلامات والتأويل، وذلك لأن «شيئاً ما لا يكون علامة إلاً لأنه يؤول بوصفه علامة لشيء ما بوساطة مؤول ما» (موريس 1938). ومع ذلك، فإن العلاماتية المعاصرة، في الواقع، قد تطورت عموماً بشكل مستقل عن التأويل. فلقد أرادت جوهرياً لنفسها أن تكون نظرية وعلماً يصنف العلامات، وتحليلاً للشرع (codes)، وقواعد، وأنساقاً، ومواضعات، إلى آخره، ولم تشأ أن تكون نظرية للتأويل. وليس سوى في وقت قريب قد انزاح النبر نحو قضايا التأويل، وبشكل عام أكثر نحو ذرائعية للعلامات (إيكو 1985). ومع ذلك، فعلى مقدار ما يكون هذا الانزياح في النبر مشتركاً بين معظم الأنظمة المابعد بنيوية، وحيث كانت العلاماتية

(*) عن القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان. أوزوالد ديكرو ـ جان ماري سشايفر. جامعة البحرين. ترجمة د. منذر عياشي / 2003/ البحرين.

المعاصرة كنسية جداً، وحساسة تجاه المؤثرات النظرية الخارجية، فإنه لمن الصعب حالياً تثمين النتائج على المدى الطويل. والعلاماتية التي سنتخذها موضوعاً هنا هي نظرية العلامات بشكل أساسي.

ليس التفكير حول العلامات ولادة معاصرة، حتى وإن كانت قد اختلطت خلال زمن طويل مع التفكير حول اللسان، بسبب أهمية العلامات الكلامية في التواصل الإنساني. وهكذا، فإنه توجد نظرية علاماتية ضمنية في التأملات اللسانية التقليدية، في الصين كما في الهند، وفي اليونان أو في روما. وسيكون من العبث إذن أن نرغب في البحث عن الأصل التاريخي للعلاماتية عند مؤلف بعينه، حتى وإن كنا تقليدياً نعزو هذا الشرف إلى سانت أوغستين، وخاصة بالنسبة إلى تمييزه بين العلامات الطبيعية والعلامات التواضعية، وكذلك تمييزه بين وظيفة العلامات عند الحيوانات وعند البشر (De doctrina christiana). ولقد أولى السفسطائيون من قبل أهمية عظمى لهذه القضايا. وفي الواقع، يجب الصعود على الأقل إلى أفلاطون وأرسطو. ولقد سقى الفكر القديم فيما بعد القرون الوسطى، حيث صاغ الموديون خاصة أفكاراً حول اللسان، لها حمولة علاماتية. وفي عام 1632، نشر الفيلسوف الإسباني «ج. بوانسوت «Tractatus de signis» (Ionnais a Sancto Toma) (وهو متضمن في الجزء الثاني من كتابه «فن المنطق»). ولقد اقترح فيه ما يعد من غير ريب النظرية الأولى للعلامات. وأقام فيه تمييزاً بين التمثيل والمعنى، وأوضح خصوصية علامة المعنى الكامن في كون العلامة لا تستطيع أن تكون بنفسها علامة على الإطلاق، بينما الشيء فيستطيع أن يمثّل نفسه بنفسه. وهكذا، فقد غدت العلامة في

غير ما حاجة، كما هي الحال عند سانت أوغستين، إلى أن تكون شيئاً مرئياً: إنها تعرف فقط بعلاقة «القائم مقام». وقد فتح هذا التعريف إمكانية لنشوء علاماتية عامة تتضمن أيضاً الأفكار الذهنية (ديلي 1982). ولكن كان يجب انتظار لوك لكي نرى انبثاق اسم «العلاماتية») نفسه، محدداً بوصفه «معرفة بالعلامات» ومتضمناً في الوقت نفسه «للأفكار» الذهنية وعلامات التواصل المابين إنساني (دراسة فلسفية تتعلق بالتفاهم الإنساني). ولقد كان هذا توسعاً لم يمضِ مع ذلك من غير أن يطرح بعض المشاكل، وذلك لأنه لا يعفينا من التمييز بين الحالات القصدية (الأفكار) والتجليات الحساسة لهذه الحالات (العلامات بالمعنى الأوغستي للمصطلح).

ولقد أصبحت العلاماتية علماً مستقلاً فعلاً، مع عمل الفيلسوف الأمريكي شارلز ساندرز بيرس (1839 ـ 1914). فهي تمثل بالنسبة إليه إطار مرجعياً يتضمن أي دراسة أخرى: «إنه لم يكن بإمكاني على الإطلاق أن أدرس أي شيء ـ الرياضيات، الأخلاق، الميتافيزقيا، الجاذبية، الدينميكا الحرارية، البصر، الكيمياء، التشريح المقارن، الفلك، علم النفس، الصوتيات، الاقتصاد، تاريخ العلوم، الهويست (ضرب من لعب الورق)، الرجال والنساء، النبيذ، علم المقاييس والموازين ـ إلاَّ بوصفه دراسة علاماتية». ومن هنا، فقد كانت كتابات بيرس علاماتية منوعة تنوع الموضوعات المذكورة، بيد أنه لم يخلف عملاً متماسكاً يوجز الخطوط الكبرى لنظريته. ولقد أثار هذا الأمر، خلال زمن طويل، جهلاً بنظرياته، ثم تبع ذلك في وقت قريب عدد لا يحصى من التفاسير التي تحاول أن تجد الوحدة لنظرية من خلال إعادة صياغاته المستمرة (انظر غرينلي 1973، ديليدال 1979).

تعد مساهمة بيرس رئيسة على الأقل في نقطتين:

أ) لقد ألح أن العلاقة الدالة هي علاقة ثلاثية المصطلحات: «العلامة أو الممثل». وهي الطرف الأول الذي يقيم مع الطرف الثاني المسمى «موضوعه» علاقة ثلاثية فعلاً تستطيع أن تحدد الطرف الثالث المسمى «مؤوله»، وذلك لكي يضطلع هذا بالعلاقة الثلاثية نفسها إزاء ما يسمى «الموضوع» مثل تلك العلاقة التي تقوم بين العلامة و«الشيء». وبالمفهوم الواسع، فإن «المؤول» هو معنى العلامة. وأما بمفهوم أكثر ضيقاً، فإن المؤول هو العلاقة «الاستبدالية» بين علامة وعلامة أخرى: المؤول إذن هو على الدوام علامة أيضاً، وهذه العلامة سيكون لها مؤولها، إلى آخره. ويمكننا أن نبين هذه السيرورة للتبدل بين العلامة والمؤول عن طريق العلاقات التي تقيمها كلمة مع الكلمات الأخرى التي تحددها في القاموس: تعد ترادفاً أو جملة مفسرة كل الكلمات التي نستطيع أن نبحث لها مجدداً عن تعريف، والذي لن يكون مكوناً على الإطلاق إلاً من الكلمات (تودوروف 1972). «ليست العلامة علامة إلاً إذا كانت تستطيع أن تترجم نفسها إلى علامة أخرى تكون من خلالها كاملة التطور». وإننا لنؤول متصور بيرس هذا بوصفه حجة لصالح «عمل علامتي لا يتناهى»: إنه ليكون بنسيان المصطلح الثاني، الشيء، الذي يقطع السيرورة التأويلية (والتي كانت حقاً لا يتناهى) منذ اللحظة التي يصل فيها الفعل العلاماتي إلى الهدف الذرائعي.

ب) إنه يعترف بتنوع العلامات وبعدم اختزالها إلى طريقة عمل العلامة اللسانية، وإن بيرس إذ يجعل مختلف المعايير تتقاطع، فإنه ليصل بها إلى 66 نوعاً من العلامات. وحتى ولو كانت الهندسة

العامة معقدة جداً، ومتغيّرة بلا توقف، فإن هذا التصنيف لم ينجح في فرض نفسه على الحلقة الضيقة لمفسري بيرس. ولقد أصبحت بعض تمييزاته شائعة، ونجد من هذه مثلاً العلامة النموذج والعلامة المتواترة، أو الأيقونة، والأثر، والرمز.

ولقد أعلن اللساني فرديناند دي سوسير في وقت متزامن تقريباً عن «العلاماتية»: «إن اللغة نسق من العلامات التي تعبّر عن الأفكار. وإنها لتقارن بهذا مع الكتابة، ومع أبجدية الصم ـ البكم، ومع الشعائر الرمزية، ومع صيغ اللباقة، ومع العلامات العسكرية، إلى آخره. وإنها لتعد فقط النسق الأهم من كل هذه الأنساق. وإننا لنستطيع إذن أن نتصور علماً يدرس حياة العلامات في قلب الحياة الاجتماعية. وإنه سيشكل جزءاً من علم النفس العام. وسنعطي لهذا العلم اسم العلاماتية (من اليونانية sémeîon، علامة). وإنه سيعلمنا مم تتكون العلامات، وأي القوانين تسوسها. ولأنه ما زال غير موجود، فيمكننا القول إنه سيوجد. ولكنه يمتلك الحق في الوجود. إذ إن مكانه محدد مسبقاً». وأما الإسهام المباشر لسوسير في العلاماتية غير اللسانية، فقد تحدد تقريباً بحدود هذه الجمل، ولكنها اضطلعت بدور كبير، وخاصة في فرنسا، حيث كان من نتائجها (المفارقة) أن تطوّر العلاماتية قد احتذى مثال اللسانيات بشكل دقيق. ويوجد مصدر ثالث للعلاماتية الحديثة في ظاهراتية هوسرل وعند إرنست كاسيرير. فهوسرل قد طوّر في كتابه «البحوث المنطقية» نظرية عامة للقصدية، وهي مصممة بوصفها علاقة إحالة. ولقد أنشأ في إطارها نظرية للعلامات وللمعنى أيضاً. وأما كاسيرير في كتابه «فلسفة الأشكال الرمزية»، فقد طرح عدداً من المبادئ:

أولاً: الدور الأداتي للسان: إنه لا يستخدم في تسمية واقع مسبق الوجود، ولكنه يستخدم في جعله متمفصلاً، وفي جعله متصوراً. ويميّز هذا الدور الترميزي ـ المعنى الواسع المقصود به هنا هو: كل ما يصنع المعنى ـ الإنسان من الحيوانات ـ التي، كما يرى كاسيرير، لا تمتلك سوى أنساق للتلقي والفعل ـ إذ إن ما يليق به هو الحيوان الرمزي.

ثانياً: ليس اللسان الكلامي هو الوحيد الذي يتمتع بهذا الامتياز. فهو يتقاسمه مع سلسلة أخرى من الأنساق ـ الأسطورة، والدين، والفن، والعلم، والتاريخ ـ التي تشكّل مجموعة الفلك «الإنساني». وإن كل واحد من هذه «الأشكال الرمزية» يشكّل «الطريقة» بدلاً من أن يقلدها (تودوروف 1972).

ويعد المنطق مصدراً رابعاً من مصادر العلاماتية الحديثة. فلقد استطعنا أن نقول إن جذور العلاماتية توجد في المنطق القديم والقروسطوي. وإن هذا ليكون، على العكس من حساب المنطق الحديث، حيث لا تقترح العلاماتية إنشاء لسان اصطناعي، ولكن تقترح تحليل الوظيفة المنطقية للغات الطبيعية (ديلي 1982). فبيرس نفسه كان منطقياً. ولقد أدخل بشكل واضح سيرورات الاستدلال المنطقي في تصنيفه للإرشادات. وهذا تصور أعاد تبنّيه موريس وكثير من العلاماتيين المعاصرين. وثمة نسب آخر يبدأ من فريجيه (والذي يعد تمييزه بين Sinn و Bedeutung أمراً رئيساً بالنسبة إلى العلاماتية)، ورسل، وخاصة كارناب (1928): لقد بنى هذا الأخير لساناً مثالياً صار مثلاً بالنسبة إلى العلاماتية. وإن الذي أدخله فيها هو المنطقي الأمريكي تشارلز موريس (1938). فقد طوّر موريس نظرية

عامة للعلامات من خلال منظور سلوكي يحدد العلامة بوصفها مثيراً إعدادياً بالنسبة إلى موضوع آخر لا يمثل مثيراً في اللحظة التي ينطلق فيها هذا السلوك. وإن التصنيف العام الذي اقترحه موريس لم يفرض نفسه قط، ولكن بعض تمييزاته قد أصبحت إرثاً عاماً للعلاماتية المعاصرة، كذلك التمييز بين «التعيين» و«التأشير»، وخاصة التمييز بين الأبعاد «الدلالية»، و«النحوية»، و«الذرائعية» للعلامات.

لقد اقترح إيريك بويسانس في كتابه «الألسنة والخطاب» (1943) نموذجاً علاماتياً يستلهم الفئات عند سوسير. والمؤلف، مستنداً من جهة إلى اللسان الكلامي، ومن جهة أخرى إلى عدد من الأنساق العلاماتية الأخرى (علامات الطريق، إلى آخره)، فقد أقام عدداً من المفاهيم والتمايزات (أصغر وحدة معنوية والفعل السيميائي، نظام الدلالة الذاتي والخارجي، أنظمة الدلالة المباشرة والاستبدالية). وقد أعاد بريتو استخدام بعض منها فيما بعد (1966). وفي العصر نفسه، فإن كتابات كل الممثلين الرئيسيين لما نسميه «اللسانيات البنيوية» (سابير، تروبيتسكوي، جاكبسون، هيلميسلف، بنفينيست) قد اعتمدت المنظور العلاماتي وحاولت أن تحدد مكان اللسان في قلب الأنساق الأخرى للعلامات.

ولقد جذبت الفنون والأدب أيضاً انتباه العلاماتيين الأوائل. ففي دراسة بعنوان «الفن بوصفه عملاً سيميولوجياً»، اقترح جان ميكاروفسكي، وهو واحد من أعضاء حلقة براغ اللسانية، أن تصبح دراسة الفنون جزءاً لا يتجزأ من العلاماتية، وقد حاول أن يحدد خصوصية العلامة الجمالية: إنها علامة «مستقلة» تكتسب أهمية بذاتها، وليس بوصفها وسيطاً للمعنى فقط. ولكن إلى جانب هذه

«الوظيفة الجمالية»، والمشتركة بين كل الفنون، ثمة أخرى تمتلكها الفنون ذات «المحتوى» (الأدب، الرسم، النحت)، والذي هو محتوى اللسان الكلامي. وتتمثل هذه الوظيفة في «الوظيفة التواصلية». «وإن كل عمل فني هو علامة مستقلة. وللأعمال الفنية «ذات الموضوع» (الأدب، الرسم، النحت) وظيفة سيميولوجية ثانية هي الوظيفة التواصلية». ويجب التذكير أيضاً بأعمال الظاهراتي الروماني أنغاردن في ميدان الأدب والموسيقى. وهي أعمال مكرسة للوضع الأنطولوجي للمؤلفات، والتي تعلن إزاء عدد من الوجوه عن تمييز غودمان بين فنون نسخ المخطوط وفنون البدائل الإملائية. ويمكننا أن نضيف الفيلسوفة سوزان لانجر التي تقترح، مستلهمة كاسيرير، علامية تعبيرية للموسيقى: «الموسيقى شكل من أشكال الدلالة... والتي، بفضل بنيتها الدرامية، تستطيع أن تعبّر عن أشكال للتجربة الحية تكون اللغة إزاءها غير ملائمة على وجه خاص. ويتكون فحواها من المشاعر، والحياة، والحركة، والانفعال». والقضية التي تصدت لها لانجر، وهي قضية البعد الدلالي للموسيقى، والتي لا تزال إلى اليوم في قلب العلاميات الموسيقية (تودوروف 1972).

■ مصادر العلاميات الحديثة:

C.S. Peirce, Collected Papers, Cambridge, 1932 s.; C.S. Peirce, Écrits sur le signe, Paris, 1978; P. Weiss et A. W. Burks, «Peirce's sixty-six sings», The Journal of Philosophy, 1945, p. 382-288; A.W. Burks, «Icon, index, symbol», Philosophy and Phenomenological Research. 1949, p. 673-689; J. Dewey, «Peirce's Theory of Linguistic Signs, Thought and Meaning», The Journal fo Philosophy, 1964, 4, p. 85-95; D. Greenlee,

Peirce's Concept of Sign, La Haye, 1973; G. Deledalle, Théorie et pratique du Signe, Introduction à la sémiotoque de Charles S. Peirce, Paris, 1979; F. de Saussure, Cours de linguistique générale, Paris, 1916; R. Godel, Les Sources manuscrites du «Cours de linguistique générale», Genève, 1957; E. Cassirer, Phiden, Das literarische Kunstwerk: eine Untersuchung aus dem Grenzgebiet der Ontologie, Logik und Literaturwisenschaft (1931), Tübingen, 1972; E. Cassirer, «Le langage et la construction du monde des objets», in Essais sur le Langage, Paris, 1969; C. Ogden et I.A. Richards, The Meaning of Meaning, Londres, 1923; R. Carnap, Der Logische Aufbau der Welt (1928), Francfort, Berlin, Vienne, 1979; R. Carnap, The Logical Syntax of Language, Londres- New York, 1937; C.W. Morris, Foundations of the Theory of Signs, Chicago, 1939; C.W. Morris, Signs, Language, and Behavior, New York, 1946; E. Buyssens, Les Langages et le discours (1943), Bruxelles, 1973; J. Mukarovsky, «Sémiologie et littérature», Poétique, 1970, 3; S. Langer, Feeling and Form, Londres, 1953; R. Ingraden. Qu'est-ce qu'une œuvre musicale? (1933, 1962), Paris, 1989.

عروض عامة:

M. Bense, Semiotik: Allgemeine Theorie des Zeichens, Aix-la-Chapelle, 1967; G. Mounin, Introduction à la sémiologie, Paris, 1970; P. Guiraud, La Sémiologie, Paris, 1971; T. Todorov, «Sémiotoque», in O. Ducrot et T. Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Paris, 1972; U. Eco, Trattato di semiotica generale, Milan, 2975; R. Jakobson, Coup d'œil sur le développement de la sémiotique, Studies in Semiotics, 3, Bloomington, 1975; T.A. Sebeok (ed.), The Tell-Tale Sign: A Survey of Semiotics, Bloomington, 1975; J. Deely, Introducing Semiotic, Its History and Doctrine, Bloomington, 1982; D.S. Clark Jr., Sources of Semiotic: Readings with a Commentary from Antiquity to the Present, Carbondale et Edwardsville, 1990.

لقد عرفت الدراسات العلاماتية، بعد الحرب العالمية الثانية، تطوراً كبيراً. وقد كان ذلك في ميادين مختلفة جداً، ومع مناهج متنوعة جداً، وفي أطر نظرية غير منسجمة دائماً بعضها مع بعضها الآخر. وإن العلاماتية، من جهة أخرى، إذ تحدد نفسها بوصفها «علماً عاماً للعلامات»، فإن سديمها ليميل إلى ضم كل الأعمال في علوم إنسانية تعالج عن قرب أو عن بعد ظواهر تستخدم علاقة المعنى. وكذلك، فإنه لمن المستحيل إعطاء لمحة عن العديد من الأبحاث التي تطالب بالعلامة العلاماتية أو التي يعدها العلاماتيون جزءاً من نهار مشروعهم (بالنسبة إلى ذكر الأبحاث تبعاً لبلدان كتابها، انظر مثلاً هيلبو، منشورات 1979). وقد كان المقابل لهذا المجمع العلاماتي، توسعاً غير مراقب للمصطلح. فقد وصلنا إلى استحالة تامة نستطيع أن نحصر معها موضوع هذا العلم ومناهجه.

ويمكننا عموماً أن نعود بالأعمال العلاماتية إلى ثلاثة توجهات رئيسة:

1 ـ ثمة نسب يتكوّن من لوك ـ بيرس ـ موريس. وهو ينطلق من نظرية عامة للعلامات الطبيعية أو التواضعية، الإنسانية أو غير الإنسانية والتي تجعل مثلها الأعلى إنشاء لنظرية عامة لأعمال التواصل. ويبدو اللسان الإنساني، من خلال هذا المنظور، بوصفه تعددية من الأنساق البيولوجية للمعنى وللتواصل: إنه يحتفظ بكل تأكيد بمكانة خاصة، إذ في إطاره تصاغ التحليلات المتعلقة بالأنساق العلاماتية الأخرى، ولكن النظام الذي يدرسه (اللسانيات) لا يملك قيمة النموذج بالنسبة إلى هذه الأنساق الأخرى، سواء كانت إنسانية أم لم تكن. وإن هذا المتصور للعلاماتية قد تطور في الولايات

المتحدة على وجه الخصوص، ولا سيما حول «ت. سيبيوك»، فأثبت فعالية رائعة يدين بها إلى ذهنه المكوّن من تداخل العلوم. وسنذكر من بين حقول دراساته حقل التواصل الإنساني غير الكلامي، أي الإيماء والمحاكاة (الحركي)، وكذلك طرق التفاعل الخاص (التقاربي)، وهو ميدان يجد فيه العلاماتيون انشغالات علماء السلوك الإنساني (بيريدويستل 1992، هال 1968). وإن هذه الأعمال، بالإضافة إلى الأبحاث المتعلقة بالسلوك الرمزي عند الحيوانات ـ العلاماتيات الحيوانية (انظر «ت. آ. سيبيوك» 1965، و«ت. آ. سيبيوك وج. أيميكر ـ سيبيوك» 1980) ـ قد جعلت كثيراً من الباحثين يخففون من تأكيدات اللسانيين وبعض الفلاسفة (مثل كاسيرير) والتي تتعلق بالفجوة المطلقة بين الكلام الإنساني والتواصل الحيواني، ولقد استند «و. ج. سميث» إلى السلوك الرمزي الذي يشترك فيه البشر مع الحيوانات (المحاكاة، الإيماء، العمل الرمزي للتفاعلات الخاصة) وحاول أن يبيّن وجود رابط عام للتواصل الحيواني والتطور الإنساني ورأى أن الأنساق الحيوانية العلاماتية للإنسان تستمر لكي تحظى بهيمنة على تطور اللسان (سميث 1974).

2 ـ وثمة نسب مؤسس على الإحيائية الآلية وعلى نظرية المعلومات. وأما في فرنسا، فيمثل هذا الاتجاه «آ. موليه» (1965)، ولكنه اتجاه قد تطوّر خصوصاً في الستينات والسبعينات في الاتحاد السوفياتي (وخاصة في حلقة تارتو). وإذا كانت الأبحاث الأمريكية أكثر أصالة في ميدان دراسة العلامات التحت ـ لسانية، فإن المساهمة الأكثر أهمية للعلاماتية السوفياتية تتموضع في ميدان دراسة العلامات الفوق ـ لسانية وفي تطور «علامتي للثقافة». ومن بين الأبحاث عن

«الأنساق الثانوية»، أي عن الأنساق التضمينية (كما يعنيه هيلميسليف) المؤسسة على اللسان ولكن غير المتطابقة معه، يمكننا أن نقف على أعمال لوتمان عن الأدب (إن البنية الأدبية للعمل الأدبي، وإن كانت لا تتجسّد إلاً كلاماً، فإنها هي نفسها بنية فوق لسانية) وعن السينما (لوتمان 1970، 1977)، أو أعمال أوسبنسكي عن الفنون (أوسبنسكي 1976). ويجب مع ذلك أن نلاحظ أن مفهوم «النسق الثانوي» يعد إشكالياً عندما يطبّق مثلاً على الفنون المرئية. فعلاماتيات الثقافة، إذ تتحدد بوصفها «دراسة التلازم الوظيفي لمختلف أنساق العلامة» (ف.ف .إيفانوف وآل، 1973)، فإنها تفسح المجال أمام دراسات مقارنة مهمة. وهكذا، فقد اقترح لوتمان نموذجاً يعارض بين ثقافات موجهة نحو الأصول وثقافات موجهة نحو المستقبل، وثقافات موجهة نحو العلامة، وثقافات موجهة ضد العلامة، وثقافات موجهة نحو النص، وثقافات موجه نحو الشرعة، وثقافات موجهة نحو الأسطورة، وثقافات موجهة نحو العلم (انظر سيكمان 1977).

3 ـ وهناك النسب اللساني. وهو نسب مهيمن في فرنسا خاصة. وإنه ليتطابق إلى حد ما مع البنيوية. ويفضل بعضهم، لكي يسموا خصوصيته، أن يتكلموا عن السيميولوجيا (مصطلح اقترحه سوسير) بدلاً من السيميائيات، ولكن التمييز بينهما لم ينجح فعلاً في فرض نفسه. فهي لما كانت أيضاً مستوحاة من أعمال «ك. ليفي ستروس» عن أنساق القرابة، فإن البحث الفرنسي قد توجه خاصة نحو دراسة الأدب، وبصورة أقل نحو الأشكال الاجتماعية المفترض أن تعمل «على طريقة اللسان» (الأسطورة، الدُزجة، إلى آخره). وإن

ما يميّز العلاماتية الفرنسية قبل كل شيء، هو أنها استوحت بشكل وثيق من النموذج اللساني البنيوي (وشكل جوهري من نظريات جاكبسون وهيلميسليف). ولقد ذهب رولان بارت إلى حد قلب العلاقة التي اقترحها سوسير بين العلاماتية واللسانيات: لم تعد العلاماتية وجهاً من وجوه اللسانيات، وذلك لأن كل العلامات غير اللسانية (كما يرى بارت) هي علامات يحددها اللسان مسبقاً، ويطابقها مع الفكر بوصفها هكذا (ولعلنا نستطيع أن نرى في هذا تأثيراً للمتصور اللغوي عن اللاوعي الفرويدي الذي اقترحه لاكان). وإن كان كل ممثلي البنيوية لا يقبلون هذا القلب، فإن معظمهم يعالج اللسان، ظاهراً أو باطناً، بوصفه استبدالاً للبنية العلاماتية كما هي. وهكذا، فإن تحليل أنساق القرابة عند ليفي ستروس، يجعل من تحليل علم أصوات وظائف اللسان الذي اقترحه تروبتسكوي نموذجاً له. وإن بارت ليطبق من جهته التمييز السوسيري بين اللغة والكلام على تحليل الدُرْجة المصممة بوصفها نسقاً رمزياً (بارت 1967). أما فيما يتعلق بعلم الدلالة العام لغريماس، فإذا كان المربع العلاماتي الذي يزوده بنموذج تكويني يريد في نظامه أن يكون تبعاً للغة الواصفة، فإننا سنلاحظ أنه يتصل ببنية غير زمنية كان ليفي ستروس قد جعلها مسلّمة ـ وهي نفسها تدين بشكل كبير للنموذج اللساني ـ كما يتصل بالمربع المنطقي لبلانشيه الذي يقيم علاقة بين أقطاب افتراضية. وهكذا، فإنه ليس من غير شك مصادفة إذا كانت معظم الأعمال الفرنسية ـ باستثناء الأبحاث الراقية التي كرّسها «ميتز» للسينما ـ التي نرى أنها تعد جزءاً من العلاماتية، هي أعمال ذات تحليل شكلي للأدب. وإن هذا ليوضح السمة غير العملية للبعد

العلاماتي (أو السيميولوجي). وذلك ـ باستثناء أعمال جوليا كريستيفا وتلك الأعمال التي تستوحي من نظرية غريماس (مثل غريماس وآل، 1972، شابرول 1973، كوكيت 1973، راستيه 1973) ـ لأن هذه الأعمال، مثل أعمال بريمون، وجينيت، وتودوروف، إلى آخره، لم تنشأ في إطار نظرية علاماتية عامة.

أما أعمال أمبرتو إيكو، فإنها لا تدخل في أي نسب من الأنساب المميزة في الأعلى. فلقد كانت مقاربته توفيقية في جوهرها. فهو إذ أولى أهمية لنظرية بيرس التي ما زالت تتعاظم على امتداد السنين، فقد دمج الأعمال البنيوية (وخاصة أعمال الشكلانيين الروس، وبارت، وغريماس) وظل متنبهاً للتأمل الفلسفي المكرس لإشكالية العلامات. وكذلك، فإنه من بين العلاماتيين الأوروبيين النوادر الذين طوروا علاماتية عامة تبحث عن الجوار الدائم مع المقترحات التي يقدمها الباحثون الآخرون. وإن متصوره كان مركزاً في اللحظة الأولى على دراسة الشرع، كما يمكن لنا أن نتابع تطوره من خلال كتاباته الحديثة. وقد أعطى مكاناً من الأهمية التي يوليها للخلفية العميقة للإدراك الذي يظل في تحول دائم. ومن هنا، فقد نشأ رفضه الاهتمام بالسيرورات الدلالية القائمة على النموذج الثابت واللساني المحض «للقاموس». فتأويل العلامات يشكّل عمقاً «لموسوعة» متعددة الأبعاد وفعالة، وتغتني لحظة كل فعل تأويلي جديد (إيكو 1979، 1988). ولقد كرّس إيكو، في ميدان ما يسميه «العلاماتية الخاصة» أعمالاً هامة للأدب: يقترح في كتابه «قراءة في الخرافة» زحزحة نبر التحليل للمواضعات العلاماتية التي تسوس القصص نحو الدراسة الذرائعية السردية، أي نقلها من «السردية

الكلامية بما هي مؤولة عن طريق قارئ متعاون». ولقد اهتم أيضاً بوسائل التواصل الجماهيري (إيكو 1972)، كما اهتم بفلسفة اللغة.

2 ـ العلاماتية ودراسة الفنون غير الكلامية

لقد استطعنا أن نرى أن العلاماتية قد اهتمت منذ وقت مبكر بالأدب وبالفنون. وهذا ليس مدهشاً، نظراً لأهمية الأنساق الفنية الرمزية في حياة البشر. وكما هي الحال في كل مكان، فإن لمختلف الفنون أوضاعاً علاماتية لا تختزل إلى بعضها. ولقد تبيّن أن علاماتية الفنون تعد أرضاً رائعة لامتحان قوة التحليل العلاماتي ونقاط ضعفه. ولن نتعرض هنا إلاً لميدان الفنون غير الكلامية، وذلك لأنا كنا قد قدمنا الدراسات العلاماتية التي تتصل بالأدب عندما يكون ثمة مكان في مختلف المداخل المخصصة للأدب. ويجب أن نضيف أن التحليل العلاماتي في ميدان الأدب، إذا وضعنا المفردات جانباً، فإنه لا يختلف بشكل أساسي عن المقاربات التحليلية الشكلية الأخرى، باستثناء ميدان التحليل المسرحي: من أجل هذا الشكل من أشكال الفن، حيث يتصرف العنصر الكلامي دائماً بالتفاعل مع الشرع غير الكلامية (الإيماء، المحاكاة، إلى آخره)، فإن العلاماتية تشكّل نموذج التحليل الواعد أكثر (انظر مثلاً سربيري وآل، 1981).

ومما لا شكّ فيه، أن نتائج التحليل العلاماتي في ميدان الفنون المرئية قد كانت أكثر ما تكون مبعثاً للخيبة حتى أيامنا هذه. ويبدو أن هذا الأمر يعود جوهرياً إلى أن معظم أولئك الذين حاولوا فيه لم ينجحوا في التحرر من فئات التحليل اللساني (مثل لانديكن، 1971)، وذلك على الرغم من الاستحالة البدهية لاكتشاف الوحدات

الاختلافية القصوى في ميدان العلامات المرئية (وقد أشار داميش إلى هذا، 1977): إن هذا النقل الآلي غالباً للفئات اللسانية قد كان غير مفهوم إلى درجة أن واحداً من مؤسسي علاماتية الفنون المرئية، وهو ميير شابيرو، قد ضرب المثل بمقاربة أكثر احتراماً لخصوصية علاماتية الرسم (شابيرو، 1969). ومن بين الأعمال النادرة التي تنجوا من هذا العيب، يجب ذكر أعمال بارت التي كرّسها للصورة الفوتوغرافية (بارت، 1982): إنه وإن كان يستعمل مفردات تعود إلى سوسير وهيلميسليف، مغامراً بذلك في التضليل، إلاّ أنه قد اعترف منذ البداية أن الدلالة الذاتية الفوتوغرافية، لم تكن في شرعتها قائمة بالمعنى الذي تستطيع أن تكون فيه الرسالة الكلامية: إنه لمن الصحيح أن هذه البصيرة لم تعد تقوده عندما يتعلق الأمر بالصورة المنقوشة، والتي يقبل من أجلها وجود «علامات متقطعة» تشكّل الشرعة. وأما تحليل القصة العلاماتية التصورية الذي يدين بوجوده لميتز، فهو استثناء وجيه آخر: بينما كانت السينما تتقاسم مع الأدب على الأقل فئة مركزية مثل القصة، فقد ألح ميتز دائماً على أن شرع السينما التصويرية لا تختزل إلى بناء مصمم بالتوازي مع البناء اللساني (انظر ميتز 1971، 1977).

إن نظرية «أنساق النمذجة الثانوية» التي اقترحتها مدرسة تارتي لبيان الوضع الرمزي للفنون غير الكلامية، لتواجه المشكلات عينها. فالأطروحة التي تكون بموجبها اللغات الطبيعية نموذجاً أصلياً لكل الأنشطة الثقافية الأخرى، لم تعد معقولة. وهي، على كل حال، غير قادرة أن تكشف عن الخصوصية العلاماتية للفنون غير الكلامية.

وأما في ميدان الموسيقى، فقد تبيّن أن المقاربة العلاماتية أكثر

إيجابية، وذلك كما يشهد على وجه الخصوص عمل «ج.ج. ناتييز» (1975) الذي يظهر عبر الأمثلة أن الفئات التحليلية المستعارة من اللسانيات، والمنقولة بشكل صحيح، تستطيع أن تكون في الموسيقى عملية، وإن هذا ليكون على الأقل على مستوى التحليل النحوي. وليست هذه الملاءمة مصادفة: إنها تستند في الواقع إلى أن الموسيقى (الموسيقى المكتوبة على الأقل)، مثلها مثل اللغات، فهي تمتلك «ترسمية» نحوية. ومع ذلك، فإن هذه القرابة بين هذين النموذجين من نماذج نسق العلامات لا تمتد إلى الميدان الدلالي. وفيما عدا المطابقة المرجعية بالعلاقة بين التوليف والتأويل، فإنه لا يسعنا القول إن للدوال الموسيقية وظيفة ذاتية المعنى وذلك على طريقة العلامات الكلامية (انظر كاربيسكي 1990). وعلى وجه العموم، فإننا نقبل أن يكون النسق الموسيقي إما نسقاً نحوياً محضاً (ولكن في هذه الحالة، هل نستطيع أن نتكلم عن العلامات الموسيقية؟)، وإما أن تكون للعلامات الموسيقية وظيفة تعبيرية. وتستطيع وظائفها في الحالة الثانية أن تكون مباشرة في إطار نظرية غودمان ذات التمثيل الاستعاري. بيد أن ناتييز، يأخذ ثانية، من جهة أخرى، التوليفة الثلاثية لمولينو (1975) ـ الذي ينضم إلى تمييز عملي كان قائماً في أعمال حلقة براغ ـ والذي يجب على التحليل العلاماتي بموجبه أن ينتشر على ثلاثة مستويات: المستوى الشعري (والذي يتمثل في القصدية الخلاّقة، وفي الفئات الإنتاجية)، المستوى الحيادي للموضوع المخلوق، والمستوى «الجمالي» (والذي يتمثل في استراتيجيات التلقي).

إذا وضعنا جانباً أنساق النمذجة الثانوية لمدرسة تارتي، فإن

معظم الأبحاث العلاماتية في ميدان الفنون تنحصر في فنون خاصة. وإن الاستثناء الأكثر شهرة هو «ألسنة الفن» الذي وضعه «ن. غودمان». وإذا كان غودمان لا يستعمل المصطلح «علاماتية»، ولا مفردات العلاماتيين، إلاّ أنه يقترح علاماتية عامة للفنون. وبالإضافة إلى نظريته عن المرجع، وإلى تطويراتها بخصوص «الأعراض الجمالية»، فإننا نقف خصوصاً على تمييزه بين فن نسخ المخطوطات (مثل الرسم) وفن البديل الإملائي (مثل الأدب والموسيقى). وسنلاحظ أن الفنون الثانية، على عكس الأولى، تمتلك ترقيماً نحوياً (يستند إلى ترسيمة مكونة من سمات منفصلة ومتخالفة بشكل محدد ـ مثل النسق الصرفي، والأبجدي، أو أيضاً مثل عناصر الكتابة الموسيقية). وإن هذا ليفسر لماذا يستطيع عمل البديل الإملائي (مثل النص الأدبي) أن يتكرر إنتاجه من غير أن يفقد هويته (التي تستند إلى الهوية النحوية فقط)، في حين أن عمل نسخ المخطوط، المنجز من خلال ترسيمة نحوية متصلة ومكثفة، لا يستطيع أبداً أن يكرر إنتاجه على وجه التطابق: إن إعادة إنتاج اللوحة لا يمثّل إذن نسخة جديدة من العمل، وذلك على عكس إعادة إنتاج النص، ولكنه يمثّل صورة أو تزييفاً. ويظهر تحليل غودمان، من بين أشياء أخرى، لماذا لا يستطيع الوضع العلاماتي للفنون المرئية أن تكون مفهومة بشكل ملائم في إطار الاستبدال اللساني، حيث يفترض هذا الأخير وجود ترسيمة نحوية تخالف الترسيمات الأولى.

العلاماتية عبر العالم:

A Helbo (ed.), Le Champ sémiologique, Bruxelles, 1979.

العلاماتية السوفياتية:

Simoazium po strukturnomu izucheniju znakovykh sistem, Moscou, 1962; Trudy po znakovym sistemam (Semeiotike), Tartu: 2 (1965), 3 (1967), 4 (1969); I. Lotman, La Structure du texte artistique, Paris, 1973; V.V. Ivanov, V.N. Toporov, A.M. Pjatigorskij et J.M. Lotman, «Theses on the semiotic study of culture», in J. Van der Eng et M. Grygar (eds.), Structure of Texts and Semiotics of Culture, Paris/La Haye, 1973; B. Uspenskij, The Semiotics of the Russian Icon, Lisse, 1967; I. Lotman, Esthétique et sémiotique du cinéma, Paris, 1977; A. Shukman, Literature and Semiotics: A Study of the Writings of Yuri A. Lotman, Amsterdam, 1977.

العلاماتية في الولايات المتحدة:

R.L. Birdwhistell, Introduction to Kinetics, Washington, 1952; T.A. Sebeok et al. (ed.), Approaches to Semiotics, La Haye, 1964; T.A. Sebeok, «Animal communication», Science, 147, 1965, p. 1006-1014; E.T. Hall, «Proxemics», Current Anthropology, 9, 1968, p. 83-108; W.J. Smith, «Zoosemiotics: ethology and the theroy of signs», in T.A. sebeok (ed.), Current Trends in Linguistics, vol. XII, Paris et la Haye, 1974; J. Umiker-Sebeok et T.A. Sebeok (eds.), Speaking of Apes, New York, 1980.

العلاماتية في فرنسا:

R. Barthes, Mythologies, Paris, 1957; R. Barthes, Le Degré zéro de l'écriture, Paris, 1965, «Éléments de sémiologie»; R. Barthes , Système de la mode, Paris, 1967; T. Todorov, «De la sémiologie à la rhétorique» Annales, 1967, 6, p. 1322-1327; A.-J. Greimas (ed.), Partiques et langages gestuels (-Langages, 10), Paris, 1968; A.-J. Greimas, Du sens, Paris, 1970; L. Prieto, Messages et signaux, Paris, 1966; J. Kristeva, Sèméiotikè, Paris,

1969; A. -J. Greimas et al., Sémiotique poétique, Paris, 1972; J. - C. Coquet, Sémiotique littéraire, Contribution à l'analyse sémantique du discours, Paris, 1973; C. Chabrol, Sémiotique narrative et textuelle, Paris, 1973; F. Rastier, Essais de sémiotique narrative et textuelle, Paris, 1973 - Pour une critique philosophique, cf. F. Wahl, «La Philosophie entre l'avant et l'après du structuralisme», in O. Ducrot et al., Qu'est-ce que la structuralisme?, Paris, 1968.

العلاماتية في إيطاليا:

C. Segre, Le structure e il tempo, Turin, 1974; A. Serpieri et al., «Toward a segmentation of the dramatic text», Poetics Today, 2 (3), 1981, p. 163-200; U. Eco, L'Œuvre ouverte, (1962), Paris, 1965; U. Eco, La Structure absente (1968), Paris, 1972; U. Eco, Traité de sémiotique général (1975), Bruxelles, 1979; U. Eco, Lector in fabula, Paris, 1988; U. Eco, Le Signe, Bruxelles, 1989.

علاماتية الفن:

N. Goodman, Langages de l'art (1988), Paris, 1990; M. Schapiro, «Sur quelques problèmes de sémiotique de l'art visuel: champ et véhicule dans les signes iconiques» (1969), in Style, artiste et société, Paris, 1982; C. Metz., Langage et cinéma, Paris, 1971; R. Lindekens, Éléments pour une sémiotique de la photographie, Paris et Bruxelles, 1971: J. Molino, «Fait musical et sémiologie», Musique en jeu, 17, 1975, p. 37-63; J. -J. Nattiez, Fondements d'une sémiologie de la musique, Paris, 1975; H. Damisch, «Huit thèses pour (ou contre?) une sémiologie de la peinture», Macula, 2, 1977 p. 17-23; C. Metz, Essais sémiotiques, Paris, 1977; R. Barthes, L'obvie et l'obtus, Paris, 1982; J. M. Schaeffer, L'image précaire. Du dispositif photographique, Paris, 1987; V. Karbusicky (ed.), Sunn und Begeutung in der Musik, Darmstadt, 1990.

التأويل والعلاماتية(*)

آرت ڤان زويست

1 ـ يعد علم العلامات الحديث طفلاً لأبوين. الأول، هو شارلز سانديرس بيرس (1839 ـ 1914). والآخر، هو فرديناند دي سوسير (1857 ـ 1913). ولم يعرف الواحد منهما الآخر.

ولقد أفضى هذا الجهل المتبادل إلى اختلافات هامة، لا سيما في استعمال المتصورات، بين أعمال لعلاماتيين يستلهمون بيرس، من جهة، وأعمال علاماتيين يستلهمون سوسير، من جهة أخرى. ولعل هذا التباين يصعد قبل كل شيء إلى هذا الاختلاف الأصلي: لقد كان بيرس فيلسوفاً ومنطقياً، بينما كان سوسير مؤسساً للسانيات العامة.

ولقد اقترح بيرس الكلمة «sémiotique ـ علم العلامات» (والتي كان الفيلسوف الألماني لامبيرت يستعملها من قبل في القرن الثامن عشر) بوصفها مرادفاً لكلمة «Logique ـ منطق». وقد كان يجب

(*) عن كتاب: Théorie de la littérature وهو لمجموعة من المؤلفين، وقد قدم له «آ. كيبيدي فيرغا».

على المنطق، تبعاً لبيرس، «كيف» يعقل الإنسان. وما دام هذا هكذا، فقد كانت البراهين، في الفرضية الأساسية لنظرية بيرس، عند طريق العلامات. فالعلامات تسمح لنا أن نفكر، وأن نتواصل مع الآخر، وأن نعطي معنى لما يقترحه الكون علينا. وإننا لنمتلك تنوعاً كبيراً من العلامات الممكنة، وتكوُّن العلامات اللسانية من بينها فئة مهمة، ولكنها فئة وحيدة. وإن بيرس، إذ أنشأ نظريته العلاماتية، فقد كرّس نفسه لعمل العلامات عموماً. وقد أعطى مكاناً مهماً، ولكن ليس المكان الأول، للعلامات اللسانية. وما كان يعني بالنسبة إلى العلامات عموماً كان يعني بالنسبة إلى العلامات اللسانية. وليس العكس.

وأما سوسير، على العكس من ذلك، فقد أنشأ الأسس لنظرية لسانية عامة. وتتجلى أصالة نظريته في كونه ينظر إلى اللغة بوصفها نسقاً من العلامات. ولقد أشار، بشكل عرضي قليلاً، إلى أنه يجب على نظرية العلامة اللسانية أن تجد مكانها في إطار نظرية أكثر عموماً. وقد اقترح من أجلها اسم «sémiologie ـ علم العلامات» (لا يوجد إذن اختلاف جوهري بين معاني الكلمتين sémiotique وsémiologie. بيد أنهما تشيران إلى اختلاف في التوجه. فاستعمال كلمة «sémiologie» هو من إرشاد سوسير). وعندما بدأ تلاميذ لسوسير يبدعون، شيئاً فشيئاً، النظرية العلاماتية العامة التي لمح سوسير إلى وجودها المستقبلي، فقد صاغوها على النموذج اللساني، ولم يكن هذا فقط لأن سوسير هو الذي أعطاهم الفكرة، ولكن أيضاً لأن اللسانيات، في اللحظة التي شرعوا فيها بعملهم النظري، كانت قد تطورت بشكل هائل. وقد قبل العلاماتيون الذين

يستوحون سوسير، ضمناً أو علناً، بأن لنسق العلامات اللسانية أولوية على كل الأنساق العلاماتية الأخرى.

أما بيرس، فيما يخصه، فقد ابتدع نظرية عامة للعلامة. أو إنه، بشكل أكثر دقة، قد أرسى الأسس المتينة في كتابات متناثرة حول نصوص تتضمن إعادة تناول وتصويبات. وإنه ليعود إلى العلاماتيين البيرسيين أن يعثروا على التماسك وأن يحتفظوا بالجوهري.

لقد أراد بيرس أن تطبق نظريته العامة على كل العلامات. وقد كان يحتاج، في هذا العزم، إلى متصورات جديدة، وقد ابتدع من أجلها كلمات من منبته. وإننا لنعرف من استعمال هذه الكلمات العلاماتي البيرسي. وسيكون عدد محدد من متصوراته ممثلاً ومحدداً لاحقاً في هذا الفصل.

وأما العلاماتي السوسيري، فله مفردات أخرى. إنه يستخدم مصطلحات مستعارة من اللسانيات. ولقد كانت النظرية اللسانية التي وسمت الدراسات العلاماتية في العصر المابعد سوسيري هي نظرية الدانمركي هيلميسليف البنيوية. ولقد تجلَّت هذه الهيمنة خصوصاً في «علاماتية التواصل» (بريوتو، بويسانس، موتان). وإنها لتعد مقاربة العلاماتيين الذين لا يأخذون في الاهتمام غير العلامات (المفردات) التي يستعملها بوعي أولئك الذين يرسلونها (المرسلون، أو الباعثون)، وأولئك الذين يتلقونها (المستقبلون، أو المتلقون). ألا وإن النسق العلاماتي لعلامات الطرق، يقدم مثلاً لاستعمال مثل هذه العلامات. وإنه ليشكل موضوعاً لدراسة علاماتية من هذا النوع. ويوجد أثر هيلميسليف أيضاً في أبحاث أولئك الذين أخذوا بالعلامات «غير الإرادية» (مثل الأعراض)، والتي ينتجها المرسِل

غالباً من غير أن يدري. ولا يتوقف هؤلاء العلاماتيون عند المعنى الأولي (المعنى التعييني) للإشارة المبثوثة، ولكنهم يسعون إلى رؤية معان ثوان (المعاني التضمينية) تمتلكها العلامة أيضاً. ويعد رولان بارت من أكثر الممثلين شهرة في هذا الاتجاه العلاماتي، الذي نستطيع أن نسميه «علاماتية التضمين». ويضاف إلى استعمال المتصورات اللسانية متصورات التحليل النفسي (الفرويدية) أو علم الاجتماع (الماركسية) في أعمال العلاماتيين الذين يميلون إلى إعطاء مكان متفوق ومركزي إلى مذاهبهم، وهو مكان تحتله الفلسفة تقليدياً، وإن من أكثر الممثلات بروزاً في هذه العلاماتية، التي نستطيع أن نسميها «العلاماتية التوسعية»، هي جوليا كريستيفا. وقد أدخل هذا الاتجاه العلاماتي أيضاً مفاهيم مستعارة من اللسانيات الحديثة، التشومسكية.

وإننا لنجد إذن في فرنسا أن تأثير سوسير هو الذي وسم أعمال العلاماتيين. أما بيرس، فهو غير معروف فيها إلاّ قليلاً. وإن بعض نصوصه قد ترجمت إلى الفرنسية، وقد قام بعض الباحثين بجذب الانتباه إلى أفكاره. ولكننا نستطيع القول بشكل عام إن أفكاره لم تحظَ بعد في فرنسا بالاهتمام الذي تستحقه. وأما التأمل النظري لرونيه توم حول أصل الرمزية، فيشكل استثناء مهماً. ومع ذلك، فهو لا يتعلق مباشرة بنظرية الأدب. وعلى كل حال، فإن متصورات بيرس، في موطنها الأصلي، لم تعرف إلاّ في وقت متأخر. فلقد انتشر قليل من كتاباته أثناء حياته، وإن تلك التي نشرت لم تشد الانتباه إلاّ قليلاً. وقد كان يجب انتظار نشر «الأعمال الكاملة»، بعد الوفاة، ثم انتظار شارل موريس لكي يعمم النظرية العلاماتية لبيرس،

وذلك حتى يتمكن المرء من رؤية إمكانات الاستغلال العلمي الذي تسمح به علاماتية بيرس.

لقد عرف تعميم نظرية بيرس تناسخات كثيرة. فموريس مثلاً، رغبة منه في إنشاء علاماتية سلوكية (بيهافيورية)، فقد خلط مع مفاهيم بيرس، ومع المصطلحات المنفرة بما فيه الكفاية، متصورات كان قد صنعها بنفسه، وهذا لم يساهم تحديداً في نجاح مشروعه. ولقد أدخل ماكس بانس متصورات بيرس إلى أوروبا، وهو الذي استخدمها في أبحاث جمالية وفي التحليل النصي. وقد كان ذلك بنجاح نسبي أيضاً، والسبب لأن عمل بانس ظل معزولاً جداً عن عمل زملائه العلاماتيين: لقد ظل هو وتلاميذه جد منغلقين في انشغالات عقيمة للتصنيف (تستطيع النموذجية العلاماتية التي عمقها بيرس جداً أن تفضي فعلاً بسهولة إلى ضرب من الهذيان التصنيفي) أو للتبديل المحض للمصطلحية اللسانية التقليدية بالمصطلحية البيرسية. ولقد اندمجت هذه بفعالية أكبر في فكر جورج كلوس، وهو علاماتي ذو اتجاه ماركسي.

ولقد جعل الفكر العلاماتي لبيرس الإحساس به ظاهراً في أوروبا بوضوح أكبر وفعالية أعظم في مؤلفات أمبرتو إيكو (إيطاليا). فلقد كانت، في إيكو (1972) وإيكو (1976)، إمكانات تطبيق متصورات بيرس على أبحاث تحيل إلى ميادين مختلفة ـ الهندسة، الموسيقى، المسرح، الدعاية، الثقافة، إلى آخره ـ معروضة، ومناقشة، ومنقودة.

ويمكننا أن نأسف لأن سوسير، عندما كان يعطي دروسه المشهورة في اللسانيات العامة، لم يستطع أن يعلم بالدراسات التي

كان بيرس قد كتبها في تلك اللحظة. ولقد أعلن جاكبسون في عام (1966): «إن الملاحظات العلامية التي كان بيرس يلقيها على الورق خلال نصف قرن بطوله، تمتلك أهمية تاريخية، وإنها لو لم تبق في جزئها الأعظم مجهولة حتى عام 1930 وما بعده، أو لو أن أعماله المنشورة كان اللسانيون قد اطلعوا عليها، فقد كان بالإمكان، من غير شك، أن تمارس أبحاثه تأثيراً فريداً على التطور العالمي للنظرية اللسانية». وقد كتب موتان في عام (1970): «ينقصنا حول بيرس، ليس مقالاً حديثاً من عشرين صفحة، والتي يجب الحسم في كتابتها، ولكن ينقصنا كتاب يكون بالفعل مدخلاً لقراءته قراءة جيدة».

لا يمكن لهذا الفصل أن يملأ الفجوات المشار إليها. ومع ذلك، فإني أقترح أن أقوم بإفساح المجال لرؤية إمكانات تطبيق بعض متصورات بيرس في ميدان الأبحاث الأدبية.

2 ـ العلاماتية هي دراسة العلامات وكل ما يحيل عليها: عملها، وعلاقاتها مع العلامات الأخرى، وإنتاجها، وتلقي المستعملين لها. وعندما تتمحور دراسة العلامات على تصنيفها، وعلى علاقاتها مع العلامات الأخرى، وعلى الطريقة التي تتعاون بها في عملها، فإنها تمثل بهذا عملاً «للنحو» العلاماتي. وأما عندما تتمحور الدراسة على علاقة العلامة مع مراجعها ومع التأويل الناتج عنها، فإنها تمثل عملاً «دلالياً» علاماتياً. وعندما تهتم دراسة العلامات بعلاقة العلامات مع المرسِلين أو مع المستقبلين، فإنها تمثل عملاً «تداولياً» علاماتياً. وإنه لمن الجيد أن تبدأ الدراسة العلاماتية، بغض النظر عن الظاهرة، بإقامة النحو، وذلك لكي تمر

بعد ذلك إلى أبحاث ذات نظام دلالي وتداولي. وسيكون سيئاً أن يعاب على أبحاث ذات نظام نحوي ـ كما فعل البنيويون ذلك ـ أن تكون «اختزالية». إذ إن هذا النوع من العمل يعد تهيئة لفكر لاحق، ولكن سيكون أمراً سيئاً أيضاً الانعزال في النحو العلاماتي، وذلك لأنه يجب على الأبحاث العلاماتية في نهاية المطاف أن تدفع باتجاه الدلالة وباتجاه التداولية، وإلاَّ فإنها ستبقى عقيمة ومن غير فائدة حقيقية.

لقد ابتدع بيرس العلاماتية لكي يستطيع أن يتناول بطريقة أفضل قضايا استدلالية (محاججة منطقية)، ولكن العلاماتية تعنى أيضاً بقضايا المعنى والتواصل. وإنها لتعنى إلى درجة أن التمايز بين العلاماتية ونظرية التواصل لا يكون واضحاً على الدوام. ومع ذلك، فإنه يوجد بين هاتين النظريتين اختلافات في الهدف وفي المنهج. فالتواصل يتم بوساطة العلامات، وإنَه ليس من المدهش إذن أن نتحقق من أن نظرية التواصل تعد في جزء جزءاً من العلاماتية. ولكن توجد، من جهة، علامات تعمل خارج كل مقام تواصلي، ونظرية التواصل، من جهة أخرى، على عكس العلاماتية، فإنها تهتم «بشروط إرسال» المعنى، أي إلى قناة التواصل والتي بفضلها تستطيع الرسالة أن تنتقل.

وثمة نظرية أخرى قريبة من العلاماتية، وإننا لنميل إلى خلطها معها أحيان، هذه النظرية هي نظرية المعلومات. وإن هذه إذ تعد في أصلها جزءاً من الأحيائية الآلية، فإنها تكون ذات نظام رياضي بشكل أساسي. وإن علماء الأحيائية الآلية، إذ درسوا أنساق الانضباط الذاتي، فإنهم أدركوا سريعاً أهمية المعلومات في هذه الأنساق. فإذا

نظرنا إلى نسق التدفئة المركزية، مثلاً، فسنجد أن لمثبت الحرارة دوراً لا غنى عنه. فهذه الأداة هي التي تتحقق من تغيّرات الحرارة وتنقل هذه المعلومات إلى عنصر آخر يكون من وظيفته المحافظة على الحرارة المطلوبة. وتتحدد هذه المعلومات، على وجه الإجمال، «بما لا يزال غير معروف»، وتقاس بشكل كمي. وليس مفهوم المعلومات، كما تتصوره نظرية المعلومات، مطابقاً إذن لمفهوم «المعنى» الذي تستخدمه العلاماتية ونظرية التواصل.

3 ـ وبالنسبة إلى بيرس، فإن من خواص العلامة أن تمثل شيئاً ما. وقد سماه أيضاً «الممثل». فما «تمثله» العلامة، وما تحيل إليه، وما تعيّنه، فقد سمّاه بيرس، في الإنكليزية «object». ولقد استخدمت أيضاً كلمات مثل «المشير» أو «المعيَّن» (المعيَّن هو طبقة من التأشير). وأما اليوم، فإننا نستعمل، في الفرنسية، كلمة «المرجع». ولقد يعني هذا أن العلامة تحيل إذن إلى مرجع، ويكون هذا التمثيل هو وظيفتها الأولى. وإنه لا يستطيع، على كل حال، أن يصنع نفسه إلاّ بفضل شيء ما، وبفضل شرعة، مثلاً. ولا يمكن لعلامات الطرق.أن تكون مفهومة إلاّ إذا عرف المرء شرعة الطريق. وإن هذا «الشيء» الذي بفضله تعمل الإشارة، كان بيرس قد سمّاه، في الإنكليزية، «Ground ـ دليل». فإذا كان «دليل» العلامة هو الشرعة غالباً، إلاّ أنه ليس كذلك على الدوام. فالشرعة هي نسق من الضوابط. وإنها لتمثل تحولاً ـ فردياً. ولكن توجد علامات عديدة تعمل انطلاقاً من أدلة فردية تماماً. وبالإضافة إلى هذا، فإن العلامة تكون مؤوَّلة. وهذا يعني أن نقول إنه انطلاقاً من العلامة الأصلية، بعد ربطها بعلاقة مع المرجع، ثمة علامة جديدة تتطور: إنه

«المؤ ـ وِّ ـ ل»(*). ويجب على مفهوم «المؤ ـ وِّ ـ ل» ألا يختلط مع مفهوم «المؤوِّل»، والذي يدلّ على مستقبل (أو متلقي) العلامة. فالعلامة توجد على الدوام إذن في علاقة ثلاثية: مع دليلها، ومع مرجعها، ومع «مؤ ـ وِّ ـ لها». وإني أدع هنا جانباً العلاقات مع المرسِل والمستقبِل، اللذين تدرسهما التداولية العلاماتية. وسأنطلق بوصفي مختصاً بسيطاً في التركيب.

تستطيع الكلمة «طاولة» في الجملة: «ضع هذا الكتاب على الطاولة» أن تبيّن ما يسبق، إنه لن يعرف بوصفه علامة إلاّ بوساطة من يعرف القراءة، وأيضاً بوساطة ذلك الذي يعرف الفرنسية (الآن العربية. مترجم). وتعد هذه اللغة إذن دليل العلامة، وهي في النتيجة شرعة، ومجموعة من التواضعات، والضوابط. وإنه لبفضل ذلك كله، فإن مستعمل العلامة يعرف إلى ماذا تحيل، وكيف يجب تأويلها. فإذا قبلنا أن الجملة المذكورة قد تم التلفظ بها في مقام معيّن، فإن كلمة «طاولة» تحيل إلى شيء محدد ـ «مؤ ـ وِّ ـ ل» العلامة ـ يستطيع أن يكون موجوداً في قاموس روبير الكبير: «شيء مشكل جوهرياً من سطح مستوٍ أفقياً، ويستخدم في استعمالات بيتية أو في الحياة الاجتماعية».

وبالطبع، لا يمثّل دليل العلامة بالضرورة شرعة تحول ـ فردي. وكذلك، فإن «مؤ ـ وِّ ـ ل» العلامة ليس دائماً علامة لسانية معقدة،

(*) وضعت الواو بين معترضتين لكي أميّز الكلمة من كلمة أخرى تتماثل معها في الكتابة العربية فتكتب مثلها، ولكن سنجعلها بوضع الواو بين معترضتين كما فعلنا لنميّزها ولأنها تختلف عنها في المعنى، كما نرى ذلك في تمييز النص نفسه لهما (مترجم).

ولا جملة من جمل قاموس روبير الكبير. فالعلاقات الموجودة بين العلامة والدليل، وبين العلامة و «مؤ ـ وً ـ لها»، لتعد متنوعة. فهناك علامات تتأسس على دليل فردي تماماً. وهناك «مؤ ـ وً ـ لون» غامضون، وغير لسانيين.

فلنركز، مع ذلك، الانتباه على علاقة العلامة مع مرجعها، وسنرى، من حيث المبدأ، أنه توجد ثلاث علاقات ممكنة. وتستطيع العلاقة بين العلامة ومرجعها أن تكون علاقة مشابهة. فإذا كان ذلك كذلك، فإن العلامة تعد حينئذ «إيقونة». ويمكن أن تكون العلاقة علاقة تجاور وجودي. فإذا كان هذا هكذا، فإن العلامة تعد قرينة. ويمكن، أخيراً، للعلاقة أن تكون علاقة مؤسسة، وتواضعية. فإذا كان الحال كذلك، فإن العلامة تكون «رمزاً». ولذا، فإن الخريطة الجغرافية واللوحة التشخيصية تعدان إيقونتين. بنيما تعد علامة الإرشاد ودوارة الهواء قرينتين. وأما حركة الرأس التي تعني «نعم» والعلامة اللسانية فتعدان رمزين.

وتعد «الطاولة»، التي استخدمناها مثلاً في الأعلى، رمزاً. فهي لا تشبه الشيء المتعيّن، ولا توجد أيضاً مرتبطة بعلاقة تجاور معه. فالعلاقة بين الكلمة والشيء تستند إلى التواضع.

وتعد الكلمات، والعناصر اللسانية عموماً، رموزاً من حيث المبدأ. ومع ذلك، فإن بعضها يمتلك وجهاً إيقونياً أو وجهاً قرينياً. ونجد من هذا مثلاً الكلمة «كوكو». إنها تمثل على نحو من الأنحاء تشابهاً مع العصفور المتعين. وأما الكلمات الإشارية ـ من نموذج: «هنا»، «هذا»، «اليوم» ـ فإنها تعمل بعلاقة تجاورية مع ما تعيِّنه. وتُظهر هذه التحققات أن التمييز بين الإيقونات، والقرائن، والرموز

لن يتم بوضوح مطلق. فالكلمة «كوكو» هي رمز من حيث المبدأ. وإن مرجعها تعيّنه في الإنكليزية الكلمة «cuckoo»، وفي الألمانية الكلمة «Kuckuck». وتعد هذه الاختلافات في التعيين جزءاً من التواضعات المختلفة. ولكن بالمقارنة مع كلمات أخرى حيث لا نجد أي علاقة مشابهة مع المراجع المتعينة، فإن الكلمات Kuckuck, cuckoo, coucou يمكن أن ينظر إليها بوصفها علامات إيقونية. وتمثل إيقونية الكلمات مسألة هيمنة، هيمنة وجه من وجوه التماثل. وتسمح الحجة نفسها بأن نقول كلمات إشارية هي علامات قرائنية.

ونجد، بالنسبة إلى بيرس، أن العلامة الإيقونية، من بين النماذج العلامية الثلاثة المسماة، هي التي تعد أساسية. ذلك لأن، من منظور افتراضي، كل ما يقدمه لنا الواقع قابل لأن ينظر إليه بوصفه علامة، سواء تعلق الأمر بشيء واقعي أم بأمر مجرد. فالبيت، والحدث، والبنية، والحركة، والصرخة، والصمت، كل شيء يمكن أن يكون علامة أو أن يصبح علامة، بشرط أن يحيل إلى شيء آخر. ولكن هذا ليس ممكناً إلاّ إذا كان من ممكن علاقة ما أن تنشأ بين ما هو حاضر (العلامة) وما هو غائب (مرجعها). وتعد هذه العلاقة علاقة تشابه بشكل أساسي، وذلك لأنه يجب أن تمتلك العلامة ومرجعها المحتمل شيئاً مشتركاً. فإذا كانت العلامة ومرجعها لا يتشابهان، بأي شكل من الأشكال، فإن العلاقة التمثيلية لا يمكن أن تقوم. وإن كان في الأصل هو معنى غير مجرد. وإنه عن طريق التشابه أن البيت المزين بوفرة يستدعي غنى ساكنه. وكذلك، فإن الصمت عن طريق التشابه، أي غياب التماس والتواصل، يستطيع أن

يدل على غياب نفعي إزاء الآخر (صوت الهاتف الذي لا يأتي).

ما نريد قوله فقط، إن الإيقونة في الحالة المجردة لا تحضر أبداً. وإن الإيقونية لتكون على الدوام مرصعة في الفهرسة و/أو في الرمزية. وعندما نقول عن علامة إنها إيقونة، فيجب أن نفهم بأنها علامة ذات هيمنة إيقونية، وأنها علامة، بالمقارنة مع علامات أخرى تظهر في محيطها، تبدي سمات إيقونية متفوقة.

وسنعالج الإيقونات هنا خصوصاً بسبب سماتها الأساسية. ولكن هذا لا يعني بأنها العلامات الأكثر أهمية. فالرموز تعد، من غير ريب، الرموز الأكثر اصطناعاً. وإنها لتعمل خصوصاً في المحاجة وفي التأمل. وكذلك، فإن القرائن لتعد، بتفوق، علامات ذات مدى وجودي: في الحياة، تقول المداعبة (تجاور!) أكثر بكثير من بعض الرموز، ومن الكلام الجميل مثلاً. وأما الإيقونات، فهي العلامات التي لها سلطة «جاذبة» أكثر من كل البقية. وإليكم ما يفسر المصلحة التي يحملها لها منظرو الأدب: إن النصوص الأدبية، وبشكل عام، النصوص الإقناعية، لتكون غنية بالعلامات الإيقونية، ذلك لأنها تستغل الإجراءات الأدبية (النصوص الدعائية، والسياسية، إلى آخره، مع بلاغتهم الخاصة).

ولا يعني هذا على الإطلاق أن الرمزية والفهرسة لا تضطلعان بدور هام في النصوص الأدبية. على العكس من ذلك. فالمسائل التي تتعلق ببنية المحاجة لنص أدبي (المحاجة، بالمعنى البيرسي للكلمة، هي «المؤ ـ وَّ ـ ل» للرمز) تستحق بحثاً معمقاً، والذي تقدم اللسانيات النصية من أجله الأدوات الأولى للمتصور. وأما المسائل المتعلقة بفهرسة النص، فتقودنا إلى مشكلات أخرى، مثل مشكلة

التوتر التي توجد بين الوظيفي واللاوظيفي، وبين الواقع الخيالي، ولنقل، الواقع التاريخي. ويمكن في مثل هذه الأبحاث لمتصورات بيرس، من غير ريب، أن تكون جد مفيدة. ولكن، عندما يكون القصد هو إظهار كيف تستطيع علاماتية بيرس أن تساهم في الشعرية بحثاً وفي النص الأدبي تأثيراً، فيبدو لي أن من المنهج الجيد أن نشير قبل كل شيء إلى إمكانات التطبيق لمتصور «الإيقونية».

4 ـ توجد إيقونة في النص عندما نتحقق من وجود شبهٍ بين علامة نصية ومرجعها.

ما هي العلامة في النص؟ إن الجواب عن هذا السؤال بسيط جداً في الحقيقة. فكل شيء قابل لأن ينظر إليه بوصفه علامة. وإن تنضيد الجمل في أبيات (اطراد مقطعي، تكرار صوتي، أو بكل بساطة ترتيب خطي معيّن) إنما هو علامة دالة «هذه قصيدة». وكذلك، فإن حضور الجمل الطويلة ليعد علامة. وإن وفرة الصفات، وتغير التبئير في القصة، وطول النص أو قصره، كل هذا يمكن أن ينظر إليه بوصفه علامة. وإن كل شيء يمكن أن يلاحظ وأن يحدد فهو قابل لكي يصبح علامة، سواء كان لا حد لصغره، ذرياً، أم كان معقداً، ويتألف من عدد كبير من العلامات الأخرى الأكثر صغراً. وربما تكون العلامات الأكثر أهمية هي العلامات غير الإرادية، أي تلك التي لم تكن مقدرة لكي ينظر إليها بما هي كذلك. فلنفكر في السمات النصية التي لا تصبح مُدرَكة إلاً بعد تحليلات بنيوية جد معمقة.

وكذلك، فإن عدد المراجع المحتملة بلا حدود. فالمرجع يستطيع أن يكون مادياً أو مجرداً، واقعياً أو متخيلاً. ويمكنه أن

يوجد، وأن يكون قد وجد، أو أن يكون قابلاً للوجود في المستقبل. وكل ما يمكن للعقل الإنساني أن يتصوره، فإنه يستطيع أن يكون المرجع للعلامة.

والقضية هي في معرفة ما هو الشرط الذي نستطيع به أن نتكلم عن التشابه. هذا جواب ممكن: يوجد تشابه عندما تتمثل هوية ما في رؤية العلامة ورؤية المرجع. ومع ذلك، فإن مثل هذا الجواب سيطرح مشكلة كبيرة. إذ يجب أن تستطيع العلامة أن تصبح مُدْرَكة، ولكنها ليست مُدْرَكة بما هي كذلك. وأما ما يتعلق بالمرجع، كما جئت على قوله، فإنه ليس بالضرورة أن يكون مُدْرَكاً. ولحلّ هذه القضية، فمن الأفضل على وجه الاحتمال مواجهة وصفين، وصف العلامة ووصف مرجعها. وإذا اشتمل هذان الوصفان على محاميل متطابقة، فسنقول يوجد تشابه.

ثمّة مثل. لقد كتب أبولينير قصيدة بعنوان: «اليمامة المطعونة ورشقة الماء». وقد كانت العناصر اللسانية التي تؤلف القصيدة منضدة بشكل ترسم فيه طوق يمامة ورشقة ماء. ويدخل هذا التحقق في وصف القصيدة، الذي يمثل في مجموعه علامة. وسيدخل في وصف المرجع العام لهذه العلامة العنصر الوصفي نفسه. وبكل تأكيد، فإن القصيدة ومرجعها متنافران حول كثير من النقاط، وإن وصفهم المتبادل ليشهد على ذلك. فإذا ما وضعنا ترسيمة للوصفين، فسنحظى بـ:

A (قصيدة) = a + b + c + d + . . .

B (قصيدة) = p + q + r + d + . . .

تمثل الحروف r، q، p، d، c، b، a في هذه الترسيمة

المحاميل الدالة على السمات. وإن حضور الحرف «d» في الوصفين ليجعلنا نستنتج وجود التشابه بين علامة ومرجع: توجد إيقونية.

نجد في هذه القصيدة لأبولينير أن الترتيب الخطي هو الذي كان قد اختير لكي ينظر إليه بوصفه علامة. وقد كان هذا مستساغاً، لأنه لم يكن، بالطبع، مصادفة إذا كان القصيدة اليمامة المطعونة ورشقة الماء شكل اليمامة ورشقة الماء. وتتمثل الظاهرة في كل قصيدة يتأقلم فيها الترتيب الخطي مع مرجعه. وفي هذا النوع من القصائد التي تنتمي إلى ما يمكن أن نسميه الشعر المرئي أو المحسوس، أي الشعر الذي يشتمل على وجه مهم وغير لساني، فإن الترتيب الخطي يعد غير ملائم بالنسبة إلى المعنى. ومع ذلك، القارئ سيعرف ما هو مرجع النص من غير هذه العلامة. وتمثل الإيقونية في مثل هذه الحالة أكثر من المحسنات بقليل، كما تمثل مزاحاً فنياً. وأما من منظور المعنى، فإنها أمر زائد. وسنقول، إذا استخدمنا الجهاز المصطلحي لنظرية المعلومات، هذا حشو.

تعد هذه الإيقونية القائمة على الحشو مسلية غالباً، وإن الشعراء «الحسيين» ليستخدمونها بلباقة. فهي تظهر مهارتهم. كما أنها تنكشف من غير جهد. ومع ذلك، فثمة إيقونية أقل بداهة، وليست ضرباً من الحشو، وإنها لتكون محملة بالمعلومات وبالمعنى. وهي تسمح لنا بإعطاء تأويل للنص.

ثمّة مثل لهذه الإيقونية التي ليست حشواً يمنح نفسه في السيرة الذاتية لسارتر، «الكلمات». فالمؤلف يشير إلى جديه أحياناً بكلمة واحدة هي: karlémami. وإن هذه الطريقة بجمع كلمتين بواحدة

لتعني شيئاً ما، ولا سيما اتحاد الشخصين المسميين ـ Karl et Mamie ـ والذي بدا كذلك بالنسبة إلى الصغير سارتر. والسبب لأنه كان يسمعهما دائماً يتسميان معاً، ولأنهما كانا يبدوان دائماً متفقين، ودائماً يتبنيان الموقف نفسه، إلى آخره. وليست هذه الحالة الإيقونية «ممازحة» محضة في النص. إنها تعبِّر بشكل فعَّال جداً أن الجدين، بالنسبة إلى الطفل، كانا ذائبين في كل موحد.

تمثل هذه الإيقونة السارترية أيضاً اختلافاً آخر مع إيقونة أبولينير. فإيقونة قصيدة «اليمامة المطعونة ورشقة الماء» تستند قبل كل شيء إلى شبهٍ يتعلق بـ «حيز» العلامة والمرجع. وأما إيقونة Karlémami، فتستند إلى شبه في «العلاقة»: تمثل العلاقة بين عنصرين نصيين والعلاقة بين عنصرين متعينين، علاقتين متماثلتين. وبقول آخر: إن الظاهرة البنيوية المتحقق منها على مستوى العلامة لتتناسب مع ظاهرة مرجعية. ففي الحالة الأولى، نجد أن الوصف الذي يقرر حضور علامة إيقونية يشتمل على مصطلح من الحقل الدلالي «حيز» (طوق). وأما في الحالة الثانية، فنحن نستعمل في الوصف كلمة تنتمي إلى حقل دلالي «علاقة»: الكلمة «رابط» مثلاً. ويمكن أن تسمى العلامة الأولى «إيقونة نموذجية» (من نموذج، مكان)، وتسمى العلامة الثانية «إيقونة بيانية».

وإن بيرس، الذي كان هو نفسه قد أشار إلى وجود نماذج مختلفة من الإيقونات، ليسمي الفئة الأولى: صور، ولكن من مساوئ هذه الكلمة أن لها معاني أخرى. وإنه لمن الأفضل إذن قبول اقتراح بانس، الذي اقترح الكلمة «إيقونة نموذجية». وأما إيقونات الفئة الثانية، فقد سمّاها بيرس «رسوم بيانية». ونحن إذ نسميها

إيقونات الرسوم البيانية، فإننا نكون أكثر ما يمكن وفاء له (كان يمكن أن نفكر في مصطلحات أخرى: إيقونات علائقية أو بنيوية).

ويساوي هذا التمييز بين مختلف النماذج الإيقونية ما يساويه بالنسبة إلى نموذجية بيرس عموماً: إنه تمييز متدرج وليس تمييزاً مطلقاً. وسيستخدم المثل التالي لتمثيل ذلك. فعندما ننضد في جملة من الجمل عنصرين (وضعهما لا يبدو أحياناً ملائماً، لأنهما ينتميان إلى التركيب نفسه)، فإننا نضع عموماً في المكان الأخير العنصر الأكثر أهمية. وإننا لنقول حينئذ يوجد تدرج صاعد. فعندما يصف فيرلين في قصيدته «حلمي المألوف» امرأة تبدو له في الحلم ويقول عنها: «التي تحبني وتفهمني»، فإن القارئ يدرك، في هذه الحالة، أن الفهم أكثر أهمية من الحب. وإن لموقع العنصرين «تحب» و«تفهم» إذن دلالة في القصيدة: توجد إيقونية طوبولوجية(*). ولكن هذه الإيقونية لا تعمل إلاَّ بفضل العلاقة بين العنصرين، وبفضل علاقتهما الموقعية: إن الإيقونية رسوم بيانية. وإن هذه الإيقونية لتستلزم على الدوام بعض الإيقونات الطوبولوجية.

تتأسس الإيقونية، في هذا المثل، على المواضعة، ولا سيما مواضعة وضع العنصر الأكثر أهمية في المكان الأخير. فالإيقونة لم تكون قط مجردة، ولا مستقلة عن أي مواضعة: إن لها على الدوام وجهاً رمزياً. وهكذا، فإن المواضعة المعاكسة، أي تلك التي تضع العنصر الأهم في المكان الأول، فإنها تؤسس الإيقونية في سياق

(*) طوبولوجيا: هندسة لاكمية (فرع من الرياضيات يعنى بدراسة موقع الشيء الهندسي بالنسبة إلى الأشياء الأخرى، لا بالنسبة لشكله وحجمه). قاموس المنهل. (مترجم)

آخر، وفي مقام آخر. فأن يكتب المرء «الرئيس وأنا»، فإن هذا يعني الخضوع إلى المواضعة نفسها التي تطلب أن نترك الأشخاص المهمين من أوائل من يعبرون، مثل أن يمروا عبر الباب. ويعد نظام العناصر في هذه العبارة إذن نظاماً إيقونياً تبعاً لمواضعة أخرى غير المواضعة التدرجية الصاعدة. وإن وجود هذه المواضعة والعمل الإيقوني للعلامات النصية هو الذي يرغم الملك ليار أن يقول، عندما يتجه بالكلام إلى ابنته الثانية بعد أخواتها الأكبر: «last but not least in love». وتظهر جملة شكسبير هذه الملاءمة العلاماتية للنظام الذي تقدم فيه العلامات اللسانية نفسها. ويعد هذا النظام، هو نفسه، علامة، وإيقونة رسم بياني. ولا تعد هذه الجملة تنويعة أسلوبية فقط. ولا تعد حشواً. إنها جملة دالة.

5 ـ ثمة ظاهرة بنيوية، سواء تمكنت في النص على مستوى البنية الصغيرى (في جملة، في سلسلة متعاقبة) أم على مستوى البنية الكبرى (في الجزء الأكثر كبراً من النص، أو في النص مأخوذاً في مجموعة)، فإنها تستطيع أن تعد على الدوام علامة. وإن الأمر ليعود إلى تحليل النص لكي يقرر أي علامة أو علامات يريد أن يختار. فإذا قرر، بالإضافة إلى هذا، أن ينظر إلى العلامة المختارة بوصفها إيقونة، فإن المتصور «الإيقوني» يستطيع أن يكون لديه أداة كشفية. ولقد يعني هذا أنه يسمح له بمعرفة معنى، من غيره، قد يبقى محجوباً.

لنضرب مثلاً. نجد في مسرحية «فيدر» لراسين، أو الشخصية الرئيسة، فيدر، زوجة تيزيه، تعشق هيبوليت، ابن تيزيه من الزواج الأول ـ فهي زانية، وبمعنى ما، مرتكبة لزنى المحارم. ويعد هذا الحب «عقوبة» ينزلها القدر بفيدر التي تجسدها فينوس المنتقمة.

ولكن ما هو قاتل بالنسبة إلى فيدر، هو أن من المستحيل عليها أن تُسكت حبها. فهناك سلطة أقوى منها تدفعها لكي تظهر حبها أمام الآخرين. وإنها لتفعل ذلك مرات ثلاث، وفي كل مرة أمام شخصية مختلفة. وتوجد ثلاثة اعترافات لفيدر: الأول أمام مرضعتها وكاتمة أسرارها أو إينون، الثاني أمام هيبيلوت نفسه، الثالث أمام زوجها تيزيه ـ ولكنها، في هذه اللحظة تناولت السم، وإنها لتعلم أنها ستموت. فإذا كنا مستعدين أن ننظر إلى هذا النظام من الاعترافات بوصفه ظاهرة بنيوية دالة، وكأنه إيقونة رسم بياني، وإذا قبلنا بأن العنصر الأكثر أهمية إنما يكون هنا موضوعاً في الأخير (أي يوجد «ترتيب صاعد»، فيمكننا، إذ نصوغ بعض الفرضيات المحتملة، أن نصل إلى تأويل جديد للمسرحية. ولهذه: عندما يكون القصد الاعتراف بما يخرق المواضعة الاجتماعية الثقافية للعصر وللوسط الذي نعيش فيه ـ مثل الحب المحرم ـ فإنه من السهل أكثر القيام به أمام «كاتم أسرار» أقل راحة أمام موضوع هذا الحب، ولكن الأكثر صعوبة هو الاعتراف إلى ذلك الذي يعد، تبعاً للمواضعة، «الضحية» الرئيسة. فإذا تمّ النظر إليها على هذا النحو، فإن لتراجيديا راسين موضوعاً يتمثل في مشكلة التواصل الإنساني: ماذا يمكننا أن نعترف به، ومتى، وكيف، وأمام من؟ وللوصول إلى هذا التأويل، فإن التحليل العلاماتي، إذ يأخذ نقطة انطلاق له السمة البنيوية التي ينظر إليها بوصفها إيقونة رسم بياني، يكون قد قدم الأداة الكشفية.

يسمح إذن استعمال المتصور «إيقونية الرسم البياني» بالكشف عن معانٍ في النصوص. ولكن ليس فقط في النصوص الأدبية. ذلك لأن قبول نص في الميدان الرائع للأدب، يتعلق بشكل تام بالموافق

الاجتماعية الثقافية. وإن الفصل بين الأدب وغير الأدب ليعد ذا فائدة نسبية. فهو يطرح بالأحرى مشكلة لعلماء الاجتماع وليس لمحللي النص. ويمكن للمتصور، خارج ميدان الأدب، أن يستعمل بنجاح في تحليل النصوص غير الوظيفية، الدعائية، والسياسية، ونصوص أخرى. وإننا لنجد، في النصوص الدعائية، أن الإيقونية تعمل خاصة في الأنساق العلامية غير اللسانية التي تعزز الرسالة اللسانية. وهكذا، فإننا نرى مثلاً على الصور السينمائية للدعاية، حتى وإن كان القصد بيع منتوج مخصص للنساء، فإن الرجل يحتل غالباً، وحرفياً، مكاناً مركزياً. وتجعل الإيقونة الإيديولوجيا مرئية في مثل هذه الحالة، وتدعم الموسيقى، في الرسالات الدعائية الإذاعية بشكل إيقوني، الرؤية الإيديولوجية التواضعية والتي تستند الدعاية إليها دائماً: إنها ناعمة. فإذا كان يجب على تحليل اللغة السياسية أن يبحث دائماً ما يختبئ خلف الرسالة الواضحة، فإن هذا لا يحتاج إلى قول.

إن للإيقونية أثراً أقصى في كل النصوص، مهما كان وضعها، وذلك عندما تتوالف الإيقونات غير الحشوية مع الإيقونات الحشوية. ونجد في الجملة «الإنسان يتردد، واللّه يقرر»، أن ترتيب الجملة ترتيب إيقوني. فالإنسان وضع بالتعارض مع اللّه. وذلك لأن توازي البناء يضع على هذا التعارض تعارض «تردد/ قرر». ولقد سمي العنصر الأكثر أهمية في الأخير مرتين. ولكن لو تحولت الجملة إلى «العبد في التفكير والرب في التدبير»، فإنها ستحتوي على جناس (هوية صوتية تشترك مع معانٍ متعددة). وتصبح الجملة حينئذ أكثر جمالية، وأكثر «جاذبية». وبهذا، فقد أضيفت إلى الإيقونية غير الحشوية إيقونية حشوية، وجمالية، ولها سلطة مقوية للذاكرة.

6 ـ لم يستنفذ الحقل الوظيفي للإيقونية مع حقل الإيقونات النموذجية وحقل إيقونات الرسم البياني. ولقد ميّز بيرس فئة ثالثة من الإيقونات، بيد أنه لم يقل عنها شيئاً تقريباً. وقد سمّاها «استعارات»، ولكن لكي لا تختلط مع الاستعارات بالمعنى الحرفي للكلمة، فإنه يستحسن أن تسمى «إيقونات استعارية».

وما يميّز هذا النوع من الإيقونات، هو أن علاقة المشابهة لا تقوم بين العلامة ومرجعها، ولكن بين مرجعين كلاهما تعيِّنه العلامة نفسها (كما يحدث هذا على كل حال في الاستعارة الحقيقية). وتتجلى الظاهرة على مستوى البنية الكبرى في النصوص التي هي، في مجموعها، مجازات أو حِكَم. فنحن نجد في حكمة السامري الصالح، مثلاً، أن التاريخ، بما هو علامة، ليس مرجعه فقط صدقة بعض من السماريين المجهولين. فهي تحيل، بالإضافة، إلى ذلك، إلى الإنسان المحسن عموماً، والذي يصنع الخير بعيداً عن كل حكم مسبق متحزب. وتعود هذه السلطة في تعميم الحكمة إلى تطابق جزئي بين هذين المرجعين، حيث يكون أحدهما مباشراً ويكون الآخر غير مباشر. ويمكن ترسيم هذه الحالة على النحو التالي:

م م = a + b + c + d + . . .

م غ م = p + q + r + d + . . .

إن الـ «م م» يعني في هذه الترسيمة «مرجع مباشر» (السامري الصالح) والـ «م غ م» تعني «مرجع غير مباشر» (الإنسان المحسن عموماً) الذي يسمح بالتحقق من عمل الإيقونية الاستعارية.

وتتمثل الظاهرة في الروايات أو في المسرحيات التي نقول عنها

إن لها وجهاً حكمياً، ومجازياً، أو ميتافيزيقياً. ففي رواية «المحاكمة» لكافكا، يحصل للشخصية الرئيسة، المشار إليها فقط بـ «ك»، أشياء غريبة: فهو متهم بشكل غامض ببعض الأعمال السيئة، وإنه ليحاول جاهداً أن يعرف بدقة حول ماذا يحمل الاتهام. ولقد قتل، في نهاية الكتابة «مثل كلب». وإن القارئ، كلما تقدم في القراءة، امتلك انطباعاً أن الرواية لا تروي فقط حكاية شخص يدعى «ك»، ولكن مغامرتها تشبه المغامرة التي يحياها الإنسان عموماً أثناء وجوده. ولقد يعني هذا أن تشابهاً ينشأ بين مرجعين: بالنسبة إلى القارئ، فإن الحكاية تتبنى سمة استعارة مغزولة. ويتمثل الأمر نفسه في مسرح بيكت. فالمتشردان في مسرحية «بانتظار غودو» يمضيان يومهما في قتل الوقت بانتظار غير مجدي. ويفهم المشاهد أن المسرحية لا تقدم تالياً حديثاً فردياً. ولقد كانت الفائدة النفسية معدومة، ولا توجد عقدة بالمعنى الدقيق للكلمة. فالفائدة كانت في مكان آخر، بل إنها كانت ذات نظام ميتافيزيقي. ولذا، فإنه بعيداً عن المرجع المباشر - لنقل وقائع وتحركات فلاديمير وإستراغون - توجود فائدة أخرى: إنها الوضع الوجودي للإنسان، وإذا كان «هام» يسأل في «نهاية لعبة»، لبيكت نفسه، بقلق: «ولكن ماذا يجري، ماذا يجري؟»، فإن محاوره كلوف يجيب: «ثمة شيء يتبع مجراه». وإننا نفهم أن لهذا الجزء من الحوار بعداً ميتافيزيقياً. فمن خلال العمل الإيقوني والاستعاري للعنصر النصي المقصود، ثمة رؤية متشائمة تعبّر عن نفسها حول الوضع الإنساني: إن الإنسان، إذ يقلقه عدم فهمه للكون الذي يرى نفسه موضوعاً فيه ويريد أن يغرز المعنى منه، يجب عليه أن يعترف لنفسه بجهله.

وتستطيع كل أنواع القرائن أن تعطي للقارئ أو للمشاهد فكرة التأويل «الاستعاري» الإجمالي. ويمكن أن يمثل هذا، في مسرحية «نهاية لعبة»، رؤية أهل «هام» له بأنه يحيا في صناديق القمامة. وتوجد هنا، من غير شك، «استعارة» بصرية. وأما في رواية «رحلة إلى آخر الليل» لسيلين، فستكون وفرة الأقوال المأثورة التي لا تنسى هي التي ستعطي لمغامرة «باردامي» بعداً عاماً.

ولا تتدخل الإيقونية الاستعارية إلاّ في روايات ذات بعد ميتافيزيقي أو وجودي. ففي كتاب يصف الحياة البائسة والمجردة من التعقيد لفلاح فرنسي في القرن التاسع عشر ـ «حياة إنسان بسيط» لفيومان ـ فإن البنية السردية، هي أيضاً، لا تقدم المفاجئ. فحياة الإنسان البسيط مروية بشكل جد بسيط. وفي رواية «المتنافسون» لمالرو، نجد على العكس من ذلك، أن الأحداث السديمية التي حدثت خلال فترة مضطربة، ومحمومة، من فترات الثورة الصينية، قد تم استدعاؤها في نص يمكن لبنيته أن توصف، هي أيضاً، «بالسديمية»، و«المضطربة»، و«المحمومة»، فبنية الرواية تعيِّن، على طريقتها، ضمنياً وبشكل غير مباشر، سمة مهمة للواقع الموصوف.

هذه أمثلة عن الإيقونية الكبيرة البنية. وإننا لنجد أيضاً أمثلة أخرى على مستوى البنية الصغيرة. ففي قصة من القصص مثلاً، قد تكون التقانة السردية في كل لحظة من اللحظات دالة. فإذا قالت تلك الشخصية «أنا» في القصة، وروت ما يحصل لها ـ إنها إذن في الوقت نفسه ممثل وراوٍ ـ، فإنها تكون من غير ريب مفضلة في الاستراتيجية السردية: يميل القارئ إلى التطابق معها. فإذا لم تقل «أنا»، ولكن إذا كانت هي التي تبئر الشخصيات الأخرى والأحداث

المستدعاة ـ إذا كانت إذن ممثلاً ومبئراً، تبئر نفسها ببعض العبارات السردية ـ فستحدث الظاهرة نفسها. أما نحن، فلقد تعودنا على هذا، لأن هذا الإجراء مطبق في معظم القصص التي ترويها لنا الرواية، ودار الخيالة، والرائي: نكون راضين عندما ينجح الشرطي السري ـ بطل الرواية في القبض على المجرمين المعارضين، وإننا سنبكي عندما يكون العشاق، الظرفاء، بائسين، إلى آخره. وتكمن أصالة «طفل الرئيس» لسارتر في أن بطل الرواية، لوسيان فلورييه، كريه وأن القارئ مرغم أن ينفك من عادة القراءة هذه: إنه مدعو لكي لا يتطابق مع المبئِّر المبأَّر. وغالباً ما توجد تغيّرات دقيقة للتبئير، وإنها لتغيرات دالة، وثمة مثل تقدمه لنا رواية «بطن باريس» لزولا. فالراوي في هذه الرواية ـ والقارئ معه ـ يتبع بنظره فلوران بشكل مطلق تقريباً، أثناء العودة إلى باريس بعد الهرب من السجن. ومع ذلك، فإنه في نهاية الكتاب، عندما تقبض عليه شرطة نابليون الثالث، نجد أن تحضيرات التوقيف كانت مبأرة بشكل آخر: ثمة جارات ثلاث، فضوليات، ومهيمنات، بل معاديات، تنظرن وتعلقن على الحدث الذي يعد ولا يمكن تفاديه. وهذه النساء، عوضاً أن يحذرنه، فإنهن يتركن فلوران إلى مصيره. ولذا، فإن التقنية السردية تمثل هنا إيقونة استعارية: الراوي لم يعد متعاضداً مع فلوران، تماماً كما تفعل ذلك نساء الحي. وإن «عدم التعاضد» السردي يشير إلى عدم التعاضد المستدعى. وبهذا يكون استغلال مثل هذه الإمكانية السردية، على الأقل جزئياً، هو سر المؤلف الجيد.

وتتدخل الإيقونية الاستعارية أيضاً في عناصر نصية أكثر صغراً. ولنبدأ بمثل نستعيره من ميدان الموسيقى. ففي «الوجد تبعاً للسان

ماتيو» لباخ، يغني الإنجيلي، بعد أن يروي إنكار القديس بيير: «مباشرة غنى الديك». ويقلّد اللحن، في هذه القطعة، غناء الديك: إنه لحن إيقوني. ويمكن للشيء نفسه أن يحصل في الشعر ويكون هذا هنا حيث يعاشق لحن الجملة معناها. وإننا لنقرأ في قصيدة «خشوع» لبودلير، هذا البيت: «تطالب المساء، فينزل، وهاهو». ويتطابق النزول اللحني مع نزول الشطر، حيث بالفعل «ينزل المساء». وتساهم هذه الإيقونية، بلا ريب، في جمال البيت.

وثمة مستوى وسط يتموقع بين مستوى البنية الصغرى ومستوى البنية الكبرى. وتتمثل تلك الحالة في الإيقونية الخاصة التي نشير إليها باسم الهوة: ثمّة جزء نصي هام ـ وغالباً ما يكون قصة في القصة، ولكن يكون أحياناً وصفاً مطولاً ـ يقدم تطابقاً دلالياً مع ما هو متعين إجمالاً. وتكون هذه الإيقونية من حيث المبدأ رسماً بيانياً. والسبب لأنها تتأسس على الماثل في العلاقة. فالعلامة الصغيرة (القصة «المتضمَّنة») تمثل بالنسبة إلى العلامة الكبرى (القصة، في كليتها) ما يمثله المرجع الصغير بالنسبة إلى المرجع الكبير. وينتج عن ذلك أن للعلامة الصغيرة أيضاً مرجعاً كبيراً: للهوة أيضاً سمة استعارية.

ولا يعد التمييز بين إيقونات نموذجية، وبيانية، واستعارية تمييزاً مطلقاً. ذلك لأنها مسألة هيمنة مسبقة. ويمكن أن يكفي، لتنفيذ هذا التمييز، أن يأخذ المرء بعين الاهتمام الوصف الذي يبرر ملاحظة حضوره. فإذا كنا نستعمل، في هذا الوصف، مصطلحات تنتمي إلى الحقل الدلالي للمكان، فهذا يعني أنه توجد إيقونية نموذجية، وأما إذا كانت تنتمي إلى الحقل الدلالي للعلاقة، فهذا يعني أنه توجد

إيقونية بيانية. فإذا كان الوصف مستخدماً في التبرير، وحضور الإيقونية يتطلب الاستعمال الاستعاري للمصطلحات (إذا قلنا بصورة استعارية توجد «استعارة»)، فهذا يعني أنه توجد إيقونية استعارية. ولكي يتبيّن المرء هذا، فما عليه إلاَّ أن يفكر في الأمثلة المعطاة. فديك باخ لا «يغني بالمعنى الحرفي للكلمة، كما أن اللحن لا «ينزل» حرفياً في الإسكاندرانية البودليرية. وكذلك، فإن رواية مالرو ليست سوى استعارة تتكلم بشكل «مضطرب»، و«سديمي»، أو «محموم». وأما راوي زولا، فلا «يفك التعاضد إلاَّ بالمعنى الصوري للكلمة».

ولا يجب، على كل حال، المبالغة بأهمية الفئة العلاماتية. إذ ليس من الضروري دائماً أن نميِّز بين الفئات المختلفة. فالمهم، هو قبل كل شيء، ملاحظة العمل السري غالباً والإعلائي أيضاً (أي: المتجه إلى إدراك غير واع) للعلامات. ولهذا العمل أثر ذو نظام تداولي: إنه إغواء القارئ أو اللعب به. ويسمح التمييز إلى فئات بهذه الملاحظة ويجعلنا نفهم الغنى القائم في ممكنات التكتيك العلاماتي واستراتيجيته.

7 ـ أتصور أنه قد صار لدى قارئ هذا العرض انطباع بأن الإيقونية يمكن أن توجد في كل مكان تقريباً وأنه يكفي أن تكون عنده حساسية معيّنة لكي يكتشفها. وإن هذا الانطباع صحيح: إن الإيقونية موجودة في كل مكان تقريباً، ويجب على المرء أن يمتلك فعلاً حساسية معيّنة لكي يكتشفها. وإن السؤال الذي يطرح نفسه هو حول معرفة إذا ما كان يوجد إجراء للاكتشاف، ومنهج محدد، مكتوب جيداً، ويسمح باكتشاف الإيقونية في النصوص. الجواب على هذا السؤال سلبي. إذ لا يوجد مثل هذا المنهج. ولست متأكداً

أن مثل هذا المنهج يمكن إنشاؤه. فأنا، على العكس من هذا، مقتنع أنه، حتى ولو كان الأمر ممكناً، فعرض مثل هذا المنهج سيكون شاقاً جداً ومنفراً. فلماذا لا نثق «بالحساسية الإيقونية» للقارئ، وللباحث؟ ويجب علينا أن نعتقد بأنها تستيقظ في كل المرات التي ينتبه فيها القارئ إلى أن ظاهرة علامية تتمثل له (إذا لم يكن المقصود، على الأقل، وجود إيقونية متأسسة). ويقدم لنا الترتيب النموذجي للعلامات اللسانية في القصيدة «الواقعية» لأبولينير مثلاً أكيداً: يشكل الترتيب بكل بداهة علامة إيقونية. ولقد نرى أن معرفة الإيقونية في نصوص أخرى أمر أقل سهولة. فلقد أشرت كيف أن القارئ الخالي الذهن إذ يقرأ «المحاكمة» لكافكا، سيشك، شيئاً فشيئاً، في أن بعض الظواهر النصية لا تعمل بالطريقة نفسها التي تعمل بها في الروايات التقليدية. فثمة حساسية خاصة ستقوده لتأويل هذه الظواهر بوصفها إيقونات ميتافورية، وإلى تأويل الرواية في مجموعها بوصفها ضرباً من المجاز.

ويمكن بهذا الخصوص إجراء مقارنة مع وسم الاستعارة بالمعنى الخاص للمصطلح. ولقد نرى أنه يسبق التأويل الاستعاري للكلمة التحقق من انتهاك بعض ضوابط التقييد الانتقائي. ففي جملة تبدأ بـ «هذا الرجل. . . » ثمة ضابطة تتطلب خبراً اسمياً يحمل السمة الدلالية «إنسان» (شجاع، بطل، إلى آخره). وإذا كان للخبر الاسمي في الواقع السمة الدلالية «حيوان» («هذا الرجل أسد»)، فإن هذه القاعدة الخاصة بالتقييد الانتقائي مخالفة. وتستيقظ حينئذ «الحساسية الاستعارية» للقارئ: إنه يقبل بأن له قضية مع استعارة، ومع مجاز في النتيجة. وإنه ليعلم أنه يستطيع أن يؤول كلمة «أسد» تأويلاً استعارياً، وذلك لأنه يعلم أن هناك استعارات تعمل في اللغة، ألا

وإن اكتشاف العلامات الإيقونية، إنما يتم بالطريقة نفسها: إننا نكشف عنها عندما نعلم أنها موجودة.

وتكمن المشكلة الرئيسة في معرفة تمييز العناصر والظواهر النصية التي تستحق أن ينظر إليها بوصفها علامات ملائمة. ولمرة إضافية أيضاً: ليس الأمر صعباً في حالة قصيدة أبولينير. ولكن أي منهج نتخيله يصدر تعليماته لكي ننظر إلى نظام اعترافات فيدر المختلفة بوصفه علامة؟ إن كل شيء قابل لأن ينظر إليه بوصفه علامة. وسيأتي قارئ، في يوم من الأيام، ينفذ بصره في مسرحية راسين ليجد فيها علامات أخرى، ليست أقل ملاءمة. وإنه سيعطي لفيدر تأويلاً جديداً، بيد أنه لا يوجد تأويل نهائي.

ليس مزعجاً بالنسبة إليّ على الإطلاق في نهاية المطاف أن أترك جزءاً جوهرياً من الاختراع، ومن حساسية الإبداع، للقارئ. ذلك لأن إليه يعود أمر التحقق من مثول الإيقونات، ومن دراسة عملها المنسق غالباً مع عمل العلامات الأخرى، إيقونية كانت أو لا ـ ومن تثمين أصالتها الفنية أو الفعالية العلامية المحضة.

لقد كان هدفي أن أشير إلى ثروة من الإمكانات ـ للتطبيق، والبحث، والتفكير ـ في الصفحات السابقة. ولقد وضع النبر على متصور «الإيقونية»، والذي ربما يكون الأكثر شيوعاً، والأكثر استعمالاً حتى الآن. وإنه هو الذي يقدم، بالنسبة إلى أبحاث لاحقة، رؤى يقينية للاستثمار. ولكن نظرية بيرس، تحتفظ لنا بمتصورات أخرى، كما تحتفظ، بالنتيجة، بطرق أخرى للتفكير غير تلك التي تم تصورها هنا. ويمكن لعلاماتية بيرس، من غير شك، أن تكون مفيدة فائدة عظمى لدارس الظاهرة الأدبية.

قضية الذات: التحدي العلاماتي(*)

بول ريكور

يقال إن فلسفة الذات مهددة بالزوال. ولكن الاعتراض على هذه الفلسفة لم يتوقف قط. ثم إن فلسفة الذات لم تكن موجودة على الإطلاق. وما وجد بالأحرى، هو سلسلة من الأساليب التأملية، والناتجة عن عمل إعادة التأويل الذي يفرضه الاعتراض نفسه.

وهكذا، فإن كوجيتو ديكارت لن يكون معزولاً، وذلك على هيئة عرض دائم، وحقيقة خالدة تطل على التاريخ. فالكوجيتو، عند ديكارت نفسه، يمثّل فقط لحظة فكرٍ. وإنه ليستخلص سيرورة ويفتح سلسلة. وإنه ليكون معاصراً لرؤية للعالم حيث تكون كل موضوعية معروضة مثل مشهد يقف إزاءه نظره السامي. ويعد كوجيتو ديكارت واحداً من قمم ـ وإن كان هو أعلاها ـ سلسلة الكوجيتو التي تشكل التقاليد الفكرية. ولقد كان كل تعبير من تعابير الكوجيتو يؤول التعبير السابق في هذه السلسلة وتلك التقاليد. وهكذا، يمكننا أن نتكلم عن: الكوجيتو السقراطي («اعتن بروحك») ـ وعن الكوجيتو الأوغيستيني (الإنسان «داخلي» على ميل الأشياء «الخارجية»

(*) عن كتاب: Le conflit des interprétations.

والحقائق «العالية») ـ وعن كوجيتو ديكارتي، بالطبع ـ وعن كوجيتو كانتي («الأنا أفكر» يجب أن تكون قادرة على كل تمثيلاتي). وأما «الأنا» الفختية، فهي، من غير ريب، الشاهد الأكثر دلالة على الفلسفة التأملية الحديثة: ليس من الفلسفة التأملية الحديثة، كما يعترف بذلك جان نابير، من لا يعيد تأويل ديكارت من خلال كانت وفيخته. ويعد «علم الأنا» الذي حاول هوسرل أن يطعم به الظاهراتية واحدةً من هذه المبادرات.

وإنهم ليستجيبون جميعاً للتحدي على غرار الكوجيتو السقراطي: السفسطائية، التجريبية، أو، بمعنى معاكس، دوغمائية الفكرة المجازية لحقيقة من غير موضوع. ويدعو هذا التحدي الفلسفة التأملية، ليس لكي تبقى متطابقة مع ذاتها وصادة هجمات العدو، ولكن لكي تستند إليه، وتكوّن زوجاً مع ما يمقتها أكثر.

سنذهب لكي نعاين اعتراضين، اعتراض التحليل النفسي واعتراض البنيوية. وهو اعتراض سنضعه في خانة العنوان المشترك الذي هو التحدي السيميولوجي، وبالفعل، فإن المشترك بينهما هو العلامة. وإنها لتشكك بكل مقصد وكل ادعاء بإبقاء التفكير في الموضوع قائماً حول نفسه وبإبقاء وضع الموضوع قائماً بنفسه إزاء فعل أصلي، أساسي ومؤسس.

1 ـ اعتراض التحليل النفسي

يستحق التحليل النفسي أن يستدعى في السطر الأول. فهو يحمل الاعتراض على نقطة محددة حيث اعتقد ديكارت أنه وجد الأرض الصلبة لليقين. ففرويد يحفر تحت آثار المعنى التي تكون

حقل الوعي، ويعري لعبة الاستيهامات والأوهام حيث تتقنع رغبتنا.

يذهب اعتراض أولوية الوعي، والحق يُقال، إلى أبعد من ذلك أيضاً، والسبب لأن تفسير التحليل النفسي، المعروف باسم النموذجي، يقضي بإقامة حقل، مكان، أو بالأحرى سلسلة من الأمكنة من غير نظر للإدراك الداخلي للذات. ولا تحدد هذه «الأمكنة» ـ اللاوعي، الوعي المسبق، الوعي ـ خواص وصفية، وظاهراتية، ولكنها تتحدد بوصفها أنساقاً، أي مجموعات من التمثيلات ومن المؤثرات التي تسوسها قوانين خاصة، وداخلة في علاقات متبادلة لا تختزل إلى أي صفة نوعية للوعي، وإلى أي تحديد «للمعاش».

وهكذا، فإن التفسير يبدأ بتعليق عام لخواص الوعي. ويعد هذا الأمر مضاداً للظاهراتية التي تشترط، ليس الانخفاض إلى الوعي، ولكن تخفيض الوعي.

ويعد هذا التخلي المسبق شرطاً لتباين الحقل عن كل التحليلات الفرويدية إزاء وصف «مُعاش» الوعي.

لماذا هذه الدقة؟ لأن معقولية آثار المعنى التي يعطيها الوعي المباشر ـ الأحلام، الأعراض، الاستيهام، الفولكلور، الأساطير، الأوثان ـ لا يمكن أن تكتسب على المستوى نفسه من الخطاب مثل آثار المعنى. وليست هذه المعقولية متاحة للوعي لأن الوعي نفسه يفصله حاجز الكبت عن مستوى تأسيس المعنى. وإن الفكرة التي تقول ثمة سلسلة تقطع الوعي عن معناه الخاص، فلا هي عليه مسيطرة ولا هي تعطيه معنى. ولما كان ذلك، فهي تمثل مفتاح

النموذج الفرويدي: إن دينامية الكبت، إذ تضع نسق من لا يعي خارج الوصول إليه، فإنها تكتسب تقانة للتأويل تتناسب مع الاعوجاج والانزياح اللذين يبرزهما عمل الحلم وعمل العصاب بشكل مثالي.

ولقد ينتج عن هذا أن الوعي نفسه يصبح عرضاً فقط. وكذلك، فإنه ليس سوى نسق بين أنساق أخرى، أي إنه النسق الإدراكي الذي يضبط وصولنا إلى الواقع. وبكل تأكيد، فإن الوعي يمثل شيئاً (سنعود لهذا فيما بعد). وهو على الأقل مكان آثار المعنى التي يطبق التحليل عليها. ولكنه ليس مبدأ، ولا حكماً، ولا قياساً لكل الأشياء. إنه ذلك الاعتراض الذي يحسب له حساب بالنسبة إلى فلسفة للكوجيتو. وسنقول فيما بعد إلى أي مراجعة تقلب الأشياء رأساً على عقب سيخضع الوعي.

وقبل التأمل في استلزامات هذه المراجعة الممزقة، فلنتأمل سلسلة ثانية من المفاهيم التي تبرز أكثر الطلاق بين التحليل النفسي وفلسفة الذات. وكما نعلم، فلقد اضطر فرويد أن يفترض وجود نموذج ثان ـ الأنا، الهو، الأنا العليا ـ للأول: اللاوعي، الوعي المسبق، الوعي. وللحقيقة نقول، ليس المقصود هو نموذجاً، بالمعنى الدقيق لسلسلة من «الأمكنة» حيث تسجل التمثيلات فيها نفسها وكذلك المؤثرات تبعاً لوصفها إزاء الكبت. فالمقصود بالأحرى هو سلسلة من «الأدوار»، التي تشكّل علم الشخصية. وتشكل بعض الأدوار متوالية أصلية، مثل: الحيادي أو المجهول، الشخصي أو الفوق شخصي. ولقد اضطر فرويد أن يتجه إلى هذا التقسيم الجديد للعبارات، وذلك بوساطة النظر التالي: إن اللاوعي ليس هو فقط الجزء «الأكثر عمقاً» للأنا، ولكنه أيضاً الجزء «الأكثر

ارتفاعاً»، وبقول آخر، فإن اللاوعي ليس فقط سمة للمكبوت، ولكنه أيضاً سمة لسيرورات جد معقدة، ونحن نستبطن بوساطتها الأوامر والضوابط التي تأتي من العبارة الاجتماعية، وبداية من عبارة القرابة. وهي المصدر الأول للمنع أثناء الطفولة الصغرى والطفولة.

وقد كان لدى فرويد حدساً بهذه الآلية، وذلك حين درس تضخم المرض الذي يعطيه العصاب الاستحواذي، وخصوصاً التشاؤم. ويظهر هذا المؤثر الأخير بوضوح كيف يمكن لشيء ضائع أن يُستبطن: يعوض التطابق التوظيف الغيري، ويكون هذا بإعادة الشيء إلى داخل الأنا. ومن هنا، فقد نشأت فكرة تغيّر الأنا عن طريق التطابق مع أشياء ضائعة. وتعد هذه الصيرورة ـ وإزالة الجنس التي تصاحبها ـ مفتاح «الإعلاء» كله. وقد كان فرويد يظن أنه عثر على المعادل (وأنه عثر في النهاية على المثال) في حدث انحلال عقدة أوديب. وينحل رهان القوى الذي يعارض ثلاث شخصيات وجنسين، في الحالة العادية، عن طريق التطابق مع الأب الذي يعوض رغبة الاقتلاع. وتتجاوز الرغبة بشكلها الغيري امتحان الحداد. وتكون صور الأقرباء مهجورة بوصفها عبارات للرغبة، مستبطنة، وسامية، وهكذا، ينتج التطابق مع الأب ومع الأم كمثالين.

تعد هذه إذن السلالة الحقيقية للأخلاق ـ بالمعنى النيتشوي المطلق ـ التي ينطلق فرويد منها. وتكون هذه سلالة، وبهذا المعنى تسمى الأنا العليا «وارثة عقدة أوديب»، و«تعبير التتابعات الأكثر أهمية للهو». وهي تكون سلالة الأخلاق، بمعنى أن هذه السيرورة التي تبقى سيرورة غرزية من منظور الطاقات المنخرطة في عمل يقارن بعمل الحداد، تولد مع ذلك «أوثاناً»، وذلك بفضل استبدال

الهدف الليبيدي بهدف مقبول اجتماعياً. وإن استبدال الهدف الليبيدي هذا بالمثال هو مفتاح الإعلاء الناشئ نتيجة لعقدة أوديب. إذ بفضل هذا العمل ـ هذا التقمص وهذا التطابق ـ، فإن طبقة «مثل الأنا» تندمج في بنية الشخصية وتصبح المقام الداخلي المسمى «الأنا الأعلى»، الذي يراقب، ويحكم، ويعاقب. وحول هذه النواة البدائية للأنا الأعلى وللمثال تترسب، على هيئة السرعة، كل التطابقات السابقة على مصادر السلطة، وعلى النماذج الثقافية، وعلى صورها ـ تلك التي طاف عليها هيجل باسم العقل الموضوعي. وهكذا، يتشكل، عن طريق الترسب، «الوعي» الأخلاقي، كما يتشكل عموماً المقام «الثقافي» للشخصية.

وكما نرى، فإن اللاوعي «من الأعلى» ليس أقل اختزالاً إلى التأسيس الذاتي لأنا الكوجيتو للأسلوب الديكارتي من اللاوعي «في الأسفل»، والذي يسمى من الآن فصاعداً «الهو»، وذلك لإبراز سمة القدرة والغرابة عنده إزاء مقام الأنا.

ويضيف فرويد، في السياق نفسه، إلى مفهوم الوعي المصمم بوصفه واحداً من أمكنة نموذجه، مفهوم الأنا بوصفه قوة تكون فريسة لسادة يهيمون عليها. هكذا تتضاعف قضية الذات: يرتبط الوعي بمهمة اليقظة، والإدراك النشط، والفهم المنظم والمنضبط للواقع. وأما الأنا، فهي منذورة إلى التمكن من القوى التي تسحقها والهيمنة عليها: تكتمل دراسة «الأنا والهو» حول لوحة متشائمة للتبعيات المضاعفة للأنا، مقارنة بالخادم الذي يتشاجر عدد من السادة على خدماته: الأنا الأعلى، والهو، والواقع. وتتماثل مهمته نفسها مع تواطؤات الديبلوماسي الموكول إليه أن يصل الطلبات فيما

بينها، وذلك بتخفيف درجة ضغطها. وهكذا، فإن ما يصير ذاتاً يأخذ وجهاً مضاعفاً ما يصير وعياً وما يصير أنا، أي ما يصير حارساً على حدود مبدأ اللذة والواقع، ولما يصير سيداً على منعطف موكب من القوى. وإن غزو مبدأ الواقع ومبدأ قوة الأنا، هو غزو لشيء واحد، على الرغم من أن التحليل يميز إشكاليتين تتناسبان مع متواليتين مختلفتين، متوالية «الأمكنة» الثلاثة ومتوالية «الأدوار» الثلاثة. ولقد أعطى فرويد تفسيراً لهذا الوضع المتناضد للثالوثين في «محاضرات جديدة». فلقد شبههما بثلاثة شعوب موزعين على ثلاث مقاطعات، من غير أن يغطي التوزيع الأول التوزيع الجغرافي للثاني. ولقد يسمح عدم تلاقي الجزئين بتمييز الإشكاليتين، الإشكالية التي تتناسب مع حلّ قضية الإدراك والواقع، والإشكالية التي تتناسب مع حلّ قضية التبعية والتمكن. أما الأولى، فهي قضية كانتية، وتمثل القضية النقدية للموضوعية، وأما الثانية، فهي قضية هيجلية، وهي تمثل قضية جدلية السيد والعبد. وكما عند هيجل، فإن غزو الموضوعية يبقى لحظة مجردة، إنها لحظة الحكم ـ القرار، ولحظة الإدراك التي تقسم استيهام الواقع. وإن اللحظة الواقعية هي لحظة الاعتراف المتبادل، والذي يكون قد علم السيد في نهاية صراعه، بوصفه حاملاً للفكر، ولوقت الفراغ، والمتعة، أن يفهم نفسه بنفسه من خلال عمل العبد. وأخيراً، فإن تبادل الأدوار هذا، والذي من خلاله يعبر كل واحد في الآخر، هو الذي يجعل الوعي متعادلاً. وهذه السيرورة الهيجلية المطلقة هي التي يعبر عنها فرويد في المثل المشهور: «هنا حيث كان هو، يجب أن يصبح أنا».

إن هذا الاستذكار الموجز حول الذات، ليترك المرء يلمح أن

التحليل النفسي لم يلغِ على الإطلاق الوعي والأنا. وهو لم يعوض الذات، ولكنه أزاحها. ولقد رأينا أن الوعي والأنا لا يزالان قائمين في الأمكنة والأدوار التي يكوّن مجموعها الذات الإنسانية. ويشتمل انزياح الإشكالية على أن الوعي والأنا لم يعودا في موضع المبدأ أو في موضع الأصل. فأي اشتراط في إعادة التشكيل ينتج عن هذا الانزياح؟

لننطلق من النقطة الأخيرة التي تمّ الوصول إليها في العرض السابق: يجب على «الأنا» أن تصبح هنا حيث كان «الهو». وتلتحق هذه النتيجة بملاحظة سابقة حول الوحي: إننا نقول إن فرويد يستبدل الكائن الواعي بالصيرورة ـ الوعي. وما كان أصلاً يصبح مهمة أو هدفاً. ولقد يُفهم هذا واقعياً: لا يعرف التحليل النفسي أن يمتلك طموحاً علاجياً آخر غير توسيع حقل الوعي وإعطاء الأنا قليلاً من القوة المتروكة إلى ساداتها الأقوياء الثلاثة. وإن هذا الوضع للوعي وللأنا بوصفه مهمة وبوصفه كفاءة، ليتابع في ربط التحليل النفسي بوضع الكوجيتو. ويمكن القول إن الكوجيتو الذي تجاوز الامتحان النقدي للتحليل النفسي وحده لم يعد ذلك الذي يطالب به الفيلسوف بسذاجته الفرويدية المسبقة. وثمة لحظتان كانتا مختلطتين قبل فرويد: لحظة الواجب بذاته، ولحظة الملاءمة. وتبعاً للحظة الواجب بذاته، فإن «الأنا أفكر ـ أنا أكون» لتعد متضمنة فعلاً في الشك، وفي الخطأ، وفي الوهم: حتى وإن كان العفريت الخبيث يخدعني في كل مزاعمي، فإنه لمن الضروري أن أنا الذي أفكّر أن أكون. ولكن هذه اللحظة الخاصة بالواجب بذاته المنيع لتميل إلى الاختلاط مع لحظة الملاءمة والتي تبعاً لها أكون مثلما أراني. وإن الحكم

الأطروحاتي، أخذاً بتعبير فيخته، أي الوضع المطلق للوجود، ليختلط مع حكم للإدراك، ومع رؤية كائني كما هو. ويُدخل التحليل النفسي زاوية بين الواجب بذاته للوضع المطلق للوجود وملاءمة الحكم الذي يحيل إلى «الكائن كما هو». أنا، ولكن من أنا، أنا الذي أكون؟ هذا هو ما لا أعلمه. وبقول آخر، فقد أضاع الفكر ضمانة الوعي. فما أكونه هو إشكالي أيضاً كما هو «من أكون» واجب بذاته.

وقد كان يمكن لفلسفة التعالي أن تتوقع هذه النتيجة ذات النموذج الكانتي أو الهوسرلي. وتعطي السمة «التجريبية» للوعي رخصة للأخطاء نفسها وللأوهام نفسها التي يعطيها الإدراك الحديث، فنحن نجد عند هوسرل، في الفقرة 7 والفقرة 9 من كتاب «تأملات ديكارتية»، المعرفة النظرية لهذا الفصل بين السمة الأكيدة للكوجيتو والسمة المشكوك فيها للوعي. فمعنى ما أكون ليس معطى بدهياً، ولكنه مختبئ. ويمكنه أن يبقى إشكالياً إلى ما لانهاية، شأنه في ذلك شأن سؤال بلا جواب. ولكن الفيلسوف يعرف هذا بشكل مجرد. وما دام هذا هكذا، فإن التحليل النفسي يخبر أن معرفة أمر ما نظرياً لا يعد شيئاً ما دام اقتصاد الرغبات التحتية لم يعالج. ولهذا، فإن الفيلسوف التأملي لا يستطيع أن يتجاوز الصيغ المجردة والسلبية، والتي هي مثل: الواجب بذاته ليس هو المباشر. وإن التأمل ليس هو الاستبطان. وإن فلسفة الذات ليست هي علم نفس المعرفة. وإن كل هذه المقترحات صحيحة، ولكنها مقترحات نازفة.

يسمح التأمل فقط في التحليل النفسي، وذلك لنقص التحليل إلى ممر فعلي، بتجاوز هذه التجريدات وبالوصول إلى نقد واقعي

للكوجيتو. وإني سأقول إن لهذا النقد الواقعي طموحاً يتجلى في هدم الكوجيتو الخطأ، وبالتدريب على تخريب أوثان الكوجيتو. وهكذا، فإنه يدشن سيرورة تقارن بحزن الموضوع الليبيدي. ولذا، فإن الذات إنما هي أولاً وارثة حب الذات الذي تكون بنيته العميقة متوازية مع اللوبيدو الغيري. ويوجد لوبيدو للأنا متجانس مع لوبيدو الموضوع. وأما النرجسية، فهي التي تأتي لكي تملأ الحقيقة الشكلية لـ «أنا أفكر ـ أنا أكون»، لكي تملأها بوهم واقعي. وتحرض النرجسية على غموض الكوجيتو التأملي وعلى الوعي المباشر، وتجعلني أعتقد بأني كما أعتقد بأني أكون. ولكن إذا لم تكن الذات تلك التي أعتقد بأنها تكون، فيجب حينئذ إضاعة الوعي بغية العثور على الذات.

وهكذا، فإني أستطيع أن أفهم تأملياً ضرورة التخلي عن الوعي وإدماج الظاهراتية المضادة للفرويدية في فلسفة الذات. وبالفعل، فإن ضرورة هذا الاحتقار لكل وعي مباشر هو الذي يبرر المتصورات الأكثر واقعية، والأكثر طبيعية، والأكثر «تشيؤاً» في النظرية الفرويدية. ثم إن مقارنة النفس بجهاز، وبعمل وظيفي بدائي، يضبطه مبدأ اللذة، وبالمتصور النموذجي «للمواضع» النفسية، وبالمتصور الاقتصادي للاستثمار وعدمه، إلى آخره، إن كل هذه الإجراءات النظرية تعد جزءاً من استراتيجية واحدة وتتجه ضد الكوجيتو الوهمي الذي يحتل بداية مكان الفعل المؤسس: «أنا أفكر ـ أنا أكون». وهكذا، فإن قراءة فرويد تصبح هي نفسها مغامرة من مغامرات التفكير. وما ينتج عن هذه المغامرة، هو كوجيتو مجروح. كوجيتو يطرح نفسه، ولكنه لا يملك نفسه. إنه كوجيتو لا

يفقه حقيقته الأصلية إلاً في الاعتراف بعدم الملاءمة وبها، وبالوهم، وبكذب الوعي المباشر.

فهل تتلقى فلسفة الذات من علم النفس درساً آخر غير هذا التصويب النقدي؟ إن الانغراس الجذري للوجود الذاتي في الرغبة يترك المجال لكي يظهر استلزام إيجابي للتحليل النفسي، بعيداً عن المهمة السلبية لهدم الكوجيتو الخطأ. ولقد يقترح ميرلو ـ بونتي عنوان أركيولوجيا الذات بالنسبة إلى هذا التجسيد للغريزة الجنسية.

إن هذا الوجه من وجوه الفرويدية ليس أقل أهمية من الوجه السابق: يعد انحلال الأفضليات وأوثان الوعي الوجه الآخر للاكتشاف، للاكتشاف «الاقتصادي»، والذي كان فرويد يقول عنه إنه أكثر جوهرية من «النموذج». وتتعلق بهذا الاقتصاد الوجوه الزمانية للرغبة، أو يتعلق بالأحرى غيابها مع الزمن المنظم للواقع. وإننا لنعلم أن السمة «اللازمنية»، و«الخارج زمنية» للرغبات غير الواعية هي واحدة من السمات التمييزية لنسق اللاوعي إزاء نسق الوعي. فهو الذي يسوس الجانب الوحشي لوجودنا الغريزي. وهو الذي يعاقب التخلف العاطفي الذي يتابع أثره في قلب العصاب وفي كل مدونات الاستيهام، منذ الحلم وإلى الأوثان والأوهام. وإن هذه السمة العتيقة للرغبة هي التي تظهر على مستوى الأخلاق وعقدة الذنب، كما تظهر على مستوى الدين والخوف من العقاب والرغبة الطفولية للعزاء.

إن هذه الأطروحة لأقدمية الرغبة وعتقها هي أطروحة أساسية من أجل إعادة صياغة الكوجيتو: يضع فرويد فعل الوجود في محور الرغبة، شأنه في ذلك شأن أرسطو، وسبينوزا، وليبنز، وهيجل.

وقبل أن تستقر الذات وعياً وإرادة، فقد كانت مستقرة في الكائن على مستوى الغريزة. وإن هذه الأقدمية للغريزة الجنسية إزاء الوعي وإزاء الإرادة لتعني أقدمية مستوى التكون إزاء مستوى التفكير، وأفضلية «أنا أكون» على «أنا أفكر». وينتج عن هذا تأويل أقل مثالية، وأكثر تكويناً، للكوجيتو. وإن الفعل المجرد للكوجيتو، بما أنه يستقر تماماً، ليعد حقيقة مجردة وفارغة، وإنها لتعد عبثية مثلما هي لا تقهر. ويبقى لها أن تكون توسطية من خلال كلية عالم العلامات ومن خلال تأويل هذه العلامات. ويعد الانعطاف الطويل تحديداً انعطاف الشك. وهكذا يجب على الواجب بذاته الخاص بالكوجيتو وعلى سمته المشكوك فيها بلا حدود أن يُضطلع بها معاً. فالكوجيتو هو في الوقت نفسه اليقين الذي لا ريب فيه بأنني أكون، وهو سؤال مفتوح فيما يخص ما أكون.

سأقول إذن إن الوظيفة الفلسفية للفرويدية هي إدخال مسافة بين الواجب بذاته الخاص بالكوجيتو المجرد وإعادة الاستيلاء على حقيقة الذات المحسوسة. وينزلق نقد الكوجيتو الكاذب في هذه المسافة، وكذلك هدم أوثان الأنا التي تضع دريئة بين الأنا وأناي نفسه. ويعد هذا الهدم ضرباً من عمل الحداد، وهو عمل منقول من العلاقة الموضوعية إلى العلاقة الفكرية. وينتمي إلى هذا الهدم، تحت عنوان نظام التنازل، كل الجهاز المنهجي الذي يسميه فرويد «ما وراء علم النفس»: واقعية «المواضع» النفسية، وطبيعية المتصورات الاقتصادية والطاقة، والانحراف الوراثي والتطوري للرفعة الثقافية انطلاقاً من الأشياء الغرزية الأولى، إلى آخره. ولقد طلبت استراتيجيا عمل الحداد المطبق على الكوجيتو الكاذب، هذه الخسارة

الظاهرة للكوجيتو نفسه ولضوئه الخاص. وإنها لتشبه التفسير الحتمي الذي يبدأ به سبينوزا فيطبقه على البدهيات الكاذبة للاختيار الحر في الكتب الأولى عن «الأخلاق»، وذلك قبل الوصول إلى الحرية الحقيقية في الكتاب الرابع وإلى غبطة الكتاب الخامس، الذي ينطلق من الفهم العقلاني للعبد نفسه. وكما عند سبينوزا، في النتيجة، فإن خسارة أوهام الوعي هي الشرط لكل إعادة ملاءمة للذات الحقيقية.

وإن إعادة الملاءمة هذه، في وبوساطة طريق الحداد الذي رسم في الأعلى، تكوّن في نظري المهمة المستقبلية للفلسفة التأملية. وبالنسبة إليّ، فإني ألمح هذه المهمة في العبارات التالية: إذا كنا نستطيع أن نسمي التحليل النفسي «أركيولوجيا الذات»، فإن مهمة الفلسفة التأملية، كما يرى فرويد، ستكون في ربط الغائية بهذه الأركيولوجيا ربطاً جدلياً. وإن هذه القطبية «للأثرية» و«الغاية»، للأصل والهدف، ولأرض الغريزة وقصد الثقافة، لتستطيع وحدها أن تقتلع فلسفة الكوجيتو من التجريد، ومن المثالية، ومن الأنانة(*)، ومن كل الأشكال المرضية التي تفسد وضع الذات.

ماذا ستكون الغائية الذاتية التي ربما تكون قد عبرت الامتحان النقدي لأركيولوجيا من النموذج الفرويدي؟ ستكون بناء تقدمياً لصور العقل، وذلك على طريقة «ظاهراتية الروح» لهيجل، ولكن التي تنتشر، أكثر مما عند هيجل أيضاً، على أرضية التحليل التراجعي لصور الرغبة.

(*) مذهب يقرر أن الأنا وحده هو الموجود، وأن الفكر لا يدرك سوى تصوراته. (منهل) (مترجم).

إني لأستدعي هنا نموذجاً لهيجل، وليس نموذجاً لهوسرل بالأحرى. ويعود هذا إلى سببين: أولاً، يوجد لدى هيجل أداة جدلية بها يفكر في تجاوز المستوى الطبيعي للوجود الذاتي الذي يحافظ على القوة الغرزية البدائية. وبهذا المعنى سأقول إن التجاوز الهيجلي، بما هو حفاظ على ما تم تجاوزه، فهو يمثّل الحقيقة الفلسفية «للإعلاء» و«للتطابق» الفرويديين. وبالإضافة إلى هذا، فإن هيجل قد أنشأ هو نفسه جدل صور «الظاهراتية» بوصفها جدلاً للرغبة. وأما قضية الرضى، فهي الحافز العاطفي للعبور من الوعي إلى الوعي بالذات: إن لانهائية الرغبة، ومضاعفتها في رغبة أخرى، قد تكون في الوقت نفسه رغبة أخرى، والنفوذ إلى مساواة الوعي عن طريق النضال، إن كل هذه الطوارئ المعروفة للظاهراتية الهيجلية، لتشكل مثلاً مضيئاً، ولكنه غير ملزم، بالنسبة إلى جدل غائي للروح المتجذر في حياة الرغبة. وبكل تأكيد، فإننا لا نستطيع أن نكرر اليوم الظاهراتية الهيجلية. فلقد ظهرت صور جديدة للذات وللروح منذ هيجل. وكذلك، فقد حفرت هوة جديدة تحت أقدامنا. ولكن القضية تبقى هي نفسها: كيف نظهر ترتيباً مستقبلياً لصور الروح وسلسلة تقدمية لأفلاك الثقافة التي هي، في الحقيقة، إعلاء لرغبة جوهرية، والتي هي التنفيذ المعقول لهذه الطاقة التي أزال التحليل النفسي عن وجهها القناع، وذلك من خلال عتقيات العالم الإنساني وتراجعات استيهاماته؟

إن طرح هذه القضية بعبارات أكثر دقة على الدوام، وحلها في أطروحة ترضي الاقتصاد الفرويدي للرغبة والغائي الهيجلي للروح، هي مهمة الأنتروبولوجيا الفلسفية كما يراها فرويد.

2 ـ الاعتراض «البنيوي»

من غير أن نعيد القول تفصيلياً في تحليل «النموذج العلاماتي» الذي يترأس اليوم مختلف البنيويات، فإني أريد أن أبين تضافر الهجمات الموجهة ضد فلسفة الذات انطلاقاً من قاعدتي التحليل النفسي واللسانيات.

لقد انصب الهجوم بشكل رئيس ضد ظاهراتيه هوسرل والمابعد هوسرلية. وإننا لنفهم لماذا: إن هذه الظاهراتية تمفصل فلسفة الذات على نظرية المعنى التي تقع في الحقل الإبيستيمولوجي نفسه الذي يقطع النموذج العلاماتي. وبصورة أكثر تحديداً، فإن الظاهراتية تمسك معاً ثلاث أطروحات:

1) إن المعنى هو الفئة الأكثر شمولاً للوصف الظاهراتي.

2) إن الذات هي حاملة المعنى.

3) إن الاختزال هو الفعل الفلسفي الذي يجعل ممكناً ولادة كائن من أجل المعنى.

لا تفترق هذه الأطروحات الثلاث بعضها عن بعض. وإن المرء ليستطيع أن يجوبها في الاتجاهين: يميز الاتجاه الذي أعلنا فيه نظام الاكتشاف، و«الأبحاث المنطقية للفكرة 1: إننا نرى المعنى المنطقي فيها يسكن في مركز جاذبية المعنى اللساني. ويتسجل هذا المعنى في محيط أكثر سعة لقصدية الوعي. وبفضل هذا التوسع في البحث من مستوى المنطق إلى المستوى الإدراكي، فقد تبيّن أن التعبير اللساني، بل، بالأحرى، التعبير المنطقي يشكّل فقط المنعكس لنشاط دال ومغروس في مكان واطئ أكثر من الحكم، ومميّز على

وجه العموم. وبهذا، فإن المعنى يصبح الفئة الأكثر استيعاباً للظاهراتية. ويتلقى مفهوم «الأنا» توسعاً يتناسب معه، لأن «الأنا» هو الذي يحيا من خلال توجه المعنى، وهو يكوّن قطباً يتطابق مع كل إشعاعات المعنى.

ولكن الأطروحة الثالثة المعلن عنها تبعاً لنظام الاكتشاف، تعد هي الأولى تبعاً لنظام التأسيس. وإذا كان المعنى بالنسبة إلى مبدع الظاهراتية، يغطي الحقل الكلي للوصف الظاهراتي، فلأن الاختزال المتعالي هو الذي أنشأ هذا الحقل، وهو الذي يحول كل سؤال حول الكائن إلى سؤال حول معنى الشيء. وتعد وظيفة الاختزال هذه وظيفة مستقلة عن التأويلات المثالية «لأنا الكوجيتو» وأولاً للتأويل الذي يعطيه هوسرل نفسه عن «الأفكار 1» في «التأملات الديكارتية»: إن الاختزال هو الذي يصنع ظهورنا في العالم. وإن كل كائن يأتي في الاختزال وبه إلى الوصف بوصفه ظاهرة، وبوصفه ظهوراً، وهذا يعني إذن بوصفه معنى يحتاج إلى التوضيح.

إننا نستطيع إذن أن نهبط، في نظام سيكون نظام التأسيس، من الاختزال نحو الذات بوصفها «أنا أفكر التفكير»، ومن ذات النظرية نحو المعنى بوصفه وسيطاً كونياً بين الذات والعالم. وإذا كان الأمر كذلك، فكل شيء معنى، وذلك منذ اللحظة التي يكون فيها كائن مستهدفاً بوصفه معنى لمعاش من خلاله تنفجر الذات نحو المتعاليات.

ويمكن بهذا الشكل أن نقدم الظاهراتية بوصفها نظرية للغة معممة. فاللغة تتوقف عن أن تكون نشاطاً، ووظيفة، وعملية بين عمليات أخرى: إنها تتطابق مع الوسط الدال الكلي، ومع شبكة

العلامات المرمية كشبكة فوق حقل إدراكنا، وعملنا، وحياتنا. وهكذا، فإن ميرلو ـ بونتي قد استطاع أن يقول إن هوسرل «يدفع باللغة إلى وضع مركزي»[1]. ويمكن للظاهراتية أن تزعم أيضاً بأنها تفتح مكان المعنى وحدها، وإذن فهي تفتح اللغة إذ تجعل للمرة الأولى النشاط القصدي، ومعنى الذات المتجسدة موضوعاً مدرَكاً، ومتصرفاً، ومتكلماً.

ومع ذلك، فإن الظاهراتية قد جذرت مسألة اللغة على نحو لا يسمح بالحوار مع لساني معاصر، ومع المذاهب العلاماتية التي تكوَّنت على غرار نموذج لساني. ويعد ميرلو ـ بونتي مثلاً منوراً بهذا الخصوص، يدل على ذلك نصف فشل فلسفته اللغوية.

إن «العودة إلى الذات المتكلمة» التي تنبأ بها ميرلو ـ بونتي وأرساها بُعدُ هوسرل الأخير، لمصممة بشكل تحرق فيه مرحلة العلم الموضوعي للعلامات وتحيل بسرعة إلى الكلام. لماذا؟ لأن الموقف الظاهراتي منذ البداية، والموقف الموضوعي قد تعارضا: «إن العالم، إذا ينظر إلى اللغة بوصفها حدثاً منجزاً، وبقية من الأفعال

(1) في بلاغ أعطي في أول «تجمع عالمي للظاهراتية»، في عام 1951، كتب ميرلو ـ بونتي: «بالضبط، لأن قضية اللغة لا تنتمي، في التقاليد الفلسفية، إلى الفلسفة الأولى، فإن هوسرل يقاربها بحرية أكثر من اقترابه من قضايا الإدراك أو المعرفة. وإنه ليدفع بها إلى وضع مركزي، وإن القليل الذي يقوله عنها ليعد فريداً ولغزاً. وتسمح هذه القضية إذن، وبشكل أفضل مما تسمح به قضية أخرى، بسؤال الظاهراتية، وليس فقط بتكرار هوسرل، ولكن بإعادة بدء جهده، وبإعادة تناول، ليس أطروحاته، ولكن حركة فكره (علامات. ص 105). وإني لأحب أن أستشهد بهذا النص لأن علاقتنا الكبرى بالظاهراتيين الفرنسيين ربما تكون قد أصبحت ما آلت إليه في نظر هوسرل علاقاته: ليس تكراراً، ولكن إعادة تناول حركة التفكير نفسها.

الماضية للمعنى، ومدونة للمعاني المكتسبة من قبل، سينقصه الوضوح الخاص بالكلام، بشكل لا مجال لتفاديه، كما ستنقصه خصوبة التعبير. ومن منظور الظاهراتية، أي بالنسبة إلى الذات المتكلمة التي تستخدم اللغة بوصفها أداة للتواصل مع أمة حية، فإن اللغة تجد وحدتها مرة ثانية: إنها لن تكون نتيجة لماضٍ سديمي من الوقائع اللسانية المستقلة، ولكنها نسق تتضامن كل عناصره في جهد تعبيري موحد، ومتجه نحو الحاضر أو المستقبل، وهذا يعني أن المنطق الحالي يحكمه» (علامات. ص 107).

وكما نرى، فقد سلك الحوار مع العالم مسلكاً سيئاً، بل إنه لم يسلك طريقاً على الإطلاق: إنه لم يذهب من جهة اللغة منظوراً إليها لوصفها موضوعاً لعلم بوصفه نسقاً. فلقد قيل ضد سوسير وتعريفاته البدئية إن اللسان يرى «اللسان في الماضي» (مرجع سابق، ص 107). وسيكون الأمر على العكس من ذلك في آنية الكلام التي يؤسسها النسق. فالظاهراتي، إذ يضع الآنية إلى جانب الذات المتكلمة، والتعاقبية إلى الجانب الموضوعي للعلم، فإنه يشرع في دمج وجهة النظر الموضوعية في وجهة النظر الذاتية، وفي إظهار أن آنية الكلام تشتمل على تعاقبية اللغة.

إن القضية إذ تطرح هكذا، فإنها تبدو أكثر سهولة على الحل مما ستصبح بالنسبة إلى الجيل القادم. وإن المقصود هو إظهار كيف أن اللسان في الماضي يسكن اللسان في الحاضر: إن مهمة ظاهراتية الكلام أن تبيِّن اندماج هذا الماضي للغة في حاضر الكلام. فأنا عندما أتكلم، فإن القصد الدال لا يكون فيَّ سوى فراغ محدد تملأه الكلمات. ويجب حينئذ أن يمتلئ، فينجز «ترتيباً معيناً للأدوات

الدالة مسبقاً أو للمعاني المتكلمة مسبقاً (أدوات صرفية، ونحوية، ولفظية، وأجناس أدبية، ونماذج من القصص، وطرق لتمثيل الحدث، إلى آخره)، والتي تثير عند السامع الإحساس المسبق بمعنى آخر وجديد، وتتم، على العكس من هذا، عند من يتكلم أو يكتب تثبيت المعنى غير المعروف في المعنى الجاهز من قبل» (ص 113). وهكذا يكون الكلام إحياء لمعرفة لسانية معيّنة، تأتي من الكلام السابق لبشر آخرين، كانوا قد وضعوا أنفسهم، و«أرسوها»، و«أسسوها»، حتى صارت ذلك الاستعداد الذي أستطيع به الآن أن أعطي جسداً كلامياً لهذا الفراغ الموجه والذي يمثّل فيَّ القصد الدال عندما أهم بالكلام.

ويبقى هذا التحليل للعلامات في المسار الكبير لظاهراتية الإدراك حيث كان اللسان مماثلاً للحركة التي تُهمل المهارة، والسلطة المكتسبة. فاللسان، كما ينظر إليه اللسانيون، هل ينظر إليه بجدية؟ وبما أن مفهوم اللغة، بوصفها نسقاً مستقلاً، لم تأخذ مأخذ الجد، فإنها تزن بثقل على ظاهراتية الكلام هذه. وإن لجوءها إلى سيرورة «الترسب» ليقودها إلى المفهوم القديم لعلم نفس العادة، والسلطة المكتسبة. وسيكون الحدث البنيوي، بما هو كذلك، ناقصاً.

ليس الحوار مع اللساني هو الذي يهم ميرلو ـ بونتي في الحقيقة، ولكن ما يهمه هو النتيجة الفلسفية. فإذا كنت لا أستطيع أن أعبر إلاً إذا أعدت تنشيط معان مترسبة وجاهزة، فإن الكلام لا يكون على الإطلاق شفافاً لنفسه، وإن الوعي لا يكون أبداً مكوِّناً، ذلك لأنه على الدوام يكون تابعاً «للعرفية المعلمة» (ص 121) لجسدي،

مع سلطاته المكتسبة وعدته الكلامية الجاهزة. ويقوم الرهان هنا على فلسفة كاملة للحقيقة: الحقيقة هي إجراء لإعادة تناول المعاني الجاهزة في المعاني الجديدة، وذلك في غياب كل عبور إلى حد ما في معنى محض، وكلي، ومطلق: الحقيقة هي اسم آخر للترسب، الذي يعد هو نفسه الحاضر لكل الحاضرين في حضورنا. وهذا يعني أن نقول إنه حتى وخاصة بالنسبة إلى الموضوع الفلسفي الأقصى، ليس ثمة موضوعية تتبين علاقتنا الموضوعية المثلى في كل الأزمنة، وليس ثمة ضوء يقطع ضوء الحاضر الحي» (ص 120).

تحتفظ ظاهراتية الكلام والذات المتكلمة في احتياطيها بمسائل تتجنبها البنيوية ولا تحلها: كيف يمكن لنسق مستقل من العلامات، من المفترض أنه من غير ذات متكلمة، يدخل في عمليات، ويتطور نحو توازنات جديدة، ويمنح نفسه للاستعمال وللتاريخ؟ وهل يمكن للنسق أن يوجد في مكان ما إلاّ في فعل الكلام؟ وهل اللغة شيء زائد عن نسق في القوة، ولم يكن قط كلية في الفعل، وهل هو محمل بالمتغيرات الضمنية، ومستعد لتاريخ ذاتي ومتداخل ذاتياً؟

تعد هذه الأسئلة أسئلة مشروعة من غير ريب. ولكنها أسئلة سابقة لأوانها. ولا يمكننا اليوم أن نعثر عليها إلاّ في نهاية دورة طويلة على اللسانيات وعلى علم العلامات عموماً. وتتضمن هذه الدورة، مؤقتاً على الأقل، الوضع بين قوسين لسؤال الذات، وتأجيل كل مرجع للذات المتكلمة، وذلك بغية إنشاء علم للعلامات، جدير بهذا الاسم.

إن اللسانيات البنيوية، قبل أن يصار إلى اقتراح هذه الدورة، تفرض تحدياً على فلسفة الذات: يقضي التحدي بأن يكون مفهوم

المعنى موضوعاً في حقل آخر غير ذلك الذي له توجهات قصدية للذات. ويقارن الانزياح تماماً بذلك الذي يفرضه التحليل النفسي على تأثيرات معنى العلم الوسيط. ولكنه ينتج عن نسق آخر من المسلّمات غير نسق النموذج الفرويدي. ولقد عرضنا هذه البدهيات في مكان آخر. وسنذكر فقط بالتسلسل فيها. فالمسلّمة الأولى هي: التفرع الثنائي للغة والكلام (إننا نحتفظ من جهة اللغة بضابطة اللعبة، مع سمتها التأسيسية والالتزام الاجتماعي. وأما من جهة الكلام، فإننا نستبعد التنفيذ مع سمته التجديدية الفردية والتوليف الحر). والمسلّمة الثانية هي: التبعية من منظور الآنية إلى منظور التعاقبية (يسبق عقل حالات النسق عقل التغيّرات التي لا يمكن تصورها إلاّ بوصفها ممراً من حالة من حالات النسق إلى حالة أخرى). وأما المسلّمة الثالثة فهي: اختزال الوجوه الجوهرية للسان ـ الجوهر الصوتي والجوهر الدلالي ـ إلى وجوه شكلية: إن اللغة إذ تخفف من مضامينها الثابتة، فإنها ليست سوى نوع من العلامات التي تحددها اختلافاتها فقط. ويكف المعنى عن الوجود في مثل هذا النسق ـ إذا كنا نقصد بهذا المضمون الخاص لفكرة ينظر إليها في ذاتها ـ ولكن توجد قِيم، أي كميات نسبية، وسلبية، ومتعارضة. وإذا كان هذا هكذا، فإن رهان كل فرضية بنيوية سيكون حينئذ رهاناً واضحاً ـ وهذه هي المسلّمة الرابعة: «إنه لأمر مشروع علمياً أن نصف اللسان بوصفه كينونة مستقلة من التعالقات الداخلية، وبكلمة واحدة، بوصفه بنية» (هيلميسليف. دراسات لسانية. ص 21).

وبقول آخر، فإن نسق العلامات لم يعد يمتلك خارجاً، بل يمتلك داخلاً فقط. وإن هذه البدهية الأخيرة التي نستطيع أن نسميها

مسلّمة انغلاق العلامات، تلخص كل البدهيات الأخرى وتسوسها. وإنها هي التي تشكل التحدي الأعظم بالنسبة إلى الظاهراتية. فاللسان بالنسبة إلى الظاهراتية ليس شيئاً من الأشياء، ولكنه وسيط، أي إنه هذا الذي به ومن خلاله نتجه نحو الواقع (مهما كان). وإنه ليقضي أن نقول شيئاً ما حول شيء ما. وإنه ليهرب بهذا نحو ما يقول، ويتجاوز نفسه ليقوم في حركة قصدية للمرجع. وبالنسبة إلى اللسانيات البنيوية، فإن اللغة تكفي نفسها بنفسها: إن كل اختلافاتها ماثلة فيها. ولذا، فهي تعد نسقاً يسبق الذات المتكلمة. وبهذه الطريقة، فإن الذات التي صيرتها البنيوية مسلّمة، فإنها تكتسب لاوعياً آخر، و«موضعاً» آخر غير اللاوعي الغرزي، ولكنه لاوعي مقارن، وموضعية متجانسة. ولهذا فإن الانزياح نحو هذا اللاوعي الآخر، ونحو هذا الموضع الآخر للمعنى، يفرض على الوعي المفكر التخلي نفسه الذي يفرضه الانزياح نحو اللاوعي الفرويدي. ولهذا نستطيع أيضاً أن نتكلم عن تحدٍّ واحد ووحيد هو التحدي العلاماتي.

فأي ضرب من فلسفة الذات سيكون في وضع يتمكن فيه بالنهوض بهذا التحدي، وذلك بالشكل الذي تعطيه البنيوية له؟

لنأخذ الأطروحات الثلاث للظاهراتية: نظريتها في المعنى، ونظريتها في الذات، ونظريتها في الاختزال. ولقد بيّنا تعاضد هذه النظريات. وتمثل نظرية الذات بكل تأكيد اهتمامنا الأعظم في الدراسة الحالية. ولكن، كما قلنا، فإنها تأخذ معناها من نظرية المعنى التي تتمفصل عليها من وجهة نظر وصفية، كما تأخذ معناها من نظرية الاختزال التي تؤسسها من وجهة نظر متسامية. ولهذا،

فإننا نستطيع أن نأتي إلى موضوع الفلسفة الظاهراتية انطلاقاً من نظريتي المعنى والاختزال.

ماذا حل إذن بالمتصور الظاهراتي للمعنى بعد التحدي العلاماتي؟ إن ظاهراتية المعنى المجددة لا تستطيع أن تكتفي بتكرار وصف الكلام الذي لا يعترف بالمقام النظري للسانيات وبأولوية البنية على الاجراء الذي يخدم البنية بمسلّمة أولى. وكذلك، فإن الظاهراتية لا تستطيع أن تكتفي أن تضع جنباً إلى جنب ما تسميه «انفتاح» اللسان على العالم المعاش للتجربة مع «انغلاق» كون العلامات تبعاً للسانيات البنيوية: إنه من خلال لسانيات اللغة وبوساطتها، يمكن لظاهراتية الكلام أن تكون اليوم ممكنة. وإنه لفي صراع متطابق، وقع الحافر على الحافر، مع الأحكام المسبقة للعلاماتية، يجب عليها أن تستعيد العلاقة المتسامية للعلامة، أو لمرجعها.

إن اللسان، منظوراً إليه تبعاً لتراتبية هذه المستويات، يشتمل على ضرب آخر من الوحدة غير تلك التي تظهر في جرد العناصر، سواء تعلق الأمر بوحدات صوتية، أم تعلق الأمر بوحدات لفظية، أم بوحدات نحوية. وإن الوحدة اللسانية الجديدة التي تستطيع ظاهراتية المعنى أن تصنع منها عمقها ليست هي اللغة، ولكنها الكلام أو الخطاب. وإن هذه الوحدة هي الجملة أو العبارة. ويجب تسميتها وحدة دلالية وليس وحدة علاماتية، والسبب لأنها هي التي تعني بكل معنى الكلمة. ولقد يعني هذا أننا لم نزل قضية المعنى لما أبدلناها بقضية الاختلاف من العلامة إلى العلامة. فالقضيتان تنتميان إلى مستويين متميزين. ولهذا، فليس لنا أن نختار بين فلسفة للعلامة

وفلسفة للتمثيل. فالأولى تمفصل العلامة على مستوى الأنساق الافتراضية الممنوحة لأداء الخطاب. والثانية، معاصرة لإنجاز الخطاب. وتختلف القضية الدلالية بشكل دقيق جداً عن القضية العلاماتية. فالعلامة، إذ تتكون من الاختلاف، فإن المرجع يحفظها للكون. وإن هذا المقابل الذي يشكله المرجع إزاء الاختلاف ليستطيع شرعياً بقوة أن يسمى تمثيلاً، وذلك تبعاً لكل التقاليد القروسطوية، والديكارتية، والكانتية، والهيجلية، وثمة لساني مثل إميل بنفينيست يشهد به بحصافة قصوى وبإحساس حاد تجاه التقاليد، وذلك حين يقارب بين «قول شيء ما»، و«عنى»، و«مثل»[1]. وهكذا، فإن معارضة العلامة بالعلامة، إنما هي وظيفة العلاماتية. كما أن تمثيل الواقع بالعلامة هو من وظيفة علم الدلالة. ولقد تكون المعارضة ملحقة بالتمثيل، كما قد ينظر إلى الأولى بوساطة الثانية، أو إذا أردنا، فإنه بالنظر إلى الوظيفة الدالة أو التمثيلية، يتمفصل اللسان.

إنه لمن الممكن، على قاعدة هذا التمييز الأساسي بين العلاماتية والدلاليات، إنشاء التلاقي بين: لسانيات الجملة (المنظور إليها بوصفها مقاماً للخطاب)، ومنطق المعنى، والمرجع (على طريقة فريجه وهوسرل)، وأخيراً ظاهراتية الكلام (على طريقة ميرلو -

---

(1) انظر إميل بنفينيست: «قضايا اللسانيات العامة»: «إن من وظيفة اللسان أن «يقول شيئاً ما» عن الشعور الساذج للمتكلم كما بالنسبة إلى اللساني. فما هو هذا الشيء بالضبط الذي يتمفصل اللسان باتجاهه، وكيف يمكن تحديده إزاء اللسان نفسه؟ وهكذا، فإن قضية المعنى قد طرحت» (ص 7). وليست هذه الوظيفة شيئاً آخر غير «ملكة تمثيل الواقع عن طريق «العلامة» وفهم العلامة بوصفها تمثيلاً للواقع» (ص 26).

بونتي). ولكن لم يعد بإمكاننا، على طريقة هذا الأخير، القفز مباشرة إلى ظاهراتية الكلام. ويجب بصبر عدم استتباع الدلالي بالعلاماتي، وفي النتيجة القيام بدورة، أولاً، حول التحليل البنيوي للأنساق التصنيفية، ثم تشييد مستوى العبارة فوق المستويات الصوتية، واللفظية، والنحوية. وتتطلب نظرية العبارات بدورها أن نؤلف، لحظة بلحظة، مخطط المعنى، بما أنه مثال أو غير واقعي، ثم أن نؤلف مخطط المرجع مع تطلبه للحقيقة، والتمسك بالواقعي، أو، كما يقول هوسرل، بالحشو. وحينئذ، ولكن حينئذ فقط، سيكون من الممكن إعادة تناول، ليس بمعنى علم النفس، مفاهيم القصدية، والاتجاه، والتعبير، بالمعنى القائم عند ميرلو ـ بونتي. ويعيد المرور بوساطة اللغة لتحليل الكلام سمته اللسانية الخاصة، والتي لا يمكن الاحتفاظ بها إذا بحثنا في الاستطالة المباشرة «للحركة»، وعلى العكس من ذلك، فبوصفه تنفيذاً دلالياً للنظام العلاماتي، فإن الكلام، عن طريق الصدمة في المقابل، يجعل البادرة الإنسانية تظهر بوصفها دالاً، على الأقل بشكل دال على الشروع. ومن هنا، فإن فلسفة للتعبير وللمعنى، والتي لم تمر بكل الوسائط، العلاماتية والمنطقية، هي فلسفة محكوم عليها أن لا تتخطى أبداً العتبة الدلالية حصراً.

وإنه لأمر مشروع أن يؤكد المرء في المقابل بأن الأنساق العلاماتية تفقد كل معقولية خارج الوظيفة الدلالية التي تصبح فيها آنية. ويمكننا أيضاً أن نسأل أنفسنا إذا كان تمييز الدال والمدلول سيحتفظ بمعنى خارج الوظيفة المرجعية. ويبدو هذا التمييز لازماً للعلامة اللسانية، إلى درجة أن هيلميسليف يجعل منه المعيار

للعلامة، وذلك بالتعارض مع العلامات غير اللسانية التي لا تمثل ازدواجية المخطط التعبيري ومخطط المضمون. أليس اتجاه المعنى ـ الذي تعطيه الجملة قريباً من قريب لكل واحد من عناصرها وإلى الكلمات أولاً ـ هو الذي يضمن، عن طريق حركته المتسامية الوحدة الداخلية للعلامة؟ فهل يتماسك الدال والمدلول معاً إذا لم يخترقهما اتجاه المعنى وكأنه سهم متجه نحو مرجع ممكن يكون أو لا يكون؟

وهكذا، فإن النظام العلاماتي، المنظور إليه وحده، ليس سوى مجموع من شروط التمفصل والتي من غيرها لا يستطيع اللسان أن يكون. ولكن المتمفصل بوصفه هكذا ليس هو اللسان بعد في قدرته على التمعني. إنه فقط نسق الأنساق، والذي يمكن أن نسميه اللغة، والتي وجودها، الافتراضي فقط، يجعل ممكناً شيئاً ما مثل الخطاب، والذي لا يوجد في كل مرة إلاَّ في مقام الخطاب. وهنا يتواشج الافتراض والآنية، والتمفصل والعملية، والبنية والوظيفة، أو، كما نقول في مكان آخر، النسق والحدث.

هذه هي نظرية المعنى، وهي التي ستكون أهلاً للدخول، عن طريق الوصف، إلى نظرية الذات، والتي هي تبعاً للنذر الأولي لهذا المقال، ستشكل زوجاً مع الخصم.

وفي الواقع، فإن للسان، على مستوى التنظيم نفسه والإنجاز نفسه، مرجعاً، كما أن له ذاتاً: يكون النسق حينئذ غفلاً، أو لا تكون له ذات بالأحرى ـ ولا حتى ضمير الفكرة «on»ـ لأن السؤال «من يتكلم؟» لا معنى له على مستوى اللسان، وإنه مع الجملة يأتي سؤال ذات اللسان. ويمكن لهذه الذات أن لا تكون أنا، أو ذلك الذي أعتقد أنه كائن. وعلى الأقل، فإن السؤال «من يتكلم؟» يأخذ

معنى على هذا المستوى، حتى وإن كان مضطراً أن يبقى سؤالاً بلا جواب.

وسيكون، هنا أيضاً، عبثاً تكرار التحليلات التقليدية لظاهراتية هوسرل والهوسرلية الجديدة. إذ يجب دمجها في الميدان اللساني، وذلك تبعاً للأسلوب المقترح في الأعلى. وكما أنه يجب كشف ممر العلاماتي للدلالي في الجملة وفي الكلمة، يجب كذلك بيان كيف أن الذات المتكلمة تقع لخطابها الخاص.

وتجد ظاهراتية الذات المتكلمة سنداً متيناً في أبحاث بعض اللسانيين حول الضمير الشخصي وفي الأشكال الكلامية التي تربطها قرابة، وفي اسم العلم، وفي الفعل وأزمنة الفعل، وفي التأكيد والنفي، وفي أشكال الخطبة الموجزة التي تتلاءم مع كل مقام من مقامات الخطاب. ويشير تعبير مقام الخطاب نفسه بما فيه الكفاية إلى أنه لا يكفي أن تجاور بين ظاهراتية فعل للكلام غامضة ولسانيات دقيقة لنسق اللغة، ولكن المقصود هو عقد اللغة والكلام في عمل الخطاب.

وإني سأقف هنا على مثل واحد، هو الضمير الشخصي وعلاقات الأشخاص في الفعل. فهذا الضمير قد كان موضوعاً لدراسة حاسمة قام بها إميل بنفينيست (قضايا اللسانيات العامة، ص 226 ـ 239 ـ 251 ـ 266). وتمثل الضمائر الشخصية (أنا ـ أنت ـ هو) وقائع لغوية بكل تأكيد: يجب على الدراسة البنيوية للعلاقات الشخصية في الفعل أن تسبق كل تأويل لسقوط الضمير في كل مقام من مقامات الخطاب. وهكذا، فإن «أنا» و«أنت» تتعارضان سوية مع «هو»، كما يتعارض الشخص مع اللاشخص. وإنهما ليتعارضان معاً

فيما بينهما، مثل ذلك الذي يتكلم مع ذلك الذي نتجه إليه بالخطاب. ولكن هذه الدراسة البنيوية لا تعرف أن تستنفذ عقلانية هذه العلاقات. إنها تكوّن المقدمة فيها فقط. فالمعنى «أنا» لا يتكوّن إلاَّ في اللحظة التي يتملك فيها ذلك الذي يتكلم المعنى لكي يشير إلى نفسه. فالمعنى «أنا» هو معنى فريد في كل مرة. وإنه ليحيل إلى مقام الخطاب الذي يحتويه ولا يحيل إلى غيره. «تمثل «أنا» الفرد الذي يعلن حضور مقام الخطاب المتضمن للمقام اللساني «أنا»» (مرجع سابق. ص 252). وإن الضمير الشخصي، خارج هذه الإحالة إلى فرد معيّن يشير إلى نفسه بقوله «أنا»، يعد إشارة فارغة يستطيع أي كان أن يستولي عليها: ينتظر الضمير هنا، في لغتي، وكأنه أداة جاهزة لإدخال هذه اللغة في الخطاب، وذلك عن طريق الاستملاك الذي أقوم به لهذه العلامة الفارغة.

إننا بهذا نفاجئ التمفصل لغة ـ كلام: إنه يستند في جزء منه إلى العلامات الخاصة ـ أو «المؤشرات» ـ والتي لا تشكل الضمائر الشخصية منها سوى نوع إلى جانب أسماء الإشارة وظروف الزمان والمكان. وإن هذه العلامات لا تقوم على تضمين طبقة من الأشياء، ولكنها تشير إلى حضور مقام الخطاب. وكذلك، فإنها لا تسمي، ولكن «الأنا»، و«الهنا»، و«الآن»، و«الهذا» تشير، باختصار، إلى علاقة للذات المتكلمة مع حضور ووضع، والرائع هو أن «اللسان إذ يكون منظماً هكذا، فإنه يسمح لكل متخاطب بامتلاك اللغة كلية وذلك بالإشارة إلى نفسه بوصفه «أنا»» (ص 262).

وستأخذ قضية الفعل في المعنى نفسه. فمن جهة، توجد بنية لعلاقات زمنية خاصة بلغة ما. ويوجد، من جهة أخرى، التعبير

الزمني في مقام للسان، في جملة تجعل تعبيرها زمانياً في مجمله. وإن هذا التعبير هو الذي يشير إلى نفسه عن طريق الزمن الحاضر، وإنه ليضع، بهذه الوساطة، كل الأزمنة في المستقبل. وتقارن هذه الإحالة إلى الحاضر الإشاري لأسماء الإشارة (ذلك، هذا...) والعبارات الظرفية (هنا، الآن...): «ليس لهذا الحاضر من مرجع زمني غير معطى لساني: تلاقي الحدث الموصوف مع مقام الخطاب الذي يصفه» (ص 262).

فهل نقول إن «الأنا» إبداع من إبداعات اللسان؟ يميل اللساني إلى قول هذا (كتب بنفينيست يقول «إن اللسان وحده يؤسس في الواقع، في واقعه الذي هو واقع الكائن، متصور الأنا» (ص 259)). وسيعترض الظاهراتي بأن قدرة المتكلم في طرح نفسه بوصفه ذاتاً وقدرته على الاعتراض على الآخر بوصفه مكالماً تكمن في الافتراض المسبق غير اللساني للضمائر الشخصية. وسيكون الظاهراتي وفياً لتمييز العلاماتي والدلالي، والذي تختزل العلامات بموجبه نفسها في اللغة فقط وفقاً لاختلافات داخلية. ويكون الضميران «أنا» و«أنت»، في هذا المجال، بوصفهما علامتين فارغتين، مخلوقين من مخلوقات اللغة. ولكن الاستعمال المباشر لهذه العلامة الفارغة التي تصبح المفردة «أنا» من خلالها معنى وتكتسب قيمة دلالية، يفترض أن تتملك هذه العلامةَ الفارغةَ ذات تفرض نفسها إذ تعبِّر عن نفسها. وبكل تأكيد، فإن الوضع «أنا»، والتعبير «أنا» متزامنان. ولكن مثلما أن التعبير «أنا» لا يبدع الوضع «أنا»، فإن اسم الإشارة «هذا» لا يبدع مشهد هذا العالم الذي يتجه نحوه المؤشر الإشاري. وما كان ذلك كذلك، إلاَّ لأن الذات تطرح

نفسها مثلما العالم يُظهر نفسه، وهكذا نرى أن الضمائر وأسماء الإشارة تقوم في خدمة هذا الوضع وذلك التأشير. وإنها لتميز، أكثر ما يكون الأمر دقة، المطلق لهذا الوضع ولهذا التأشير اللذين يكون أحدهما دون اللسان ويكون الآخر خلفه: إن الخلف الاجتماعي هو الذي يتجه نحوه بما أنه يقول شيئاً ما حول شيء ما، وأما المادون غير الاجتماعي للأنا فهو الذي يشع في أفعاله. فاللسان ليس هو أكثر أساساً مما هو موضوع. إنه وسيط. وإنه «الوسط» الذي فيه ومن خلاله تضع الذات ذاتها ويظهر العالم نفسه.

وتتحدد مهمة الظاهراتية: إن وضع الذات هذا، والذي تستدعيه كل تقاليد الكوجيتو، يجب الوقوف عليه من الآن فصاعداً في اللسان، وليس بعيداً عنه، وإلاً فلا يصار إلى تجاوز تناقض العلاماتية والظاهراتية أبداً. ولذا يجب إظهاره في مقام الخطاب، أي في الفعل الذي يصبح النسق الافتراضي للغة من خلاله الحدث الحالي للكلام.

يبقى لنا أن نضع مفهوم ظاهراتية الذات في علاقة مع الاختزال المتسامي. ولقد أوضحنا هذه العلاقة المزدوجة للذات. وقد كان ذلك للمعنى من جهة، كما كان للاختزال من جهة أخرى. وتبقى العلاقة الأولى على مستوى الوصف مثلما أكدتها المناقشة السابقة: تمثل الذات بالفعل الأمر الذي يحيل إلى نفسه في الإحالة إلى الواقع. وتتشكل الإحالة إلى الذات والإحالة إلى الواقع على نحو متساوق، وأما العلاقة الثانية، فإنها لا تضيف شيئاً إلى الأولى على مستوى الوصف. وإنها لتتعلق بشروط إمكان الإحالة إلى الذات في الإحالة إلى شيء ما: إنها لتكون، بهذا المعنى، مثل «المتسامي» إزاء التجريبي.

ما هو الأمر إذن بالنسبة إلى الاختزال بعد البنيوية؟

لقد كان هوسرل، كما نعلم، يرى في الاختزال فعلاً فلسفياً أساسياً ينشق به الوعي عن العالم ويتكوَّن في المطلق. وبعد الاختزال يكون كل كائن معنى بالنسبة إلى الوعي، ويكون بهذه الطريقة متعلقاً بالوعي. وهكذا يضع الاختزال الكوجيتو الهوسرلي في قلب التقاليد المثالية، وفي امتداد الكوجيتو الديكارتي، والكوجيتو الكانتي، والكوجيتو الفيختي. وتذهب «التأملات الديكارتية» بعيداً أيضاً في معنى الاكتفاء الذاتي للوعي وتتقدم وصولاً إلى ذاتية جذرية لا تترك مخرجاً آخر غير التغلب على الأنانة(*) عن طريق مبالغاتها الخاصة وبحرف الآخر عن التأسيس الأصلي «لأنا الكوجيتو».

إن الأفضلية المحالة هكذا إلى الوعي من خلال متصور مثالي للاختزال لتتناقض تناقضاً جذرياً مع الأولوية التي يعطيها البنيوي للغة على حساب الكلام، وللنسق على حساب الإجراء، وللبنية على حساب الوظيفة. وإن هذه الأفضلية المطلقة، في نظر البنيوية، هي الحكم المسبق للظاهراتية. وتبلغ أزمة فلسفة الذات هذا التناقض حدها الأقصى.

فهل يجب إذن التضحية بالاختزال الظاهراتي والتضحية في الوقت نفسه بالحكم المسبق للوعي المصمم بوصفه مطلقاً؟ أو هل يعد ممكناً وجود تأويل آخر للاختزال؟ أريد أن أسبر طريقاً آخر وأن

(*) الأنانة: مذهب يقرر أن الأنا وحده هو الموجود، وأن الفكر لا يدرك سوى تصوراته (المنهل) «مترجم».

أقترح تأويلاً للاختزال يجعله متعاضداً تعاضداً وثيقاً مع نظرية المعنى التي اعترفنا لها بوضع محوري في الظاهراتية. وإننا إذ نتخلى عن مطابقة الاختزال بالاختراق المباشر الذي يجعل الموقف الظاهراتي للموقف الطبيعي ينبثق، فجأة ومباغتة، فيقتلع الوعي من الكائن، فإننا سنأخذ منعطفاً طويلاً للعلامات. كما سنبحث عن الاختزال بين شروط إمكانية قيام علاقة دالة للوظيفة الرمزية بما هي كذلك. وهكذا، فإن الاختزال إذ يرفع إلى درجة فلسفة اللسان، فإنه يستطيع أن يتوقف عن الظهور بوصفه عملية استيهامية يمثل الوعي في نهايتها بقية وترسباً يأتي بهما استلال الكائن. ويبدو الاختزال بالأحرى بوصفه «تسامي» اللسان، وإمكانية بالنسبة للإنسان كي يكون شيئاً آخر وليس خليقة بين الخلائق، وإمكانية بالنسبة إليه لكي يحيل إلى واقع يشير إليه بوساطة العلامات. وإن إعادة تأويل الاختزال هذه، تمثل بالارتباط مع فلسفة اللسان، تجانساً تامّاً مع متصور نظرية اللسان المعممة.

لنسلك هذا الطريق: تشجعنا فيه ملاحظة ثاقبة كان كلود ليفي ستروس قد أبداها في مدخله المشهور «مدخل إلى عمل مارسيل موس»: «مهما كانت لحظة ظهوره وظروفها في سلم الحياة الحيوانية، فإن اللسان لم يستطع أن يلد إلاَّ بغتة. فالأشياء لم تستطع أن تعني بالتدرج... ولا مثيل لهذا التغيير الجذري في ميدان المعرفة التي تتكون بطيئاً وبشكل متدرج. وبقول آخر فإنه في اللحظة التي صار فيها الكون كله بغتة دالاً لم يكن مع ذلك معروفاً أحسن، حتى ولو كان حقيقياً أن ظهور اللسان ربما أوجب على إيقاع تطور المعرفة أن يسرع. ولقد يعني هذا إذن أنه يوجد تعارض أساسي في

تاريخ العقل الإنساني بين الرمزية التي تقدم سمة لعدم الاستمرار، وبين المعرفة الموسومة بالاستمرار. . .» (ص 42).

لا تقوم الوظيفة الرمزية إذن على المستوى نفسه الذي تقوم عليه مختلف طبقات العلامة التي يستطيع أن يفرزها ويمفصلها علم عام للعلامات، هو العلاماتية. ولا تمثل العلاماتية طبقة أو جنساً، ولكنها تمثل شرطاً لإمكانية. وما هو موضع شك هنا، هو معرفة الإنسان نفسها بنظام العلامات.

يبدو لي أن طرح قضية أصل الوظيفة الرمزية بهذه العبارات يبعث تأويلاً جديداً للاختزال الظاهراتي: إننا نقول يمثل الاختزال بدء حياة دالة. وليس هذا البدء بدءاً تعاقبياً ولا تاريخياً. إنه بدء متسام، على طريقة أن العقد هو بداية الحياة في مجتمع. وهكذا، فإن البدايتين، إذ نفهمهما في جذريتهما، لا يمثلان سوى بدء واحد هو البدء نفسه، هذا إذا كانت الوظيفة الرمزية، تبعاً لملاحظة أدلى بها ليفي ستروس، تمثل أصل الحياة الاجتماعية وليس نتيجتها: «يعتقد موس أنه ما زال من الممكن إنشاء نظرية اجتماعية للرمزية، ويجب حينئذ، كما هو بدهي، البحث عن أصل رمزي للمجتمع» (مرجع سابق. ص 23).

ولكن ثمة اعتراض يقدم نفسه: سيقال يكتسب التكوين المثالي للعلامة انزياحاً واحداً فقط، واختلافاً، ولكنه لا يكتسب بالضرورة ذاتاً، وكذلك أيضاً، فإن ليفي ستروس نفسه الذي يستدعي في اللحظة نفسها الولادة المفاجئة للرمزية، هو الذي يرفض بقوة كل فلسفة تضع الذات في أصل اللغة. وإنه ليتكلم برغبة أكبر عن «الفئات غير الواعية للفكر» (الأنتروبولوجيا البنيوية. ص 82). وإذا

كان هذا هكذا، أفلا يجب منذ اللحظة أن نعد الاختلاف بين هذه الفئات غير الواعية للفكر، ثم أليس هذا الاختلاف الذي لا ينطوي على ذات هو شرط إمكان وجود كل الاختلافات التي تظهر في الحقل اللساني: اختلاف من العلامة إلى العلامة، واختلاف في العلامة بين الدال والمدلول؟ فإذا كان الأمر هكذا، فإن الخطأ الأساسي لهوسرل هو أنه قد طرح ذاتاً متسامية من أجل هذا الاختلاف، والذي هو ليس سوى، بالمعنى الدقيق للكلمة، الشرط المتسامي الذي يجعل كل الاختلافات التجريبية ممكنة بين العلامات وفي العلامات. ويجب حينئذ «نزع ذاتية» الاختلاف إذا كان يجب أن يكون هو متسامي العلامة.

فإذا كان للاعتراض قيمة، فإننا لن نربح شيئاً، بالنسبة إلى فلسفة الذات إذا طابقنا الاختزال مع أصل الوظيفة الرمزية، والسبب لأن النظام المتسامي الذي ينتمي الاختلاف إليه لن يمتلك أي ذات متسامية.

ولكن ليس للاعتراض قيمة. فهو ينبثق من اختلاط المستوى العلاماتي والمستوى الدلالي. وما دام هذا هكذا، فلقد قلنا يعد الخطاب شيئاً آخر غير اللغة، كما يعد المعنى شيئاً آخر غير العلامة. ومذ ذاك، فإن الفكر الذي ينحصر في توضيح شروط ممكن النظام العلاماتي، ستفوته بكل بساطة قضية شروط ممكن النظام العلاماتي، ستفوته بكل بساطة قضية شروط ممكن النظام الدلالي، والذي يمثل، بما هو كذلك، حيوية اللسان، وواقعيته، وآنيته.

ليس مدهشاً أن لا يكتشف بحث مطبق على تسامي اللسان، بل يفوته العبور من اللغة إلى الخطاب، سوى شرط سلبي وغير ذاتي

للسان: الاختلاف. وليس هذا لاشي كما هو مؤكد. ولكن هذا أيضاً ليس سوى البعد الأول للاختزال، أي الإنتاج المتسامي للاختلاف: لقد كان هوسرل أيضاً يعرف هذا الوجه السلبي من العلاقة الدالة. وقد كان يسميها «تعليق»، «الوضع بين معقوفتين»، «الوضع خارج الدورة». ولقد طبقها مباشرة على الموقف الطبيعي لكي يبعث عن طريق الاختلاف الموقف الظاهراتي. فإذا كان يسمي وعياً الكائن المولود من هذا الاختلاف، فإن هذا الاختلاف ليس سوى عدم الطبيعية، وعدم حب العالم الذي اكتسبته العلامة. ولكن هذا الوعي لا يقدم أي سمة من سمات الأنا المنطقي. فهو «حقل» فقط، إنه حقل التعدد الكوجيتوي، وإذا تكلمنا بشكل مطلق، فإن وعياً من غير أنا هو وعي ممكن تماماً، ولقد بيّن هذا تماماً مقال سارتر المشهور «تسامي الأنا». وفي النتيجة، فإن فعل ولادة الوعي، بوصفه اختلافاً عن الطبيعة، أو كما يتكلم كلود ليفي ستروس، فإن ظهور اللسان الذي أصبح «به الكون كله دالاً فجأة»، لا يكتسب ذاتاً، حتى ولو اكتسب وعياً، أي حقلاً من الكوجيتات. وليس في هذا الاستنتاج الفلسفي ما يدهش: إن نظام العلاماتية هو، تحديداً، نظام لنسق من غير ذات.

ولكن النظام العلاماتي على وجه الدقة لا يشكل الكل اللساني. إذ يجب الانتقال أيضاً من اللغة إلى الخطاب. وإننا على هذا المستوى فقط، نستطيع أن نتكلم عن المعنى.

ماذا إذن عن الاختزال، في هذا الانتقال من العلامة إلى المعنى، ومن العلاماتي إلى الدلالي؟ إنه لم يعد من الممكن الوقوف عند بعده السلبي في الانزياح، في الرجوع، وفي الاختلاف. إذ

يجب بلوغ بعده الإيجابي، أي الإمكانية بالنسبة إلى كائن كان قد اقتلع نفسه، بالاختلاف مع علاقات اللزوم الطبيعي، من الالتفات نحو العالم، ومن استهدافه، ومن ضبطه، ومن الإمساك به، ومن فهمه. وتعد هذه الحركة إيجابية كلها. وتبعاً لعبارة غوستاف غيوم المستدعاة في الأعلى، فإنها هي المكان الذي تنقل فيه العلامات إلى الكون. وهذه هي اللحظة التي تقول الجملة فيها شيئاً ما عن شيء ما. ومذ ذاك يكون «تعليق» العلاقة الطبيعية بالأشياء هو فقط الشرط السلبي لإنشاء علاقة دالة. وهكذا يكون المبدأ الاختلافي هو الوجه الآخر للمبدأ المرجعي.

يجب إذن تناول الاختزال، ليس فقط بمعناه السلبي، ولكن بمعناه الإيجابي، كما يجب رفض كل تضخم السلبية، وكل أقانيم الاختلاف التي تصدر عن نموذج مبتور للسان، والذي أخذ العلاماتي فيه دور الدلالي.

ولكن إذا كان يجب أن يؤخذ الاختزال بمعناه الإيجابي، وبما هو شرط لإمكانية المرجع، فيجب أن يؤخذ أيضاً بمعناه الذاتي وبما هو إمكان للأنا كي تدلّ على نفسها في مقام الخطاب. وتتماثل الإيجابية والذاتية حيث تتماثل الإحالة إلى العالم والإحالة إلى الذات، أو كما قلنا في الأعلى، حيث يتماثل التأشير إلى العالم ووضع الأنا ويكونان متبادلين. وربما أيضاً لن يكون ثمة استهداف للواقع، ولقد يعني هذا إذن أنه لن يكون هناك ادعاء في امتلاك الحقيقة من غير زعم ذاتي لذات تتحدد فيما تقول وتلتزم بما تقول.

فإذا كنت أستطيع إذن أن أتصور أصلاً غير ذاتي للاختلاف الذي يؤسس العلامة بوصفها علامة، فليس الأمر كذل بالنسبة إلى

أصل المرجع. ولعلي سأقول، بهذا الخصوص، إن الوظيفة الرمزية، أي إمكانية تعيين الواقع بوساطة العلامات، لا تكون كاملة إلاّ عندما تكون مفكَّراً فيها انطلاقاً من المبدأ المضاعف للاختلاف والإحالة، أي عندما يكون مفكراً فيها إذن انطلاقاً من فئة «غير واعية» ومن فئة «الأنا المنطقية». وتمثل «الوظيفة الرمزية»، بكل تأكيد، القدرة على وضع كل تبادل (من بينها تبادلات العلامات) تحت قانون، وتحت ضابطة، وإذن تحت مبدأ غفل يعلي الذوات. وأكثر من هذا أيضاً تكون القدرة على تحيين هذه الضابطة في حدث ما، وفي مقام للتبادل، يكون مقام الخطاب نموذجاً له. وإن هذه القدرة لتستخدمني بوصفي ذاتاً وتجعل لي موقعاً في تبادل السؤال والجواب. وثمة معنى لكلمة رمز ينسى غالباً، وإنها لتذكرنا به: تستلزم الرمزية، بشكلها الاجتماعي، وليس فقط بشكلها الرياضي، وجود ضابطة للمعرفة بين الذوات. وفي كتاب جميل، يدين بالكثير إلى ليفي ستروس، ولكنه يبتعد عن هذه النقطة المحددة، يكتب إدموند أورتيغيس: إن هذا القانون «يرغم كل وعي للعودة إلى ذاته وذلك انطلاقاً من آخره... والمجتمع لا يوجد إلاّ عن طريق هذا الإجراء الداخلي لكل ذات» (الخطاب والرمز. ص 199). ويعد الاختزال، بمعناه المطلق، «تلك العودة إلى الذات انطلاقاً من آخرها» الذي يصنع المتسامي ليس من العلامة، ولكن من المعنى.

هذه هي «العودة إلى الذات» بعد التحدي العلاماتي. وإنها لم تعد منفصلة عن التأمل في اللسان، ولكن عن تأمل لا يتوقف في الطرق، وعن تأمل يتجاوز عتبة العلاماتية إلى الدلالة. ولهذا الأمر، فإن الذات التي أقامها الاختزال ليست شيئاً آخر سوى البدء بحياة

دالة، والولادة المتزامنة لكائن يقول العالم وكائن يتكلم عن الإنسان.

3 ـ نحو تفسير لـ «أنا أكون»

لقد جاءت اللحظة للتقريب بين سلسلتي التحليل اللتين تؤلفان هذه الدراسة، ولربما يكون القارئ، من غير شك، قد اندهش من السمة المخالفة للنقد، وكذلك أيضاً، للأجوبة. وإنه لمن الصعب، من جهة، تركيب نوعي «الواقعية» اللتين تصدران عن هذا النقد أو ذاك: واقعية الهو، وواقعية بنى اللغة. فما هو المشترك بين المتصورات النموذجية، والاقتصادية، والوراثية للتحليل النفسي، ولمفاهيم البنية، ونسق العلامية، بين اللاوعي الفرزي للواحد، واللاوعي الفئوي للآخر؟

فإذا كان النقدان مستقلين في افتراضاتهما الأكثر جوهرية، فإنه ليس من المدهش أن تكون التجديدات التي يثيرانها في فلسفة الذات ذات طبيعة مختلفة أيضاً. ولهذا، فإن فلسفة الذات التي لها المستقبل، ليست هي فقط تلك التي كابدت بنظام مشتت محنة نقد التحليل النفسي والتحليل اللساني. إنها الفلسفة التي ستكون قد أسقطت بنية جديدة للاستقبال بغية التفكير معاً بتعليمات التحليل النفسي وبتعليمات العلاماتية. ويتمثل هدف نهاية هذا العرض في وضع بعض المعالم في هذا الاتجاه. وهذا ما يفسر جيداً سمتها السبرية والتلمسية.

1 ـ يبدو لي بادئ ذي بدء أن التفكير حول الذات المتكلمة يسمح بالعودة إلى الاستخلاصات التي تم الوصول إليها في نهاية نقاش يلامس التحليل النفسي، كما يسمح بوضعها تحت ضوء

جديد، ولقد نقول حينئذ إن الوعي وعي يفترضه النموذج من غير توقف. وكذلك، فإن «الأنا» يفترضها علم الشخص الفرويدي. وربما نضيف: لن يبلغ نقد التحليل النفسي النواة اليقينية لـ «أنا أفكر»، ولكنه يصل فقط إلى الاعتقاد بأنني أكون مثلما أدرك نفسي. وإن هذا الانقسام بين الواجب بذاته «أنا أفكر» وملاءمة الوعي، يأخذ معنى أقل تجريداً إذا علقناه بمفهوم الذات المتكلمة. ذلك لأن الواجب بذاته بـ «أنا أفكر» يمثل هو أيضاً تسامي الوظيفة الرمزية. وبقول آخر: إن الأمر الذي لا يغلبه أي شك، هو فعل العودة والبعد الذي يبدع الانزياح الذي تكون العلامة به ممكنة، وهذه هي إمكانية الارتباط بشكل دال، وليس فقط بشكل سببي، بكل الأشياء.

ما هي فائدة هذا التقارب بين الواجب بذاته والوظيفة الرمزية؟ الفائدة هي: يجب على كل التفكير الفلسفي حول التحليل النفسي أن ينتشر من الآن فصاعداً في وسط المعنى. وإذا كانت الذات ذاتاً متكلمة في غاية الجودة، فإن مغامرة الفكر، عندما تعبر الشك الذي يضعه التحليل النفسي، تعد مغامرة ضمن نظام الدال والمدلول. وإن إعادة القراءة هذه للتحليل النفسي على ضوء العلاماتية هي المهمة الأولى التي تفرض نفسها على الأنتروبولوجيا الفلسفية التي تريد أن تجمع النتائج المبعثرة للعلوم الإنسانية. وإنه لمن الملاحظ حتى عندما يتكلم فرويد عن الغريزة الجنسية، فإن ذلك يكون دائماً في وانطلاقاً من مستوى تعبيري، في وانطلاقاً من بعض آثار المعنى التي تمنح نفسها للتفكيك، والتي يمكن معالجتها بوصفها نصوصاً: نصوصاً أصلية أو نصوصاً عرضية. وإنه لفي هذا الوسط من العلامات تنتشر التجربة التحليلية نفسها، بوصفها عملاً كلامياً،

وازدواجاً من الكلام والسمع، وتواطؤاً من الكلام والصمت. وإن هذا الانتماء إلى نظام العلامات هو الذي يشرعن بشكل أساسي ليس فقط تواصلية التجربة التحليلية، ولكن يشرعن سمتها المتجانسة في الانبعاث الأخير نحو كلية التجربة الإنسانية التي تتعهد الفلسفة أن تفكر فيها وأن تفهمها.

إن الأمر الذي يصنع خصوصية خطاب التحليل النفسي، هو أن آثار المعنى التي يفككها، تعطي انطباعاً بوجود علاقات قوة. ومن هنا ينشأ الغموض الظاهر للخطاب الفرويدي. فهو يبدو أنه يعمل مع مفاهيم تنتمي إلى مستويين مختلفين من التماسك، وإلى عالمين من الخطاب، عالم القوة وعالم المعنى. أما لسان القوة، فهو كل المفردات الدالة على دينامية الصراعات وعلى اللعبة الاقتصادية للاستثمارات، وعدم الاستثمارات، وضد الاستثمارات. وأما لسان المعنى، فهو كل المفردات المتعلقة بالعبثية أو بتمعني العوارض، وأفكار الحلم، وتحددها التضافري، ولعب الكلمات التي تتلاقى فيه. وتعد هذه علاقات من المعنى إلى المعنى، ونحن نجعلها غير لازمة في التأويل: يوجد بين المعنى الظاهر والمعنى المستور علاقة نص مبهم مع نص واضح. وتجد علاقات المعنى هذه نفسها متوالجة في علاقات القوة. وإن كل عمل الحلم يعلن عن نفسه في هذا الخطاب المختلط: إن علاقات القوة تعلن عن نفسها وتخفيها في علاقات المعنى في الوقت الذي تعبر فيه علاقات المعنى عن علاقات القوة وتمثلها. ولا يعد هذا الخطاب المختلط خطاباً ملتبساً لنقص في التوضيح: إنه يعانق الواقع عن قرب حتى وإن كانت قراءة فرويد قد كشفت ما يمكن أن نسميه «دلاليات الرغبة». وإن كل

الفلاسفة الذين فكروا حول علاقات الرغبة والمعنى قد صادفوا هذه المشكلة، وذلك منذ أفلاطون، الذي يضاعف تراتبية الأفكار، عن طريق تراتبية الحب، وإلى سبينوزا الذي يربط مع درجة التأكيد وفعل الدلالة الحافة درجات وضوح الفكرة. وكذلك عند ليبنز أيضاً، فإن درجات نزوع الجوهر الفرد ودرجات إدراكه متضايفة: «إن فعل المبدأ الداخلي الذي يصنع التغير أو الممر من إدراك إلى آخر يمكن أن يسمى نزوعاً. وإنه لحقيق أن النزوع لا يعرف دائماً ممراً كاملاً إلى كل الإدراك حيث يميل، ولكنه يحظى منه دائماً ببعض الأشياء ويصل إلى مدركات جديدة» (علم الجوهر الفرد، فقرة 15).

إن التحليل النفسي إذ يكون مؤوَّلاً على ضوء العلاماتية على هذه الصورة، فإن موضوعه يكون علاقة الليبيدو والرمز. وإنه ليستطيع حينئذ أن يكتتب في علم أكثر عموماً نستطيع أن نسميه التفسير. وإني لأسمي هنا تفسيراً كل علم يصدر بوساطة التأويل، كما أعطي لكلمة التأويل معناها القوي: فرز المعنى المستور في المعنى الظاهر. ومن هنا، فإن دلاليات الرغبة تتقطع في حقل أوسع «لمؤثرات المعنى المضاعف»: إن هذه المؤثرات نفسها هي التي تصادفها الدلاليات اللسانية تحت اسم آخر. وإنها لتسميه نقل المعنى، استعارة، مجازاً. وإن من مهمة التفسير أن يواجه مختلف الاستعمالات ذات المعنى المزدوج ومختلف وظائف التأويل عن طريق علوم جد مختلفة مثل تأويل اللسانيين، والتحليل النفسي، والظاهراتية، وتاريخ الأديان المقارن، والنقد الأدبي، إلى آخره، وإننا لنلاحظ حينئذ كيف أن، من خلال هذا التفسير العام، التحليل النفسي يستطيع أن يكون مرتبطاً بفلسفة تأملية: إن الفلسفة التأملية إذ

تمر بالتفسير، فإنها تخرج من التجريد: إن التأكيد على الكينونة، وإن الرغبة والاجتهاد في الوجود اللذين يقوداني، ليجدان في تأويل العلامات الطريق الطويل لحدوث الوعي. وتوجد الرغبة في الكينونة والعلامة في العلاقة نفسها التي يوجد فيها الليبيدو والرمز. وإن هذا ليعني شيئين. فمن جهة، فهم عالم العلامات. وهذه هي الطريقة لكي يفهم المرء نفسه. فالكون الرمزي هو الوسط للتفسير الذاتي. وبالفعل، لن تعود ثمة مشكلة للمعنى، لو لم تكن العلامات هي الطريقة، والوسط، والوسيط، والذي بفضله يبحث الوجود الإنساني لكي يتخذ لنفسه موقعاً، ولكي ينتأ، ويفهم نفسه. وبمعنى معاكس، من جهة أخرى، فإن هذه العلاقة بين الرغبة في الكينونة والرمزية لتعني أن الطريق القصير لحدث الذات بالذات طريق مغلق. وإن استملاك رغبتي في الوجود ليعد أمراً مستحيلاً بوساطة الطريق القصير للوعي، ووحده الطريق الطويل لتأويل العلامات هو المفتوح. وهذه هي فرضيتي في العلم الفلسفي: إني أسميه «التفكير القصير»، أي الكوجيتو الموسط عن طريق كل عالم العلامات».

2 ـ وليس أقل استعجالاً أن نخضع تفكيراً تامّاً حول العلاماتية لتوجيه التحليل النفسي. إذ لا شيء يمكن أن يكون، بالفعل، أكثر خطراً من استكمال استنتاجات العلاماتية، ومن القول: إن كل شيء علامة، وإن كل شيء لسان. ويمكن لتأويل الكوجيتو بوصفه فعلاً لذات متكلمة أن يذهب في هذا الاتجاه. وثمة ما هو أكثر من ذلك أيضاً، إن تأويل الاختزال الظاهراتي بوصفه انزياحاً يحفر البعد بين العلامة والشيء: يبدو الإنسان حينئذ أنه لم يعد سوى لسان، كما يبدو اللسان غائباً عن العالم. فالتحليل النفسي، إذ يربط الرمز

بالتحليل النفسي، فإنه يضطرنا أن نسير في الاتجاه المعاكس وأن نعيد غمس الدال في الوجود مرة أخرى. ذلك لأن اللسان، بمعنى ما، هو الأول، والسبب دائماً لأنه انطلاقاً مما يقوله الإنسان فإنه يمكن أن تنتشر شبكة التمعني التي يؤخذ فيها الحضور. ولكن بمعنى آخر، فإن اللسان يعد ثانياً. ذلك لأن بعد العلامة وغياب اللسان عن العالم يعدان فقط المقابل السلبي لعلاقة إيجابية: يريد اللسان أن «يقول»، أي أن «يبين»، وأن يجعل حاضراً، وأن يحيل إلى الكائن. وأما غياب العلامة عن الشيء فيعد فقط الشرط السلبي لكي تصل العلامة إلى الشيء، فتلامسه، وتموت إذ تمسه. ألا وإن انتماء اللسان إلى الكائن ليتطلب إذن قلب العلاقة للمرة الأخيرة وأن يظهر اللسان نفسه بوصفه طريقة للكينونة في الكائن.

وما دام هذا هكذا، فإن التحليل النفسي يحضر هذا الانقلاب على طريقته: إن الأسبقية وعتق الرغبة يبرران الكلام عن أركيولوجيا الذات، ويفرضان خضوع الوعي، والوظيفة الرمزية، واللسان إلى الوضع المسبق للرغبة. وكما كان الأمر بالنسبة إلى أرسطو، وسبينوزا، وليبنز، وهيجل ـ لقد قلنا ذلك في الأعلى ـ فإن فرويد يضع فعل الوجود في محور الرغبة. فالذات قبل أن تطرح نفسها بوعي وإرادة، تكون قد طرحت مسبقاً في الكائن على مستوى الغريزة. وإن هذه الأسبقية للغريزة الجنسية إزاء حصول الوعي والإرادة لتعني أسبقية المستوى الكينوني إزاء مستوى التفكير، و«أسبقية» أنا أكون «على» أنا أفكر. وما قلناه منذ قليل عن علاقة الغريزة الجنسية بحصول الوعي، يجب قوله الآن عن علاقة الغريزة الجنسية باللسان. فالـ «أنا أكون» أكثر جوهرية من الـ «أنا أتكلم».

ولقد يعني هذا أنه يجب إذن على الفلسفة أن تتجه نحو الـ «أنا أتكلم» انطلاقاً من وضع «أنا أكون»، عوضاً من أن «تنطلق نحو اللسان» من قلب اللسان، كما يطلب ذلك هايدغر. وتتمثل مهمة الأنتروبولوجيا الفلسفية في الكشف عن أي بنية تكوينية يحدث فيها اللسان.

لقد استدعيت هايدغر منذ لحظة. ولقد كان يجب على الأنتروبولوجيا الفلسفية أن تحاول اليوم، بالاشتراك مع الوسائل اللسانية، والعلاماتية، والتحليل النفسي أن تعيد المسيرة التي رسمها كتاب «الكينونة والزمن». فهذه المسيرة التي تنطلق من بنية الكائن إلى العالم، تجوز مشاعر الحالة، وإسقاط الإمكانات الواقعية، والفهم. وإنها لتتقدم نحو التأويل واللسان.

وهكذا، يجب على التفسير الفلسفي أن يدرك كيف أن التأويل نفسه يقع للكائن في العالم. إذ يوجد أولاً الكائن في العالم، ثم يوجد الفهم، ثم التأويل، ثم القول. ولا يجب أن تستوقفنا السمة الدائرية لهذا المسار. وإنه لحقيق هو أننا نقول من قلب اللسان كل هذا. ولكن اللسان صنع هكذا، فهو قادر أن يدل على أرض الوجود التي يصدر عنها، وقادر على أن يعرف نفسه بنفسه بوصفه طريقة للكائن الذي يتكلمه. وإن هذه الدورة بين «أنا أتكلم» و«أنا أكون» تعطي المبادرة مرة بعد مرة إلى الوظيفة الرمزية وإلى جذرها الغرزي والوجودي. ولكن هذه الدورة ليست دورة مفرغة. إنها الدورة الحية للتعبير وللكائن المعبر.

وإذا كان هذا هكذا، فإنه لا يجب على التفسير الذي يجب على الفلسفة التأملية أن تمر عبره أن يختص بآثار المعنى وبالمعنى

المزدوج: يجب عليه أن يكون، بجسارة، تفسيراً لـ «أنا أكون». وبهذا الشكل فقط، يمكن أن يتم الانتصار على الوهم وعلى ادعاء الكوجيتو المثالي، والذاتي، والأناناتي(*). ويستطيع هذا التفسير وحده «للأنا أكون» أن يحتضن في الوقت نفسه يقين الواجب بذاته «للأنا أفكر» الديكارتي والشكوك، بل الأكاذيب وأوهام الذات، والوعي المباشر، وإنه ليستطيع أن يحتفظ، جنباً إلى جنب، بالتأكيد الرائق: «أنا أكون» وبالشك المؤلم: «من أكون؟».

هذا هو جوابي عن السؤال البدئي: من يكون له المستقبل في فلسفة التأمل؟ وإني أجيب: تأخذ الفلسفة التأملية، بما أنها تضطلع كلية بتصويبات وتعليمات التحليل النفسي والعلاماتية، الطريقَ الطويل والمتعرج لتأويل العلامات، الخاصة والعامة، والنفسية والثقافية، حيث تأتي الرغبة في الكينونة والجهد اللذين يكونانا لكي يعبرا ويوضحا نفسيهما.

(*) الأنانة: «مذهب يقرر أن الأنا وحده هو الموجود، وأن الفكر لا يدرك سوى تصوراته» (المنهل ـ مترجم).

القسم الثاني

علم النص

النص(*)

تزيفيتان تودوروف

تحدد اللسانيات موضوع بحثها في الجملة. وفي حالة قصوى، كما هي الحال عند سوسير، فإن ما يمكن أن يعرف لسانياً يتوقف عند الكلمة أو عند التركيب. ولقد أرادت البلاغة الكلاسيكية أن تجعل لضوابط بناء الخطاب شرعة. ولكن قصدها المعياري وإهمالها للأشكال الكلامية الواقعية، جعلا ميراثها يشتمل على قليل من المعلومات التي يمكن استخدامها. وأخيراً، فإن الأسلوبية، عند بالي وتقاليده، قد اهتمت بالأحرى بتأويل العبارة وبالتعبير وليس بتنظيم العبارة نفسها. ولقد نتج عن هذا فراغ في «نظرية النص»، لم تملأه ملاحظات متناثرة جاء الأدباء بها.

لا يقوم مفهوم النص على المستوى نفسه الذي يقوم عليه مفهوم الجملة (أو القضية، أو التركيب، إلى آخره). ويجب على النص، بهذا المعنى، أن يكون متميزاً من «الفقرة»، ومن وحدة النموذج الكتابي لعدد من الجمل. فالنص يمكنه أن يتطابق مع جملة كما يمكنه أن يتطابق مع كتاب كامل. وإنه ليتحدد باستقلاله وبانغلاقه

(*) استل هذا النص من: Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage. éd. Seuil, 1972.

(حتى ولو كانت بعض النصوص غير مغلقة بمعنى ما). وهو يكوِّن نسقاً يجب ألا يتطابق مع النسق اللساني، ولكن أن يوضع في علاقة معه: إنها علاقة تجاور وتشابه في الوقت نفسه. وإن النص، بمصطلحات هيلميسليف، ليعد نسقاً ذا دلالة إيحائية، ذلك لأنه يعد ثانياً بالنسبة إلى نسق آخر للمعنى. فإذا ميّزنا في الجملة مكوناتها الصرفية، والنحوية، والدلالية، فإننا سنميّز مقدار ذلك في النص من غير أن تقوم هذه المقومات مع ذلك على المستوى نفسه. وهكذا، فإننا بخصوص النصوص، سنتحدث عن «الوجه الكلامي» الذي سيكون مكوَّناً من كل العناصر اللسانية المتعلقة بالجملة تحديداً، والتي تكوّنه (العناصر الصوتية، والقاعدية، إلى آخره). وسنتحدث عن «الوجه النحوي»، محيلين ليس إلى نحو الجمل، ولكن إلى العلاقات بين الوحدات النصية (جمل، مجموعات من الجمل، إلى آخره). كما سنتحدث، أخيراً، عن «الوجه الدلالي». وهو إنتاج معقد للمضمون الدلالي للوحدات اللسانية. وإن لكل وجه من هذه الوجوه إشكاليته الخاصة، ويؤسس واحداً من النماذج الكبرى لتحليل النص: «التحليلات البلاغية»، و«السردية»، و«الموضوعاتية».

لنلاحظ جيداً، بادئ ذي بدء، أن الدراسة الإجمالية للنص المتصورة على هذا النحو، لا تختزل نفسها إلى ما يسميه بعض ممثلي اللسانيات التوزيعية «تحليل الخطاب» (ز. هاريس وتلاميذه)، والذي يقضي منهجه بتقطيع النص إلى عناصر (هي في العادة من حجم واحد أو عدد من التراكيب) تجتمع في «طبقة من المتعادلات»: تتكوّن الطبقة من العناصر التي تستطيع أن تظهر في

سياق متطابق أو متشابه. وإننا لا نهتم، بالمقدار نفسه، في معرفة ما إذا كانت العناصر المتعادلة تمتلك المعنى نفسه أو لا تمتلكه. وستكون بعض الجمل (التي تحتوي على عناصر متعادلة وعناصر غير متعادلة)، مذ ذاك، موصوفة كما لو أنه تقوم بينها علاقات تحويلية (وهو مفهوم يجب تمييزه من التحويلات التوليدية والتحويلات الاستدلالية). وثمة بحوث موازية قد أنجزت حول عناصر الجملة التي تشتمل على مرجع يحيل إلى الجملة السابقة: أل التعريف، الضمائر، إلى آخره.

تثير الوجوه الدلالية والكلامية قضايا يجب أن ندرسها في سياقها الخاص. وسنشير هنا فقط إلى أنه من التحليلات النادرة التي تلامس الوجه الدلالي للنص، إنما توجد في المنظور «القوالبي». فلقد حلّل «آ.ل. بيكير» خطابات من نموذج «العرض» وكشف عن ترسيمتين أساسيتين: موضوع ـ تقييد ـ إشهار. و: مشكلة ـ حل. وتستطيع كل ترسيمة أن تتغير بمساعدة عمليات مثل الحذف، والاستبدال، والزيادة، والتوليف، كما يمكنها أن تتكرر أو أن تتبادل.

وسنقف، في الصفحات التالية، على دراسة الوجه النحوي للنص.

وقبل البدء بهذا التحليل، فلنلاحظ أيضاً أنه في بعض السنوات، في فرنسا، ثمة باحثون وضعوا أنفسهم في منظور علاماتي (ج. كريستيفا، إلى آخره)، وحاولوا إنشاء نظرية عامة للنص، حيث تلقى هذا المفهوم معنى أكثر خصوصية، ولم يعد في مستطاعه أن يطبق على كل متتالية منظمة من الجمل.

تستند دراسة الوجه النحوي للنص إلى «تحليل للقضايا»، والذي نختزل من خلاله الخطاب إلى «قضايا بسيطة منطقياً»، ومكوّنة من عامل (مسند إليه) ومسند، أو من عدد من العاملين (مثل المسند إليه والموضوع) ومن مسند، وذلك تبعاً لنموذج القضية التي نعطيها لأنفسنا. وبفضي حضور المسندين - اللذين يمكن أن يكونا نعتين أو أن يكونا فعلين - إلى حضور القضيتين. وهكذا، فإن جملة «الولد يبكي» ليست سوى شكل لساني، وخليط، من وجهة نظر منطقية، من قضيتين متتابعتين: «X ولد» و«X يبكي». وتتناسب القضية مع ما يسميه جان ريبوا الجملة في حدها الأدنى. وإننا لنستطيع، انطلاقاً مما يسبق، أن ندرس العلاقات التي تقوم بين القضايا.

ويمكن لهذه القضايا أن تكون على ثلاثة نماذج تحدد ثلاثة أنظمة للنص (وقد تكون غالباً حاضرة في داخل نص واحد). هناك «النظام المنطقي» الذي يجمع كل العلاقات المنطقية بين القضايا: السببية، الفصل، الوصل، القصر، الاشتمال. وإن السببية التي هي كثيرة الورود في القصة على نحو خاص، ليست على كل حال مفهوماً بسيطاً. إنها تجمع شروط الوجود، والنتائج، والحوافز، إلى آخره. وكذلك، فإن علاقات مثل الاشتمال هي كثيرة الورود في الخطاب التعليمي على نحو خاص (الضوابط، الأمثلة).

ويتكوّن «النظام الزماني» من تعاقب الوقائع التي يستدعيها الخطاب. وإنه لن يكون حاضراً إذن إلاّ في حالة الخطاب المرجعي (التمثيلي) الذي يأخذ بالحسبان البعد الزماني، كما هي الحال بالنسبة إلى التاريخ أو القصة. وسيكون غائباً أيضاً من الخطاب التمثيلي (مثل الشعر الغنائي)، كما سيكون غائباً من الخطاب الوصفي (مثل

الدراسة الاجتماعية الآنية). وإن بعض نماذج النص، مثل يوميات السفينة، واليوميات الخاصة، والمذكرات، والسيرة الذاتية (أو السيرة) يهيمن عليها النظام الزماني.

وسنتكلم، أخيراً، عن النظام المكاني عندما لا تكون القضايا لامنطقية ولازمانية، ولكن عندما تكون قضايا تشابه أو لاتشابه. ويبرز هذا النموذج، في الوقت نفسه، «حيّزاً» معيناً. ويعد الإيقاع الشعري مثلاً للنظام المكاني.

حالة القصة

لم تُدرس المجموعات المكوّنة من أكثر من قضية إلاّ في نموذج من نماذج الخطاب: القصة، وهي التي سنقف عليها لحظة طويلة. فالقصة «نص ذو انتشار زمني». والوحدة العليا التي نقف عليها في القصة هي «التتابع» الذي يتكون من مجموعة تحتوي على ثلاث قضايا على الأقل. وإن التحاليل الحالية للقصة، والتي تستلهم من الامتحان الذي تخضع له (بروب والحكايات الشعبية، ليفي ستروس والأساطير) لتتفق لكي تطابق، في كل قصة دنيا، صفتين للعامل على الأقل، بينهما قرابة، ولكنهما مختلفتان. وثمة سيرورة للتحويل أو للوساطة هي التي تسمح بالانتقال من صفة إلى أخرى. ولقد حاولنا أن نحدد هذه الحاضنة بعدة طرق مختلفة:

1 ـ لقد صنف «إ. كونغاس» و«ب. ماراندا» القصص تبعاً «للنتائج» التي تصل إليها. ولقد ميّزا أربعة أنواع فرعية: 1) غياب الوسيط. 2) فشل الوسيط. 3) نجاح الوسيط: إلغاء التوتر البدئي. 4) نجاح الوسيط: انقلاب التوتر البدئي. وثمة أبحاث إتنولوجية

يبدو أنها تثبت أن هذه الأنواع الفرعية تتوزع على سطوح جغرافية مختلفة.

2 ـ ويستند كلود بريمون، في نموذجه للتتابعات السردية، إلى «مختلف الوسائل التي تحقق الوساطة بها نفسها، والتي هي ذاتها لا تتغيّر». وسنعارض أولاً بين سيرورة التحسين وسيرورة الانحطاط، تبعاً لكوننا ننتقل من حالة لا ترضي إلى حالة ترضي (بالنسبة إلى الشخصية) أو العكس. وتنقسم سيرورات التحسين بدورها إلى: إنجاز المهمة عن طريق البطل وتلقي العون من قلب الحليف. ومن أجل التمييز، في زمن لاحق بين مختلف إنجازات المهمة، فإننا نأخذ بالحسبان العوامل التالية: 1) اللحظة، في تسلسل الأحداث السردية، حيث يستحوذ البطل على الوسائل التي تسمح له بالوصول إلى هدفه. 2) البنية الداخلية لعمل الاستحواذ. 3) العلاقات بين البطل والمالك السابق لهذه الوسائل. وإذا دفعنا التخصيص على نحو أكثر بعداً (والذي لا يصبح مع ذلك على الإطلاق رقماً مجرداً وبسيطاً، ولكن يبقى دائماً هو وضع الإمكانات البنائية للعقدة موضع البداهة)، فإننا نصل إلى تمييز تنظيم كل قصة خاصة عن قرب جداً.

3 ـ إنه لمن الممكن أيضاً تحديد، ليس مختلف الوسائل التي تخدم الوساطة، ولكن «طبيعة الوساطة نفسها». فتحليلات القصة قد سعت، بداية، لكي تكتشف هنا قلب الإيجابي إلى سلبي، أو العكس. ومع ذلك، فثمة عدد آخر من التحويلات يدع نفسه للملاحظة: إننا ننتقل من الإرغام أو من الرغبة إلى الفعل، ومن الجهل إلى المعرفة، ومن المعرفة إلى التعبير عنها، ومن الفعل إلى

تطوره، إلى آخره. ومن جهة أخرى، فإن تعقيد التتابعات يتم ليس فقط عن طريق التفريع، ولكن أيضاً عن طريق زيادة القضايا الاختيارية.

إن توليف عدد من التتابعات يمنح نفسه بسهولة إلى نموذجية شكلية. وتعد الحالات التالية ممكنة لمثل هذا: «التسلسل»، ويكون عندما توضع المتتابعات في نظام تتوالى فيه، مثل: 1 ـ 2. وأما «التضمين»، فهو نظام، مثل: 1 ـ 2 ـ 1. وهناك «التشبيك» (أو التناوب)، وهو نظام مثل: 1 ـ 2 ـ 1 ـ 2. وتستطيع أيضاً هذه النماذج الثلاثة الأساسية أن تتوالف فيما بينها أو مع عبارات أخرى من النموذج نفسه. فالتسلسل الإجمالي للتتابعات ينتج العقدة في داخل النص. ويطبق هذا المفهوم غالباً وحصراً على النصوص التي يهيمن عليها «النظام السببي».

ولهذه التحليلات الفضل في كونها واضحة ونسقية، ولكنها تبقى مهددة دائماً بالغوص بالعمومية الكبرى جداً. وسنلاحظ التباين بصورة أفضل مع النزعات الأكثر تقليدية للدراسات الأدبية، وذلك بمواجهتها مع تصنيف يختصر عدداً جيداً من الأعمال السابقة، ويعكس تنوع القضايا التي تفرض نفسها على مستقبل «السارد». وإن هذا التصنيف، الذي يعود الفضل في وجوده إلى «ن. فريدمان»، ليعد المثل المميز لعمل شكلاني وصفي لا يزال من غير نظرية.

ويستند تصنيف فريدمان إلى بعض التعارضات الثنائية أو الثلاثية:

1) فعل ـ شخصيات ـ فكرة: هذا ما نجده في شعرية أرسطو.

2) بطل ظريف أو كريه بالنسبة إلى القارئ.
3) فعل يحمل فاعله المسؤولية كاملة ومسؤولية ما يكابده سلباً.
4) تحسن وضع أو انحطاطه.

1 ـ حبكات المصير

1 ـ «حبكة الفعل». إن السؤال الوحيد الذي يطرحه القارئ هو: ماذا يحدث بعد ذلك؟ تنتظم الحبكة حول قضية وحلها: الإمساك بلص مسلح، اكتشاف القاتل، العثور على كنز، بلوغ كوكب آخر. وهذه واردة على نحو مخصوص في «الأدب الشعبي». مثل: «جزيرة الكنز» لستيڤانسون.

2 ـ «الحبكة الميلودرامية». وهي سلسلة من المصائب تصيب بطلاً لطيفاً ولكنه ضعيف. وهو لا يستحق هذه المصائب. وتنتهي القصة في الشقاء، وتثير شفقة القارئ. وهذه الحبكة واردة في الرواية الطبيعية للقرن التاسع عشر. مثل: «تس ريدبيل ڤيل» لهاردي.

3 ـ «الحبكة التراجيدية». البطل لطيف على الدوام، وهو مسؤول عن مصيبته على نحو من الأنحاء. ولكنه لا يكتشف هذا إلاّ في وقت جد متأخر. وحينئذ، فإن القارئ يمر عبر «التطهير النفسي». مثل: «أوديب ملكاً، الملك لير».

3 ـ «حبكة العقوبة». لا يحظى البطل بتعاطف القارئ، على الرغم من أن هذا معجب به من أجل بعض خواصه، والتي هي في الأغلب «شيطانية». وتنتهي الحكاية بفشل البطل. مثل: «تارتيف».

5 ـ «حبكة تهكمية». لم يذكر فريدمان هذه الطبقة، ولكنها تنتج

منطقياً عن فئاته: ثمة شخصية مركزية «خبيثة» تنتصر في النهاية عوضاً عن أن تعاقب. مثل: «فانتوماس».

6 ـ «حبكة عاطفية». إنها لتكون عن طريق النتيجة، وعلى عكس الحبكة الميلودرامية: إن البطل ظريف وضعيف غالباً، يمر بسلسلة من المصائب، ولكنه ينتصر في النهاية.

7 ـ «الحبكة الدفاعية». وهي النظير للحبكة التراجيدية: إن البطل، جد مسؤول عن أفعاله، يعبر سلسلة من المهالك، ولكنه ينتصر عليها أخيراً. ويكرس له القارئ شعوراً يختلط فيه الإعجاب والتقدير.

2 ـ حبكات الشخصية

1 ـ «حبكة النضج». البطل ظريف، ولكنه لا يملك تجربة، أو هو ساذج. بيد أن الأحداث تسمح له بالنضج. مثل: «لوحة الفنان» لجويس.

2 ـ «حبكة الإعادة». وكما كان الأمر في السابق، فإن البطل الظريف يغير من أجل الأفضل. ولكنه في هذه المرة هو نفسه المسؤول عن المصائب التي تترك علامات على مساره. وفي النتيجة، فإن القارئ خلال جزء من التاريخ، يرفض أن يشفق عليه. مثل: «الرسالة القرمزية» لهاوثورن.

3 ـ «حبكة الاختبار». شخصية ظريفة توضع موضع الاختبار في ظروف صعبة على نحو مخصوص، وإننا لا نعرف ما إذا كانت ستستطيع أن تقاوم أو ستكون مضطرة للتخلي عن مثلها. وفي العادة، فإن المخرج الأول هو الذي يتحقق.

4 ـ «حبكة الانحلال». تفشل مبادرات البطل مبادرة إثر أخرى. وإنه ليتخلى بعد هذا الفشل عن مثله. مثل: تشيخوف، العم ڤانيا، النورس.

3 ـ حبكات الفكرة

1 ـ «حبكة التربية». تحسين رؤى البطل الظريف. وإنها لتشبه في هذا حبكة النضج. ولكن التغير المادي هنا لا يؤثر على السلوك نفسه للشخصية. مثل: الحرب والسلام، Huck Finn.

2 ـ «حبكة الكشف». يجهل البطل في البداية وضعه الخاص.

3 ـ «الحبكة الانفعالية». إن ما يتغير هنا، هي مواقف الشخصية ومعتقداتها، وليس فلسفتها. مثل: «الكبرياء والحكم المسبق» لـ «ج. أوستين».

4 ـ «حبكة الخيبة». وتتعارض هذه الحبكة مع حبكة التربية. فالشخصية، هنا، تفقد مثلها الجيدة، وتموت في اليأس. وفي نهاية الكتاب، فإن القارئ لا يتعاطف معها.

وإن هذا التصنيف الذي لا يعد تصنيفاً كما هو معلوم، يظهر جيداً عقبات تصنيف الحبكات. ذلك لأن كل حبكة، إنما تتأسس على التغيير. ولكن ما يجب دراسته لتحديد نموذج الحبكات هو طبيعة التغيير ومستواه.

النص(*)

جان ماري سشايفر

إنه لمن النادر أن يكون مفهوم النص، المستعمل بشكل واسع في إطار اللسانيات والدراسات الأدبية، قد حدد بشكل واضح: إن بعضها يحدد تطبيقه على الخطاب المكتوب، بل على العمل الأدبي. وبعضها الآخر يرى فيه مرادفاً للخطاب. وأخيراً، فإن بعضها يعطيه توسعاً سيميائياً منتقلاً فيتكلم عن نص فيلمي، وعن نص موسيقي، إلى آخره. وبالاتفاق المنتشر في التداولية النصية، فإننا سنحدد النص هنا بوصفه «سلسلة لسانية محكية أو مكتوبة وتشكل وحدة تواصلية». ولا يهم أن يكون المقصود هو متتالية من الجمل. أو من جملة وحيدة، أو من جزء من الجملة.

ولقد يعني هذا، أن مفهوم النص لا يستوي مع مفهوم الجملة على مخطط واحد (أو مع مفهوم القول، أو التركيب، إلى آخره). فالبنى النصية وإن كانت قد أنجزتها كينونات لسانية، إلاَّ أنها تكوِّن كينونات تواصلية: «ليس النص بنية مقطعية ملازمة، ولكنه وحدة

(*) عن القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان. أوزوالد ديكرو ـ جان ماري سشايفر. جامعة البحرين. ترجمة د. منذر عياشي / 2003/ البحرين.

وظيفية تنتمي إلى نظام تواصلي (H. F. Plett, 1975). وأما ما يخص العلاقة بين النص والخطاب، فإنها تتعلق بدهياً بالتعريف الذي نعطيه لهذا المصطلح الأخير. فإذا عرفناه بوصفه مجموعة من العبارات لمتكلم يتميّز بوحدة شاملة للموضوع، فسنقول إنه يستطيع إما أن يلتقي نصاً (وهذه هي الحال في التواصل الكتابي، حيث تتلاقى عموماً الوحدة التواصلية والوحدة الموضوعاتية)، وإما أن يتكوّن من عدة نصوص (يوجد في المحادثة تفاعل لخطابين أو لعدة خطابات تتركز على موضوعاتها الخاصة على وجه الإجمال، وهي تتألف عموماً، كل واحد منها من عدد من النصوص، لأن كل جواب من التبادل يكوّن وحدة تواصلية، وهذا يعني أنه يشكل نصاً خاصاً إذن).

1 ـ النص ولسانيات الجملة

لقد توقف التحليل اللساني بنفسه خلال زمن طويل عند الجملة. فقد كانت هذه مصممة بوصفها إطاراً للإدماج الإجمالي لكل الوحدات الملائمة لسانياً، من غير اهتمام بالمستويات المحتملة للتنظيم العالي. وحتى الجملة بالنسبة إلى سوسير على كل حال، ـ باستثناء حال الجملة المصطنعة ـ فإنها لا تعد جزءاً من لسانيات اللغة، ولكن من لسانيات الكلام: «الجملة هي نموذج التركيب الأمثل. ولكنها تنتمي إلى الكلام وليس إلى اللغة». وقد كان بلومفيلد من جهته يرفض أن يأخذ على عاتقه الوحدات الاستدلالية الأكثر امتداداً من الجملة. وأما اللسانيات المنظوماتية لهيلميسليف، فإنها تبدو استثناء، لأنها تعطي النص لنفسها ضمنياً بوصفه معطى منذ بداية التحليل، ولكن على الرغم من هذا المبدأ، فإن التحليلات

المنجزة فعلاً في إطار المنظوماتية قد بقيت عموماً في إطار قواعد الجملة.

يعود الفضل إلى موقف سوسير في منع التطابق غير المشروط للمبادئ العاملة على مستوى النصية مع المبادئ العاملة على مستوى تركيبات الجملة. وإذا كان هذا هكذا، فإن اللسانيين عندما بدأوا بالاهتمام بالتنظيم النصي على نحو خاص، فقد حاولوا، على العكس من ذلك، في فترة أولى، أن يغيّروا مواضع النموذج القاعدي للجملة. وهكذا، فقد قام تحليل الخطاب (Z. Harris) بتقطيع النص إلى عناصر تركيبية مجتمعة في طبقات متعادلة: تتكوّن مثل هذه الطبقة من مجموع العناصر التي تستطيع أن تظهر في سياق متطابق أو متشابه. فالتحديد يريد لنفسه أن يكون نحواً محضاً، أي أنه لا يأخذ في الحسبان مسألة العلاقة الدلالية بين العناصر المتعادلة نحواً. وانطلاقاً من هذا، فنحن نصف العلاقات بين الجمل بوصفها علاقات تحول للمسند إليه فيها (Todorov, 1972). ويكمن حد المنهج عند هاريس في أنه، مع احترام معاييره التعادلية، فإننا نستطيع أن نبني نصوصاً غامضة (Bierwisch, 1965)، وهذا يكفي للإشارة بأن القيود التي تحكم بناء النصوص لا يمكن أن تختزل إلى القيود اللسانية التي تعمل على مستوى الجملة.

ثمة محاولة ثانية للاختزال تقبل بكل تأكيد خصوصية القيود العاملة على مستوى البنية النصية، ولكنها تدعم الرأي الذي يقول إن هذه القيود تعد متجانسة مع تلك التي تحكم قواعد الجملة. ولقد وجهت هذه الفكرة، على نحو خاص، الوصف المستوحى من اللسانيات البنيوية: يحلل النص هنا تبعاً لمميّزات المستوى نفسها،

وهي تلك التي تعمل على مستوى بنية الجملة. ولقد اقترح تودوروف (1971، 1969) أن نميِّز بين الوجه الشفاهي للنص، وهو الوجه الذي يتكوَّن من كل العناصر اللسانية بالذات (صوتية، قاعدية، إلى آخره) للجمل التي تكوِّنه، والوجه النحوي، الذي يحيل ليس إلى نحو الجمل ولكن إلى العلاقات بين الوحدات النصية (جمل، مجموعات من الجمل، إلى آخره)، والوجه الدلالي، وهو إنتاج معقد للمضمون الدلالي للوحدات اللسانية. وتحتوي دراسة الوجه الشفوي أيضاً دراسة الوقائع الأسلوبية، وكذلك أيضاً دراسة الظواهر الأكثر بدائية مثل طول النص، إلى آخره. وأما ما يخص دراسة الوجه النحوي للنص، فإن تودوروف كان قد اقترح الانطلاق من تحليل قولي يكون أهلاً لاختزال الخطاب إلى مقولات منطقية بسيطة، تتكوّن من عامل (مسند إليه) ومن مسند، أو من عدد من العوامل (مثلاً: المسند إليه والشيء)، ومن مسند، وهو اقتراح يتناسب مع الجملة الدنيا لجان دوبوا. والمقصود بعد ذلك دراسة الأنظمة المختلفة (النظام المنطقي، الزماني أو المكاني) التي تحكم العلاقات بين الجمل. ولقد ركّز تودوروف تحليلاته النحوية حول مسألة النحو السردي. فهو لما كان يستلهم من مفهوم التحويل الاستدلالي الذي أنشأه هاريس، فقد اقترح بيان البنية النحوية للنصوص السردية، وذلك بمساعدة مفهوم التحويل الاستدلالي: تكون الجملتان في علاقة تحويلية عندما يكون مسند إحداهما «تحويلاً» للآخر. ولقد ميّز تودوروف بين تحويل بسيط يقضي بتغيير (أو بإضافة) عامل يخصص المسند (وهذه هي حال تحويل القصد والذي بفضله نعبر من الجملة «x يعمل u» إلى الجملة مثلاً: «x يخطط أن يعمل u»)، وبين

تحويل معقد يدخل مسنداً ثانياً، يتعلق بالأول (وهذه في حال العلاقة بين «x يعمل a» و«x يروي أن a قد ترتكب جريمة»). ويجب على التحليل الدلالي فيما يخصه أن يدرس البنى الكبرى، ولا سيما البنى البرهانية أو السردية (الموضوعاتية مثلاً). ويكشف وصف تودوروف القيود الخاصة بالتوليد النصي، ومن ذلك مثلاً قيودِ الربط المنطقي، والروابط بين مجموعات الجمل، إلى آخره. وبهذا، فإن وصفه يتعدى لسانيات الجملة بالمعنى الدقيق للكلمة. ولكن المشاكلة التي تعالج النص بوصفه نسقاً تضمينياً إزاء نسق اللغة، فإنها تختزله على الرغم من كل شيء إلى نسق من القيود اللسانية تماماً. وهذا ما سيشوش مجدداً التمييز بين وقائع لغوية ووقائع نصية التي يدعمها تودوروف من جهة أخرى. وهكذا، فإن مفهوم التحويل السردي يقود العلاقات التركيبية بين الجمل إلى علاقات تداولية بين المسانيد. وهذا ما يجعلنا نفسّر حدثاً من مستوى النص عن طريق علاقة عاملة في مستوى تحليل الجملة (Todorov 1971, 1972).

ثمة دراسات مهمة أنجزت في إطار «القولبية» لـ «بيك»، والتي هي في جوهرها نظرية في التوليد الاستدلالي، وليست قواعد مجردة من قواعد اللغة. وما دامت القوالبية تعالج الوقائع اللسانية بوصفها نسقاً من الوظائف التراتبية، فإنه لم يُنظر إلى الجملة على الإطلاق إلاّ بوصفها تشخيصاً وسيطاً للاندماج الاستدلالي. ومن جهة أخرى، بما أن العناصر المتوافقة تراتبياً ليست من نفس نموذج العناصر الوسيطة الداخلية التي تملأ فيها خانات وظيفية، فإن خطر نقل القوالب العاملة من مستوى الدمج الجملي إلى مستوى فوق جملي (مسند إليه، مسند، شيء، إلى آخره) ليعد مبعداً مباشرة. وإن

الدراسة اللسانية الاستدلالية للغة التي أقامها مركز «بوهول» الفليبيني عن طريق «ريد» (1970) لتقبل هويتين للدمج الذي يعلو على الجملة: الفقرة والخطاب. ويدرس المؤلف كذلك دينامية دمج ما فوق الجملة في عدد من الأجناس الاستدلالية المحلية. ولقد حلل «آ. ل. بيكير (1966) من جهته خطابات من نموذج «معروض» ورصد ترسيمتين أساسيتين: «موضوع ـ تقييد ـ إشهار» و«مشكلة ـ حلّ». ولقد حللت البلاغة هاتين الترسيمتين على كل حال.

وإنه لمن النادر أن يكون أثر القوالبية قد تعدى الإطار الضيق لتلاميذ بيك المباشرين. وكذلك، فإن الإجراء البنيوي قد تمّ انتقاده في معظمه وذلك انطلاقاً من المواقف المستوحاة من القواعد التوليدية. ولما كانت هذه المتصورات لا تزال بعيدة عن التشكيك في الإطار القاعدي للجملة، فقد كانت في معظم الأحوال أكثر اختزالية من الوصف البنيوي: بينما توقف هذا الأخير عند حدود نقل التمييز من مستوى التحليل الجملي إلى المستوى النصي، فإن اللسانيين النصانيين إذ كانوا يستوحون من القواعد التوليدية، فقد دعموا أطروحة أكثر قوة تتمثل في «تطابق التوليد» للجملة وللنص. وهكذا، فإن كاتز وفودور (1963) قد أدليا بفرضية نستطيع بموجبها أن ننظر إلى النص بوصفه ضرباً من الجملة المضاعفة (تتناسب الحدود بين الجمل وظيفياً مع الروابط التي تربط القفلات في داخل الجمل)، أي كأنها سلسلة لسانية تتكوّن من جمل صحيحة قاعدياً وتعمل ـ بفضل استدلالية العمليات القاعدية ـ بوصفها جملاً جزئية مندمجة في الجملة المضاعفة النصية. وتبعاً لهذا المنظور، لا يمكن أن نجد فيها وحدات تحليلية نصية بالمعنى الدقيق للكلمة. وذلك

بما أن العبور من الجملة إلى النص يمثّل ببساطة حالة خاصة لمبدأ تكرار الضوابط القاعدية. ومع ذلك، فإن هذه الاستدلالية تعد إشكالية: إن بعض العمليات ممكنة في داخل الجمل، ونضرب على ذلك مثلاً بالضمير الانعكاسي، ومن جهة أخرى، فإنه بينما تكون على مستوى الجملة بعض استبدالات المرجع المشترك المتداخل التركيب (مثل بعض عمليات إنجاز الضمائر) إجبارية من منظور قاعدي، فقد زعمنا (غيليش وريبل 1974) بأنها غير اختيارية على مستوى التماسك النصي. ويبدو هذا أنه يشير إلى أن الحدود بين الجمل ليست مركبة على تلك التي تحدد مختلف التراكيب في داخل الجملة. وهذا يعني إذن أن النصية لا تعمل بالمنطق نفسه الذي تعمل به القواعد. وأخيراً، فإن فرضية كاتز وفودور تستوجب أن يُصنع التوليد النصي تبعاً لنفس اللغوريتمات التي طوّرتها قواعد تشومسكي بالنسبة إلى توليد الجمل. ولقد تأسست هذه اللغوريتمات على نموذج متغيّر للنشاط الإدراكي (مستلزمة استقلالاً متبادلاً لمختلف مكوّنات النموذج). ولقد استطعنا أن نبيّن في أمثلة مصنعة عن طريق الحاسوب أن كمية العمليات الضرورية لإنشاء نموذج متغيّر على مستوى التوليد النصي قد يبلغ مبلغاً لا يستطيع معه أي دماغ إنساني أن ينجزها في فترة زمنية معقولة (بوغراند ودريسلير 1981). ويبدو إذن أن الفرضية التوليدية تتوافق بصعوبة مع القيود الزمنية التي تضغط في معظم الحالات على سيرورات التوليد الاستدلالي.

ولقد رأت، خلال السبعينات، مشاريع كثيرة النور. ولقد كانت كلها تدور حول القواعد النصية. وكان مشروع بيتوفي من غير شك

الأكثر طموحاً. فهو إذ ولف أطروحات القواعد التوليدية مع نظرية للدلالة مستوحاة من المنطق الرياضي، فقد وصل إلى بناء جد معقد الاستنباط. ولقد جعل بهذا أمراً بدهياً البنية الدلالية العميقة (وليس الخطية)، وضوابط الترجمة التي تسمح بالعبور إلى البنية الفوقية (الخطية)، ومكوّن التوسع الدلالي القادر أن يضع النص في علاقة مع المراجع. ونسجل في الإطار نفسه العمل الجماعي الذي قام به كل من فان ديك، وإهوي، وبيتوفي، وريبزير، وآل (1972). فلقد كان المقصود إنشاء قواعد للسردية على أساس القواعد النصية العامة. ولم يكن المشروع مقنعاً، لأنه لم يكن من الممكن اكتشاف معيار يسمح بالتمييز بين النص وغير النص (وهذا ما كان يطلبه بالأحرى النموذج النظري المستخدم). ولقد قام فان ديك في أعمال لاحقة نظرية نفسه بسيرورة التلقي وليس بسيرورة الإنتاج. وهذا هو حال معظم أعمال التحليل النصي الذي أنجز في إطار علم النفس الإدراكي (للاطلاع، انظر: Fayol 1985 وrééd 1994). وانطلاقاً من تحليل للمظهر الذي يلخص به القراء القصص، فإن فان ديك وكانتش (1975) قد حاولا أن يختزلا النصوص إلى «بناها الكبرى» التحتية، أي تلك التي يتم الاحتفاظ بها في التلخيصات.

وتفترض معظم هذه الأعمال (باستثناء الأبحاث التي أنجزت في الإطار الدقيق لعلم النفس) أن تشكل فكرة القواعد النصية نفسها فرضية صالحة، وبقول آخر أن نستطيع تصوّر الإنتاج النصي على غرار نموذج إنتاج للترجمة، إلى آخره. وحتى عندما تأخذ في الحسبان عوامل إدراكية فوق نصية، فإن هذه العوامل تؤول في إطار الدلالة العميقة المصممة بوصفها أحد مستويات النموذج القاعدي.

والميدان الوحيد الذي تجاوزت فيه «القواعد النصية» المقدمات النظرية هو ميدان تحليل القصة. وهي أيضاً قد حددت نفسها عموماً بإعادة صياغة النتائج التي حظي بها التحليل الموضوعاتي من خلال مفرداتها.

ولقد انتهت الأعمال في علم النفس الإدراكي بكل تأكيد إلى نتائج رائعة تحرض كي نضع موضع الشك فكرة «قواعد القصة» المؤسسة على «البنى الكبرى» (فان ديك 1979)، والقادرة أن تعمل بوصفها نموذجاً استقبالياً ـ وهذا ما يضع موضع الشك في الوقت نفسه المقام المفترض أنه توليدي لهذه القواعد نفسها، أو لهذه البنى الكبرى (في سبيل نقد «القواعد القصة»، انظر مثلاً بلاك وويلينسكي 1979). وإذا تجاوزنا هذا، فإن استخدام علاقة النتائج في ميدان علم النفس الإدراكي مع إشكالية اللسانيات النصانية، لتطرح حالياً أيضاً العديد من المشكلات ليس فقط لأن تحليلات علم النفس تنصب على البناء الاستقبالي للنصوص بدلاً من إنتاجها، ولكن لأنها تهتم بالتمثيل الذهني للقصص بدلاً من مقامها الشفوي. ويبقى العمل الأكثر أهمية في ميدان تحليل البناء الشفوي المنتج، وحتى يومنا هذا، هو عمل علم الاجتماع اللساني: إذ المقصود بالتحليل هو «قصص التجربة الشخصية» لكل من وبوف ووالتزكي (1967، 1972). وتولف الدراسة تحليل البنى الكبرى مع التحليل اللساني محاولة عزل وحدات سردية وصولاً إلى المستوى الجملي (المغلق). وتمتلك البنية الكبرى للسرد الطبيعي ستة مكونات: «خلاصة» ذات وظيفة توقعية، و«التوجه البدئي» الذي يخدم في إقامة المشهد، و«الفعل»، و«التقييم» الذي يخدم في تعيين سبب وجود

القصة، و«حل الصراع»، وأخيراً «الشرعة» التي تنجز انغلاق المتوالية السردية. وبشكل عام، فإن القصص التي جمعها كل من لابوف والتزكي تتبع المتوالية المشار إليها في الأعلى، ولكن العناصر في بعض القصص تنقص (مثل الخلاصة البدئية) أو تغير المكان في المتوالية السردية (وهذه هي حالة التقويم). وأما الوحدات السردية البدئية للمستوى الجملي، فإنها تتحدد فقط بتعاقبها الزمني وتعرف بطريقة شكلية محضة: يعد البند السردي البدئي، وحدة تركيبية لا يمكن تجاوزها إزاء الوحدات التي تحيط بها من غير تغيّر في تعاقب الأحداث المروية. وتتعارض هذه العناصر السردية مع البنود الحرة التي تستطيع أن تشغل أي موقع في التعاقب السردي من غير أن يغيّر هذا شيئاً في تعاقب الأحداث المروية. وتستطيع بعض البنود أن تتبادل مواقعها من غير أن يعطل هذا القلب مستوى الحكاية. وهذه البنود هي البنود المتناسقة. وهكذا، فإن عمل لابوف والتزكي يؤلف التحليل الشكلي مع المنظور الوظيفي (تتحدد العناصر تبعاً لوظائفها في القصة الإجمالية التي تكوّن وحدة انطلاق التحليل). وهو أيضاً ضرب من التبني لأن البناء النصي يعد جزءاً من الحساب أو من الاستراتيجية التواصلية، وهذا يعني إذن أنها لا يمكن أن تفهم خارج سياقها المقامي (ولا سيما الاجتماعي).

- Z. Harris, Discourse Analysis Reprints, La Haye, 1963; J. Katz et J. Fodor, «The structure of semantic theory», Language, 39, 1963, p. 170-210; M. Bierwisch, «Rezension zu Z.S. Harris, «Discourse analysis»», Linguistics, 13, 1965, p. 61-73; A.L. Becker, «A tagmemic apporach to parahraph analysis», in The Sentence and the Paragraph, Champaign, 1966; E. Coseriu, Theoria del Lenguaje y Lingüistica General,

Madrid, 1967; W.O. Hendricks, «On the notion «beyond the sentence»», Linguistics, 1967, 37, p. 12-51; W. Labov et J. Waletzky, «Narrative analysis: oral versions of personal experience», in J. Helm (ed.), Essays on the Verbal and Visual Arts, Seattle, 1967; J. Dubois et Sumpf (eds.), L'Analyse du discours (Langages, 13), Paris, 1969; J. Dubois, Grammaire structurale du Français: la phrase et les transformations, Paris, 1969; E.U. Grosse (ed.), Strukturelle Texsemantik, Freiburg, 1969; T. Todorov, Grammaire du «Décaméron», La Haye, 1969; (Coll.), Probleme der semantischen Analyse literarischer texte, Karlsruhe, 1070; L.A. Reid, Central Bohol Sentence, Paragraph, and Discourse, Norman, 1970; T. Todorov, «Les transformations narratives», in Poétique de la prose, Paris, 1971, p. 225-240; T.A. Van Dijk, Some Aspects of Text Grammars, La Haye, 1972: T.A. Van Dijk, J. Ihwe, J, Petöfi et H. Rieser, Zur Bestimmung narrativer Strukturen auf der Grundlage von Textgrammatiken, Hambourg, 1972; T. Todorov, «Texte» et «Transformations discursives», in O. Ducrot et T. Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Paris, 1972; S. Schmidt, Texttheorie, Munich, 1973; R. Jakobson, Questions de poétique, Paris, 1973; T.A. Van Dijk et W. Kintsch, «Comment on se rappelle et résume des histoires», Langages, 40, 1975, p. 98-116; H. F. Plett, Textwissenschaft und Textanalyse, Munich, 1975; T.A. Van Dijk, Macrostructures, Hillsdale, 1979; J.B. Black et R. Wilendky, «An Evaluation of Story Grammars», Cognitive Science, 1979, p. 213-230; R. de Beaugrande et W.U. Dressler, Intorduction to Text linguistics, Londres, 1981; M. Fayol, Le Récit et sa construction, Lausanne, 1985, rééd. 1994.

2 ـ آفاق

إن أعمال التحليل النصي التي شرع بها تحت سلطان قواعد الجملة، لتبدو مستندة إلى بدهيتين عليهما اعتراض. أما البدهية

الأولى، فتقبلها معظم الدراسات ذات التوجه البنوي وتلك التي تنتمي إلى القواعد التوليدية في الوقت نفسه. وهذه البدهية هي بدهية التماثل بين التنظيم اللساني للجملة وتنظيم النص. وأما الثانية، التي يختص «التوليديون» بها، فهي بدهية وجود القواعد النصية العميقة والتي لها المكانة نفسها التي لقواعد الجملة، وهذا يعني إذن أنها أهل لـ:

I) توليد عدد غير نهائي من النصوص انطلاقاً من عدد نهائي من الضوابط المطبقة بشكل استدلالي.

II) ولإعطاء معيار يسمح بالتمييز بين نصوص جيدة الصياغة ونصوص سيئة الصياغة، وبين نصوص «قاعدية» ونصوص «غير قاعدية».

ولا توجد قواعد نصية إلى يومنا هذا، قادرة على ملئ هذين المطلبين. وإن هذا لم يعد مدهشاً. فإذا كان النص وحدة تواصلية سلسلتها اللسانية (مهما كان امتدادها) ليست سوى الإنجاز، فإننا لا نفهم كيف لبنائها أن يكون قابلاً للاختزال ـ سواء تعلق الأمر بإنتاجها أم بتلقيها ـ إلى عمل لضوابط لسانية محضة. وتعد دراسة الإنجاز اللساني، كما هو بدهي، جزءاً أصيلاً من النصوصية، ولكن يجب من غير شك قلب الأولويات: ليس المقصود اختزال النص إلى إنجازه اللساني، ولكن المقصود هو سؤال هذا الإنجاز فيما يتعلق بالعناصر التي تشهد على «إنشاء النص». ولقد يتطلب هذا هجر مفهوم «القواعد النصية» نفسه. فإذا وجدت معايير للنصية، فإنها على أكثر تقدير معايير «للقبول». وإن معايير القبول هذه إنما يحددها

بشكل واسع سياق المقام للإرسال وللتلقي. وهكذا، يجب على اللسانيات النصية أن تخلي المكان للتداولية النصية (بروير 1974).

وهناك كثير من الأعمال الحديثة التي تجد مكانها في منظور تداولي: إنها إذ تعطي مكاناً مهماً للواسمات اللسانية النصية (والتي يلخصها عموماً التماسك النصي)، فإنها تنطلق من الفكرة التي تقول إن النصية لا تنتج عن استعمال اللغوريتم القاعدي، ولكنها نشاط سيروري يخضع لقيود ذات نظام إداركي وتواصلي في جوهرها. وتمثل هذه الحالة الأعمال التي تجد مكانها في إطار ما نسميه «العلوم الإداركية». وهكذا، فإن بوغراند ودريسلير (1981) يعرِّفان النصية بوصفها نشاطاً لحل القضايا. وإنه لا يزال الوقت مبكراً لكي يدلي المرء بحكم حول قيمة المقاربة الإداركية التي تتصوّر النصية بالتماثل مع السيرورات المدروسة في الذكاء الاصطناعي. وهكذا، فإن وجود السيرورات الذهنية للنصية، والتي من المفروض أن تكون النصوص مُنتَجَة من خلالها، تظل نصية افتراضية بشكل واسع، ووحده تقدُّم علم النفس الإداركي يسمح باختيار الصحة المحتملة للنموذج. ومن جهة أخرى، فإن التحاليل التي أنجزت في هذا الإطار تعالج التوليد النصي على مستوى السيرورات الإدراكية السابقة على السيرورات اللسانية بدل المعالجات اللسانية المخصوصة. وما دام هذا هكذا، فإننا لا نزال عملياً نجهل كل شيء حول الطريقة التي يترتب فيها العلاج الإدراكي الماقبل لساني والمعالجة اللسانية في الدماغ. ويمكن القول إن معظم التصورات التي تطورت في إطار المقاربة الإداركية لا تزال افتراضية إلى هذه اللحظة.

وبعد هذا، فإنه لمن الممكن تسجيل بعض النقاط المركزية التي

يجب على كل نظرية للنص أن تعالجها لكي تستحق اسمها:

1 ـ «التماسك» (انظر هاليدي وحسن 1976). يشير المصطلح إلى الأدوات الكلامية التي تسوس العلاقات المتبادلة بين التراكيب الضمن جملية أو بين الجمل، ولا سيما الاستبدالات التركيبية التي تحافظ على هوية المرجع، ولكنها تحافظ أيضاً على التوازي، وعلى التكرار أو على الحشو. ويعد تماسك الجلمة المنتقلة جزءاً مباشراً من التحليل النصي. وكثير من الدراسات قد تمّ تكريسها لتكرار الصدارة، وللإلماع، وللربط (انظر مثلاً هارويغ 1968). ويعد عمل هذه الفئات على كل حال عملاً معقداً: إن الضمائر الانعكاسية (لقد اشتكت)، والإلماع (لأنه لم يتغط، فقد أصيب بول بالرشح)، وروابط التبعية ليست ممكنة وجوداً إلاّ في داخل الجمل (انظر غيليش وريبل 1974)، بينما تكرار الصدارة ومعظم الروابط (غير التابعة)، تعمل أيضاً بوساطة التماسك بين الجمل. ومن جهة أخرى، فبما أنها وسيط التماسك بين الجمل، فإن استعمال الاستبدال يبدو اختيارياً بينما تكون بعض الجمل استبدالية في مستوى الجملة الضمني: يستطيع المتكلم في المستوى الضمني للجملة أن يختار بحرية بين التضمير وإعادة التضمير، وإن كانت إعادة التضمير تتضمن غالباً ثقلاً معيناً، وهذا يعني أنها تمتلك إذن درجة ضعيفة من القبول، ولا تعطي مكاناً لعدم القاعدية بالمعنى الدقيق للكلمة. ويشير هذا، كما يبدو، إلى أن العنصر نفسه يمتلك مقاماً مختلفاً وذلك تبعاً لكونه يعمل بوصفه عنصراً قاعدياً (على مستوى الجملة) أو بوصفه عنصراً من عناصر التماسك النصي (بين الجمل). ولقد نزعم أحياناً أن تكرار الصدارة والإلماع يعطيان معياراً سلبياً للوحدة

النصية. فالسلسلة اللسانية التي تبدأ بتكرارات للصدارة أو التي تنتهي بالإلماعات، فإنها لا تشكّل وحدة نصية، اللهم إلاَّ إذا كانت هذه العناصر مشبعة بعناصر نصية موازية (مثل السياق المقامي) (انظر بليت 1975، ص 60). وفي الواقع، ليس المقصود معياراً مطلقاً: نحن نقبل في حالة النصوص الأدبية خرقاً لهذه القاعدة.

2 ـ «الانسجام». إنه لا يتعلق بمستوى التحقق اللساني، ولكنه يتعلق بالأحرى بتصور المتصورات التي تنظم العالم النصي بوصفه متتالية تتقدم نحو نهاية (آدام 1989): يضمن الانسجام التتابع والاندماج التدريجي للمعاني حول «موضوع للكلام». وهذا يفترض قبولاً متبادلاً للمتصورات التي تحدد صورة عالم النص المصمم بوصفه بناء عقلياً. ويمكن للروابط بين المتصورات أن تكون من طبيعة مختلفة: سببية، غائية، قياسية، إلى آخره. ويبدو من جهة أخرى أن العلاقات بين المتصورات لا تنشطها دائماً التعابير اللسانية الفوقية، ولكنها تستلزم دائماً اللجوء إلى الاستدلال. وتمثل هذه الحالة الضمنيات غير المفترضة مسبقاً والتي ـ على عكس المفترضة مسبقاً تشكل جزءاً من المعنى اللساني المحض ـ تنتمي إلى المستوى النصي. ولقد كان النموذج النصي الذي درس الانسجام فيه بشكل معمق هو القصة. فاستخدام المتوالية السردية يعد بالفعل حالة خاصة من حالات الانسجام النصي.

وإن مشكلة الحدود بين التماسك والنصي (الذي تحققه أدوات لسانية محضة) والانسجام النصي (الذي يستخدم سيرورات إداركية غير لسانية) مشكلة معقدة. وهكذا، فإننا إذا تبعنا متصور المحاجة الذي اقترحه آنسكومبر وديكرو، ولا سيما الفرضية التي تقول إن

معنى الكلمات في معظمه تحدده طرق الاستمرار الاستدلالي التي تجعله ممكناً. وذلك لأنه من المحتمل أن عدداً معيناً من الوقائع النصية التي نعدها عموماً جزءاً من الانسجام، تستطيع أن تفسر بمصطلحات التماسك، أي مصطلحات لسانية محضة.

3 ـ «القصدية والقبول». يعد كل نص بنية قصدية. وهو بوصفه كذلك يخضع لمعايير من القبول. ولقد درست الاستدلالية القصدية أيضاً في إطار نظرية أفعال اللسان (أوستان، وسيرل): إن الأفعال القولية، خلافاً للعبارات التي تستخدم في تحقيقها، لا تمثل وقائع لسانية ولكن تداولية، وهي بهذا تدخل في حقل التحليل النصي. وتعد تحليلات غريس الخاصة بأقوال المحادثة إلى يومنا هذا المحاولة الأكثر أهمية، ذلك لأنها تهدف إلى استخراج معايير للقبول الاستدلالي. والسبب لأن أقوال المحادثة، إذا كانت تتجه إلى المتكلم، فإنها تعمل أيضاً على تحديد الشروط التداولية التي يقوم من تحتها خطاب مؤهل لكي يعد المتكلم مقبولاً. وتنتمي معايير القبول بدهياً إلى مقامات التواصل، وهو يختلف تبعاً لأجناس الاستدلال.

4 ـ «الاختلاف الجنسي». لا يعرف التحليل النصي أن يتجنب التنوع الواسع إلى أكثر ما يمكن من أجناس النصوص المدروسة. وكما قال باختين من قبل (1984): «إننا نتعلم أن نقولب كلامنا في صيغ الجنس. ونحن إذ نسمع كلام الآخر، فإننا نعلم مباشرة، ومن الكلمات الأولى، أن نستشعر الجنس، وأن نحرز الحجم. . .، والبنية التوليفية المعطاة، وأن نتنبأ بالنهاية. . .». وإن غياب الوعي بخصوصية جنس النصوص ليعد مسؤولاً. وذلك لأنه في عدد من

التحليلات النصية التي من المفترض أن يكون موضوعها هو تبادل المحادثة، فإن عينات الدراسة تتمثل في الحوارات المستخلصة من القصص الأدبية. وإن هذه الحوارات، إذ تكون بعيدة عن نصانية المحادثات، فإنها مثل هذه النصوصية، وإن مبادئها التنظيمية ليست بكل تأكيد متطابقة مع تلك التي تسوس محادثة فعلية. والسبب لأنها في جزء منها على الأقل، تخضع لقيود مرتبطة بنشاط بناء هذا التمثيل.

5 ـ «شعرية النص». يوجد على الأقل ميدانان للنشاط الكلامي كان لسانيو النص قد أهملوهما عموماً بينما نصادف فيهما شروطاً للملاحظة غنية على نحو خاص وذلك بالنسبة إلى دراسة التكوين النصي: إن المقصود هو الأدب الشفاهي، وعلى نحو أكثر دقة هذا الجزء من الأدب الشفاهي حيث يكون للتوليف مكان خلال الأداء، ومثال ذلك النصوص الأدبية الطليعية (ملاحظات، مخطوطات تحضيرية) كما حللتها دراسات التكوين. وإن المقصود بكل تأكيد هو نموذجان خاصان من نماذج النصوصية، وإننا لا نعرف أن نعمم انطلاقاً منهما. ولكن بما أننا في الحالتين نمتلك حالات نصوصية مضاعفة وتحيل إلى المشروع النصي نفسه (الأداءات المختلفة للشاعر المنشد نفسه، والحالات للمخطوط نفسه)، فإننا نمتلك آثاراً مباشرة للإبداع النصوصي، وهذه ليست هي الحال بالنسبة إلى معظم الأنشطة النصوصية الأخرى (حيث ننفذ إلى حالة واحدة، هي الحالة النهائية). ومن جهة أخرى، فإنه ما دام كل نشاط نصوصي يتسجل في إطار جنس استدلالي خاص (محدد تداولياً)، فإن مضاعفة الدراسات التفصيلية للأجناس الخاصة يجب أن يسمح تحديداً

بتجنب التعميم المسرف الذي لم تكن نظريات النص سوى نظريات معتادة عليه جداً.

- R. Harwege, Pronomina und Textkonstitution, Munich, 1968; E. Lang, «Über einige Schwierigkeiten Beim Postulieren einer Textgrammatik», in F. Kiefer et N. Ruwet (eds.), Generative Grammar in Europe, Dordrecht, 1973, p. 284-314; D. Breuer, Einführung in die pragmatische Texttheorie, Munich, 1974; M. Halliday et R. Hasan, Cohesion in English, Londres, 1976; E. Gülich et W. Raible, Kinguistische Textmodelle, Munich, 1977; R. de Beaugrande et W.U. Dressler, Introduction to Text Linguistics, Londres, 1981; J.-C. Anscombre et O. Ducrot, L'Argumentation dans la langue, Bruxelles, 1983; M. Bakhtine, Esthétique de la création verbale, Paris, 1984; J.-C. Anscombre et O. Ducrot, «Informaticité et argumentativité», in M. Meyer (ed.), De la métaphysique à la rhétorique, Bruxelles, 1986; J. M. Adam, «Pour une pragmatique linguistique et textuelle», in. C. Reichler (ed.), L'Interpretation des textes, Paris, 1989; O. Ducrot, Dire et ne pas dire, 3[e] éd., Paris, 1991.

النص: بنى ووظائف
مدخل أولي إلى علم النص(*)

تون آ. ڤان ديك

1 ـ مدخل

لكي يجيب المرء بجدية عن السؤال ما هي المميزات الخاصة التي تمتلكها النصوص الأدبية، يجب أن يسأل نفسه في المكان الأول ما هي مميزات «النصوص واستخدام اللغة عموماً».

سنحاول في بعض الصفحات أن نحيط، مختصرين، بالمميزات الأساسية للنصوص[1]. إذ ليس المقصود فقط أن نستخلص هنا المميزات «الداخلية» للنصوص، أي أن نستخلص البنى المختلفة التي تحتوي عليها، ولكن أن نستخلص أيضاً المميزات «الخارجية» لهذه النصوص أو، بكلمات أخرى، أن نستخلص «الشروط» التي يخضع

(*) عن كتاب: Théorie de la littérature وهو لمجموعة من المؤلفين.

(1) لهذا المدخل، بالفعل، كما يبيّن ذلك عنوانه الفرعي، سمة جد أولية. فهو موجه بالدرجة الأولى إلى طلاب السنة الأولى والثانية من كلية الآداب، وإلى طلاب في العلوم الاجتماعية وإلى مهتمين آخرين. وإننا لا نفترض عند القارئ إلاّ معرفة بسيطة ببعض المتصورات اللسانية. وبالنسبة إلى مراجع بيبليوغرافية إضافية تتعلق بعلم النص، فإننا نحيل القارئ إلى كتب متخصصة مذكورة فيما سيأتي.

لها ظهورها في سياقات خاصة، كما تخضع لها وظائفها وتأثيراتها في هذه السياقات. وسيكون المقصود أيضاً هو تحديد «العلاقات الموجودة بين النص (بنية النص) والسياق.

وتُعد النصوص (وسياقاتها) موضوعاً لبحوث وتعليم في أكثر من علم. فنحن ندرس، بالإضافة إلى العلوم اللسانية والأدبية، أيضاً النصوص في علم النفس، وعلم الاجتماع، والفلسفة، والأنتروبولوجيا، واللاهوت، وفي العلوم القانونية والتاريخية. وإنه لمن البدهي أن وجوهاً أخرى للنصوص، في مختلف هذه الأمور، هي التي تشكل موضوع الدراسة. ويمكن صب الفائدة، من جهة أخرى، على بعض نماذج النصوص أو على بعض المميزات الخاصة للسياق النفسي أو الاجتماعي.

ومع ذلك، فإنه من الممكن دراسة النصوص بشكل تتداخل فيه العلوم، ومثال ذلك حين نحلل المميزات العامة أكثر والتي تمتلكها النصوص واستعمال اللغة. وإن هذا التحليل إذ ينجز هكذا، فإنه سيكون من الممكن لنا فيما بعد أن نفحص عن قرب إلى أي درجة تستطيع النصوص أن تختلف بنية ووظيفة. وإن هذه المقاربة للنصوص، ولسمة العلوم المتداخلة والأكثر عمومية، قد تنبأ بها علم النص[2].

---

(2) وإن كنا قد استطعنا أن نرى ظهور عدد من الكتب المختصة في ميدان علم النص، فإنه لا يوجد في الواقع سوى عدد محدود من المداخل الجيدة أو من الخلاصات، وخصوصاً ما يتعلق بالمداخل ذات نموذج تداخل العلوم. وإن واحداً من أفضل المداخل، في هذا الجنس، هو من غير ريب مجموعة مقالات دريسلير (1977).

ثمة مدخل نيرلندي (ومن المحتمل جداً أن يترجم إلى الألمانية والإنكليزية) كتبه =

ونظراً لطبيعة موضوعه، فإن علم النص لا يفوته أن يتجاوز إطار كلية الآداب. ومع ذلك، فإننا نضعه هنا إلى جانب «اللسانيات» و «علم الأدب». بيد أن ميدان علم النص يعد أكثر عموماً من ميدان علم الأدب، لأن هذا الأخير لا يهتم، مبدئياً، إلاّ بالنصوص الأدبية. وبما أن النصوص، كما سنرى ذلك فيما بعد، تمثل أشكالاً خاصة من أشكال استعمال اللغة، فإن ميدان علم النص يغطي جزئياً ميدان اللسانيات. وإذا كان ذلك كذلك، فإن هذا الأخير سيتعلق قبل كل شيء بدراسة الجمل (وبمكوناتها) وسيهتم بشكل رئيس بإعداد مبادئ القواعد، في حين أن علم النص سيدرس عبارات اللغة في كليتها، وسيدرس الأشكال والبنى الخاصة بها والتي لا يمكن للقواعد أن تضعها.

2 ـ مبادئ التحليل النصي

سنستبدل بالسؤال الساذج «ما النص؟» سؤالاً آخر، وسنحاول أن نحمل إليه جواباً: «كيف نحلل نصاً؟».

وسيكون مثل هذا التحليل نظرياً كما سيكون عملياً، أي سيكون وصفياً أو تفسيرياً. وعندما نتكلم عن بعض المميزات التي يملكها

= فان ديك (1978 A). وأما فان ديك (1978 b)، فهي نسخة أكثر إعداداً حول بعض النقاط من هذا المقال.

ويمكن أن ينظر إلى كتاب شميد (1973) بوصفه واحداً من أوائل المداخل إلى علم النص، وإنه ليستحق أن يقرأ دائماً وإن كان يحدد نفسه بشكل رئيس على وجوه علم النص التي تعد جزءاً مباشراً من اللسانيات ومن نظرية الأدب. وإننا لنحيل بهذا الخصوص إلى البيبليوغرافيا آخر الفصل. وبالنسبة إلى المداخل والمجموعات في الفرنسية، انظر الإشارة رقم 4.

كل نص عموماً، أي عندما نتكلم مثلاً عن تماسكه، فإننا نصوغ حينئذٍ تأكيدات نظرية. ولكن عندما نذكر عدداً معيناً من المميزات المتعلقة بنص خاص أو بمجموعة من النصوص المحددة مسبقاً، فإننا نصوغ تأكيدات وصفية. وهكذا، فإننا نستطيع مثلاً أن نقدم بعض الأقوال عن بنية النص الدعائي عموماً، ولكننا نستطيع أيضاً أن ندرس أيضاً نصاً دعائياً بشكل خاص. وبالإضافة إلى مثل هذه المقاربة النظرية والوصفية، فإننا نستطيع أيضاً أن نطبق نتائج هذين النموذجين من نماذج التحليل، النظري والوصفي: فلنفكر مثلاً في الإعداد لتعليمات من أجل إبداع نصوص دعائية موجهة إلى محرر مكتب للدعاية أو أيضاً عندما نريد أن نفسر للطلاب عمل النصوص الدعائية بهدف تسليحهم ضد التلاعبات التي يمارسها كل نص دعائي.

وإن المقصود، في هذا المقام الأخير، هو السماح، على قاعدة المعرفة النظرية والتجربة العملية لوصف النصوص، بتطبيق هذا الوصف في مقامات اجتماعية، مثلاً في الصف، وفي المصنع، وفي وسائل الإعلام، أو في إطار المساعدة الاجتماعية والنفسية.

ولكن يجب أن نلاحظ مباشرة أن هذه الضروب الثلاثة من التحليل، هي ضروب ثلاثتها ضروري: إنه من غير أساس نظري، فإن الوصف الواقعي يعد مستحيلاً. وكذلك فإنه من غير هذه المكتسبات النظرية الوصفية، فإننا لن نعرف أن نجري تطبيقاً. والعكس صحيح أيضاً، فإنه لا معنى لإنشاء نظرية لا تستطيع، في وصف، أن توضع على محك الامتحان بشكل تجريبي لا يكون على قاعدة تطبيق ملائم من منظور اجتماعي. فعلم النص، كما هو كل

علم آخر، ليس إذن، أو على الأقل ليس فقط «فناً»، ولكنه أيضاً ضرورة اجتماعية.

وقبل أن نذهب إلى تحليل النصوص وسياقاتها، فإننا سنستشهد بادئ ذي بدء بعدد معين من «المبادئ العامة للتحليل النصي»[3]. وتتطابق هذه المبادئ جزئياً مع مبادئ اللسانيات العامة، كما تتطابق جزئياً مع مبادئ العلوم الاجتماعية. وبالإضافة إلى هذا، فإننا نقول مجدداً إنه يجب على هذه المبادئ العامة أن تمتلك وظيفة في إطار الأهداف العامة لعلم النص وهذه أهداف كنا قد قدمناها بشكل موجز في فقرة سابقة: إنه إعداد لمعرفة ملائمة، ولفهم، ولتطبيق في ميادين استعمال اللغة والتواصل.

من غير ادعاء بالإحاطة، سنسمي المبادئ التالية بغية التحليل النصي:

أ) تستعمل النصوص دائماً في سياق خاص: يتطلب تحليل النص وفهمه في النتيجة تحليلاً متزامناً للسياق وفهمه.

ب) يعد التحليل (النصي و/أو السياقي) إنتاجاً ـ وهذا يعني إذن أنه يعد في ذاته نصاً ـ «الذات مُحلِّله»: إن مثل هذا التحليل ليس نتيجة للمميزات الموضوعية الملاحظة للنص وللسياق إذن فقط،

---

(3) بالنسبة إلى صيغة مفصلة بالتحليل النصي، منظوراً إليه بإدراك مختلف إلى حد ما عن إدراكنا، ومركزاً بشكل أساسي على نظريات الأدب، انظر من بين مراجع أخرى، إلى تيزمان (1977).
ليست المبادئ التي اقترحناها كافيه بكل تأكيد، ولكنها تلخص عدداً معيناً من المميّزات العامة للسانيات البنيوية وللسانيات التوليدية بالتوليف مع بعض المفاهيم الأولية للإبيستيمولوجيا وللعلوم الاجتماعية.

ولكنها أيضاً وخصوصاً «بناء» (عقلي) لمميزات «تنسبها» الذات المحللة، بشكل تفاعلي، إلى النص أو إلى السياق. وإن هذا ليصح بالنسبة إلى القارئ أو المستمع الذي يقترب حدساً من النص، كما يصح بالنسبة إلى الباحث العلمي.

ج) يعد التحليل، كما قلنا ذلك من قبل، نصاً أو أيضاً ما نسميه «النص ـ الواصف» والذي يجب أن يولد في النتيجة وأن يفهم في لسان معين وسياق تواصلي معين. وهذا يعني أنه يجب على التحليل إذن أن يلبي الضوابط التواضعية للجماعة التواصلية المعنية بهذا الأمر. وهكذا سيتوجب على التحليل العلمي أن يلبي ضوابط «التواصل العلمي» ومعاييره. وإن أمراً كهذا ليستلزم، من بين أشياء أخرى، أن يكون التحليل قابلاً للفهم، وأن يكون في مقدوره أن يعيد إنتاج نفسه، وأن يكون أيضاً واضحاً ونسقياً قدر الإمكان، وأن يكون مؤسساً نظرياً، وأن يكون أخيراً متجهاً نحو قضايا وأهداف مطروحة بشكل مسبق.

د) تمتلك النصوص ضروباً مختلفة من المميزات. وإنه لمن الملائم إذن تمييز مستويات مختلفة من التحليل. وسندرس في كل مستوى من مستويات التحليل «البنى» المائزة لهذه المستوى. وسيأخذ هذا مكاناً في مختلف الميادين النسبية أو النظريات النسبية لعلم النص. وستقيم مستويات التحليل هذه، في إطار «وصف نصي أكثر اندماجاً»، علاقة بعضها مع بعض. ويمكن لكل مستوى من هذه المستويات أن يرتبط، بشكل مستقل أو غير مستقل، بمميزات سياقية معينة.

هـ) وسنميز بالطريقة نفسها، في تحليل السياق، ضروباً مختلفة

من السياق: سنقيم بشكل عام تمييزاً بين سياق تداولي، وسياق نفسي (إدراكي وعاطفي)، وسياق اجتماعي ـ ثقافي حيث تأخذ السياقات التاريخية والسياقات الاجتماعية الاقتصادية مكانها.

و) يتمّ صنع الوصف البنيوي للنصوص والسياقات بمصطلحات مثل الفئات، والوحدات المنتمية إلى هذه الوحدات، وكذلك بمصطلحات الضوابط، والمواصفات أو الاستراتيجيات التي تحدد العلاقات بين الفئات، وذلك مثل الطريقة التي تستطيع فيها هذه الفئات أن تتوالف بها فيما بينها في النص.

3 ـ متصور «النص»

يمثل تحديد ما تكونه مميزات النصوص المَهَمَّةَ عينها التي يضطلع بها علم النص: إنه ليس من الممكن إذن بالنسبة إلينا من حيث المبدأ أن نعطي تعريفاً عن مفهوم النص. ومع ذلك، فإنه يبدو لنا ضرورياً بالدرجة الأولى أن نحدد «ما نفهمه حدسياً من كلمة نص». فنحن إذ نحدد هكذا «موضوع» علم النص، فإننا نستطيع أن ندل بشكل أكثر دقة ما هي «المهمات» و «القضايا» الخاصة بهذا النظام العلمي.

فلنحدد، أولاً، بأننا نرى «نصاً» النصوص «المتكلم بها» والنصوص «المكتوبة» (المطبوعة)، وإن كنا في اللغة الجارية نستعمل الكلمة «نص» جوهرياً بالنسبة إلى النصوص المكتوبة أو المطبوعة.

ثم إننا نرى النصوص بوصفها «صيغاً» خاصة لـ «عبارات» اللغة. وإن هذا ليعني في المكان الأول أن نصوص اللغة الطبيعية

تشكل الموضوع الأساس لعلم النص، وليس للنصوص التي تُعد جزءاً من أنساق أخرى «علاماتية» (الشُرع) مثل أنساق الموسيقى، والصورة، والسينما، والرقص، والحركة، إلى آخره. وإنه لمن الممكن أحياناً أيضاً نعت التواصل المكتوب بلغة اصطناعية بمسمى النص، ومن ذلك مثلاً الرياضيات، والمنطق، أو لغة الإنسان الآلي (الحواسيب).

وإن هذا ليعني أيضاً، في المكان الثاني، أننا لا ننظر إلى أي عبارة في لغة طبيعية بوصفها نصاً. وسنرى فيما بعد أن أي سلسلة من الكلمات أو من الجمل لا تتناسب دائماً مع مفهومنا الحدسي عن النص. ويجب علينا، بقول آخر، أن نقيم تمييزاً بين عبارات نصية وعبارات غير نصية.

يحيل المتصور الحدسي للنص، غالباً، إلى عبارات (إلى سلسلة من العبارات) ذات «طول» معين، ومثال ذلك الخطاب المكون من عدد من الجمل، وإننا، في إطار إعادة البناء النظري لمتصور النص، لا نحترم مع ذلك هذا التحديد: قد يستطيع النص، على نحو جيد، أن يتألف من جملة واحدة أو حتى من كلمة واحدة، وذلك كما في الأمر: «تعال».

وإنه لمن الضروري، مع ذلك، أن نحدد حدوداً معينة لمتصورنا عن النص. ويمكننا أن نتصور تحديد العبارات لمستخدم اللغة إزاء العبارات السابقة أو اللاحقة. ولن يكون هذا التحديد من غير أن يطرح بعض المشاكل. ذلك لأن كل عبارة في الممارسة تساهم في نوع من «الاستمرارية» الزمنية: العبارة تكون مكتوبة أو ملفوظة «خطياً»، وتمتلك «وحدة» معينة. وتصلح هذه «الوحدة»

أيضاً بالنسبة إلى مستخدم اللغة (المتكلم والسامع)، كما تصلح بالنسبة إلى المنظِّر: يجب أن نحدد في النظرية بأي طريقة تستطيع العبارة أن تصلح بوصفها وحدة بالنسبة إلى مستعمل اللغة.

وسنرى، فيما بعد، أن المعيار الأكثر أهمية لتحديد وحدة النص هذه، إنما يخص «مضمونها»: يجب على النص، بقول آخر، أن يكون «متماسكاً» لكي يشكل وحدة. ونحن، من جهة أخرى، إزاء معيار وظيفي: يمكن للنص أن يؤوَّل بوصفه وحدة، إذا مارس، منظوراً إليه بوصفه كلية، وظيفة محددة: ستوصف العبارة النصية، فيما سيلي من هذا العمل، غالباً بوصفها إنتاج «ذات متكلمة وحيدة»، أي بوصفها إنتاج مخاطب أو ناسخ. ولا يكون هذا التقييد من طرح بعض القضايا ومن غير أن يبدو، بالإضافة إلى هذا، جد خصيب: سنميل للمرة المئة لكي ننظر إلى بعض الحوارات، والمحادثات أو الأشكال التواصلية الأخرى، بوصفها نصاً فرداً وإن كانت هذه الخطابات، في جزء منها، من إنتاج عدد من المتكلمين. وفي مثل هذه الحالة أيضاً، فإن الاستمرارية، وتماسك الوظائف ومضمون النص الحواري المأخوذ بكليته، تؤدي دوراً محدداً في مطابقة الخطاب بوصفه نصاً.

إنه على الرغم من أننا نمتلك المعايير التي تسمح لنا بتحديد متصور النص بشكل حدسي إلى حد ما، فستبقى حالات عديدة، كما هو بدهي، حيث يتبين أن تحقق النص بوصفه نصاً ليس أمراً ميسوراً. وهكذا، فإنه من غير شك أن بعض المتكلمين ينتجون، في بعض الظروف، نصوصاً غير متماسكة. وإننا سنتردد، في حالات أخرى، بين نص وحيد أو مجموعة من النصوص فيما يتعلق بخطاب

خاص: إنه ليس من الصعب عموماً أن نرى بأن القصة أو بأن الرواية تشكل نصاً وحيداً، ولكن هل الأمر هو نفسه بالنسبة إلى مجموعة من القصص القصيرة؟ إذ على الرغم من أنه يشكل موضوعاً وحيداً (مجموعة واحدة) فلربما نميل إلى النظر إليه بالأحرى بوصفه جمعاً من النصوص. وينطبق هذا على «نص» الموسوعة أو على نص المحادثة.

إنه على الرغم من أن التمييز بين نص، إذا أخذ بوصفه وحدة، وما هو غير نص ليس سهلاً إنشاؤه دائماً، فإن لدينا في معظم الحالات معايير نصية كافية، أو معايير سياقية لكي نضمن لأنفسنا أننا إزاء النص حاضرين. ونضرب مثلاً على ذلك ببداية النص ونهايته، أو ببداية المحادثة ونهايتها حيث تتمّ الإشارة إليهما على أنهما كذلك. وإننا سنرى على كل حال أن علاجات التماسك الداخلي والمائزة بالنسبة إلى النص لا تصلح إلى ما ليس نصاً أو لا تصلح بالنسبة إلى مجموع النصوص.

لقد تكلمنا حتى الآن عن متصور للنص حدسي إلى حد ما، حتى وإن كنا، فيما يخص بعض النقاط، قد وسعنا هذا المتصور (شاملين بذلك الخطابات الشفاهية والخطاب المكتوبة) أو على العكس من ذلك، كنا قد ضيقناه فيما يخص نقاطاً أخرى. وتبني النظريات العلمية للنص في الواقع متصور النص بعبارات نظرية. وبما أن كل نظرية، من حيث المبدأ، ليست سوى مقاربة عامة لموضوعات تجريبية، فإن المتصور النظري للنص لن يتلاقى إذن دائماً على نحو دقيق مع النصوص التي يتمّ إنتاجها وفهمها في أوضاع تواصلية فعلية: لقد أشرنا من قبل إلى أن عبارات المتكلم

ليست دائماً متوافقة مع ضوابط التماسك التي تصوغها النظرية. وأخيراً، فإننا نستطيع، في التواصل الأدبي، أن نتصور بأن ثمة ضوابط أخرى معمول بها.

4 ـ النص بوصفه تتابعاً من الجمل

وكما هو معهود أيضاً في اللسانيات بالنسبة إلى وصف الجمل، فإننا سنميز في التحليل النصي مختلف مستويات الوصف. وهكذا، فإننا نستطيع أن نصف شكل الوحدات الصوتية، وشكل الكلمات، والبنية الجملية، ومعنى هذه الوحدات المختلفة سواء كان ذلك في إطار الجملة، أم كان ذلك في إطار النص. وإن مثل هذا الوصف للعبارات الذي هو جزء من لغة خاصة، يعد معطى بمصطلحات القواعد. وأمّا المستويات التي تمت تسميتها سابقاً، فإن علم وظائف الأصوات يقوم بوصفها على التوالي في هذه القواعد، كما يقوم بذلك علم الصرف، والنحو، وعلم الدلالة.

لقد توقفت القواعد واللسانيات التقليدية غالباً عند حدود وصف الجمل بمصطلحات المكونات القاعدية التي جئنا على ذكرها. وأمّا في علم النص، فإننا نقوم بخطوة إلى الأمام ونستعمل وصف الجمل بوصفه أداة لوصف النصوص. وما دمنا سنتتبع هنا المكونات المعتادة للقواعد، وسنستعمل النصوص المستخدمة بغية وصف الجمل، فإننا سنستطيع أن نتكلم عن «قواعد النص»[4]. ولقد يعني هذا أن القواعد

---

(4) لقد صار عدد الدراسات الموجودة في ميدان القواعد النصية، والتي تشكل النواة البدائية للسانيات النصية ولعلم النص، هائلاً. ومن أجل خلاصة تاريخية عامة، انظر، من بين أشياء أخرى، مقال رييزر (1977) في مجموعة دريسلير التي سميت سابقاً. وثمة خلاصة أكثر قدماً كان قد أعطاها فان ديك (1972)، وفي هذه =

النصية تزود إذن الوصف ببنى «لسانية» لنص قائم في لغة خاصة. ولسوف نرى فيما بعد مع ذلك أن بعض البنى النصية الأخرى قد ترجمت نفسها مبدئياً إلى وصف بمصطلحات قواعد (نصية).

نستنتج مما سبق أننا نستطيع أن ننظر إلى عبارات نصية في الدرجة الأولى بوصفها «سلسلة من الجمل». وستسمى مثل هذه السلسلة «التتابع». ويكون مثل هذا التتابع منظماً. ولقد نجد أن بعض التتابعات تكون مقبولة، وأن بعضها الآخر لا يكون كذلك، ومثال هذا عندما تكون غير مفهومة. وإننا لننتظر من القواعد النصية، من بين أشياء أخرى، أن تحدد الشروط التي يجب على التتابع أن يملأها لكي يكون مقبولاً. فلنفحص مثلاً التتابعات التالية:

(1) Je suis allé au café. J'y ai pris une bière.

= الدراسة وضعت أيضاً المقترحات الأولى في القواعد النصية. ولقد أعيد تناول هذه المقترحات وتعديلها في فان ديك (A 1977). وانظر أيضاً بيتوفي (1971) بالنسبة لأول دراسة أحادية في ميدان القواعد النصية. ويجب أن نذكر أخيراً غريم (1975) والذي يبدي كتابه، المكتوب من وجهة نظر مختلفة، موقفاً أكثر استقلالاً إزاء الفئات الموجودة في القواعد. ويستحق، في محور استبدالي مقارن، أن نشير إلى كتاب لونغاكر (1977)، لا سيما وأن هذا الكتاب يقدم مكوناً وصفياً مهماً ويستند إلى ملاحظات من لغات غير غربية.

وأما كتاب هاليدي وحسن (1976)، فمركز على البنى السطحية للنصوص. وانظر، بالنسبة إلى دراسات أخرى، في ميدان قواعد النص ولسانيات النص، بيتوفي وريبزر (طبعة 1973)، ودريسلير (طبعة 1978)، والأعداد المتتابعة لـPapiere zur Textlinguistik (Buske Verlag, Hambourg). وانظر بالنسبة إلى مقارنة مختلف مناهج وصف النص فان ديك وبيتوفي (طبعة 1977).

انظر، بالنسبة إلى دراسات في الفرنسية، 13 «الألسنة» (تحليل الخطاب لـ ج. ديبوا وج. سامبف)، 26 «الألسنة» (القواعد التوليدية في بلاد اللغة الألمانية لـ «د. كليمان» و«ب. غرينيغ»)، 5 اللسانيات والعلاماتية (اللسانيات النصية الألمانية) 38 «اللغة الفرنسية» (تعليم القصة وتماسك النص، لشارول وبيتار).

(2) J’y ai pris une bière. Je suis allé au café.

(3) Je suis allé au café. La terre tourne autour du soleil.

(1) ذهبت إلى المقهى. تناولت فيه بيرة.

(2) تناولت فيه بيرة. ذهبت إلى المقهى.

(3) ذهبت إلى المقهى. الأرض تدور حول الشمس.

إننا نرى الجمل كما تتتابع في (1) تشكل تتابعاً مقبولاً: إننا نفهم معنى النص وننظر إلى التتابع بوصفه التعبير المقبول لعدد معين من الأحداث. وأمّا النظام المقدم في (2)، فإنه غير سليم. وإن هذا ليكون كذلك إذا قبلنا على الأقل أن الجمل في (2) تحيل إلى الأحداث نفسها التي تحيل إليها في (1). فعند قراءة الجملة الأولى من (2)، فإننا نصطدم مباشرة بمشكلة مرجع الضمير الظرفي « Y-فيه». وأمّا المثل (3)، فهو غير مقبول بالنظر إلى سبب آخر: إن معرفتنا بالعالم وباللسان تقول لنا إن الجملة الأولى والثانية لا علاقة لهما ببعضهما. وبقول آخر، فإن (3) تعد غير متماسكة. وسنحدد الآن نوع العلاقات التي يجب أن توجد بين الجمل لكي تستطيع أن تشكل تتابعاً مقبولاً للجمل.

آ ـ علم وظائف الأصوات وعلم الصرف

إنه على الرغم من أننا نقترح فحص العلاقات بين الجمل في إطار اختلاف مكونات قواعد النص، إلاّ أننا لن نكرس سوى لحظة قصيرة لوصف البنية الفوقية، أي إلى الصيغة الصوتية، صيغة الكلمات والبنى النحوية للجمل، ذلك لأن النص لا يمتلك على هذا المستوى إلاّ نادراً مميزات تختلف بشكل نسقي عن مميزات الجمل (المؤلفة).

ينظر إلى الوصف الصوتي للنصوص بوصفه تتابعات جملية. وهو لا يزال يعد في بداياته. ويجب على الفائدة في هذا الميدان أن تصب، من بين أشياء أخرى، على تحليل اتساق الأصوات، وعلى النبر، وعلى النغمة. وهكذا فإننا نرى أن الاتساق الصوتي للتتابع (1) هو غير الاتساق الصوتي للجملة المعقدة المؤلفة من العدد نفسه من الجمل للتتابع (1)، ولكنه مرتبط بحرف العطف (و). ويجب أن نلاحظ أيضاً استعمال الصيغة النغمية للضمير في بعض اللغات، وذلك كما في الجمل المتعاقبة في التتابع التالي للإنكليزية:

(4) I went to the pub. John went to the movies.

وفي مثل هذه الحالات، فإن التعبير «I» و «John» إذ يقعان في بداية الجملة فإنهما يستطيعان أن يأخذا نبراً أكثر مما هو موجود عندما تتمثل الجمل معزولة وتظهر فيها هذه الكلمات. فالأمر ليس تضاداً (إننا نستخدم في الفرنسية، في مثل هذه الحالات، ضمائر تابعة أو مؤخرة عن أخرى: (Moi, je... Jean, lui...). ويبدو مسبقاً أن المميزات الصرفية الصوتية للنصوص تُعد في معظم الأحيان «التعبير» عن العلاقات الدلالية «التحتية»، وهي علاقات سنعود إليها بعد لحظة.

ب ـ النحو[5]

إن النحو إذ يصف في المكان الأول بنية الجملة، فإننا نستطيع

---

(5) انظر، بالنسبة إلى تحليل المميزات النحوية النصية، دريسلير (1972)، حيث ظهرت له نسخة إنكليزية جديدة، كتبت بالتعاون مع روبير دي بوغراند، لونغمان، لندن في عام 1980. وانظر أيضاً بشكل رئيس هاليدي وحسن (1976)، وكذلك الفصول المتعلقة بهذه القضية في دراسات القواعد النصية المذكورة =

بذلك أن نعتقد للوهلة الأولى أن المكون النحوي لقواعد النص لن يُرى حاملاً إلاّ مهمات قليلة خاصة. وتبدو «بنية» تتابع الجمل قادرة أن توصف وصفاً كافياً بمصطلحات تسلسل خطي منظم وبسيط: (ج1، ج2. . . ج ن).

ومع ذلك، فإن الجمل التي تشكل جزءاً كاملاً من جمل متتابعة، تمتلك عدداً معيناً من المميزات النحوية التي لا تمتلكها الجمل المعزولة. فلننظر مثلاً إلى التتابع التالي:

(5) Je suis allé au café. Pas Jean. Lui voulait aller au cinéma.

أنا ذهبت إلى المقهى، ليس جان. هو يريد أن يذهب إلى السينما.

(6) A: C'est Jean qui a terminé la tarte?

آ: أيكون جان هو الذي أنهى الفطيرة؟

B: Non, pas lui, moi

ب: لا، ليس هو، أنا.

تعد الجمل الثانية من هذا التتابع غير كافية في ذاتها، وعلى الأقل من وجهة نظر نحوية. وإن هذا ليستلزم أن لا نفهمها إلاّ من جانب تأويل الجمل السابقة. وما كان ذلك كذلك، إلاّ لأن مفهوم «القاعدية» مفهوم نسبي في الواقع: يمكن للجملة أن تكون من منظور نحوي قاعدية تماماً في سياق جمل أخرى. وسنرى فيما سيأتي أن المقصود هنا هو مبدأ عام يعد صالحاً على المستوى الدلالي. وأمّا

= سابقاً. وأما بالنسبة إلى استعمال العبارات الخاصة بالنسبة إلى تحديد الفقرات والنصوص، انظر لونغاكر (1977).

ضرورة التحليل النحوي للعلاقات بين الجمل فلا تصلح فقط بالنسبة إلى تحليل الجمل الملتبسة، ولكنها تفرض نفسها أيضاً بالنسبة إلى الإسناد في بنية نحوية صحيحة في جمل مثل الجمل التالية:

(7) Pierre pensait avec un couteau.

يفكر بيير مع السكين.

(8) Henri a dit vers Les Champs-Élysées.

قال هنري نحو الشانزيليزية.

إن هاتين الجملتين الغريبتين إلى حد ما، لتعدان مع ذلك مفهومتين تماماً بعد جمل استفهامية من نوع:

«Dans quelle direction s'est enfui le malfaiteur?»

«في أي اتجاه هرب الشرير؟»

ما لم نحط علماً بهاتين الجملتين، فإننا لن نفهم أن المحددات الظرفية في (7) و (8) لا تخصص الأفعال التي تسبقها، ولكنها تخصص أفعال الجملتين السابقتين، وهي أفعال إذا خضعت لشروط معينة، فإنها لا تحتاج إلى أن تتكرر.

لقد ذكرنا للتوى بعض الأمثلة عن البنى النحوية التي يجب أن تدرس في إطار نصي. ويوجد، بالإضافة إلى هذا، سبب إضافي من أجل وصف البنية الجملية في إطار التتابعات: يعد عدد كبير من هذه التتابعات متعادلاً مع مميزات «الجمل المركبة». فاستعمال «ضمائر الإشارة العائدة» يعد مثلاً على ذلك: تحيل هذه الضمائر إلى «الأشياء» ذاتها التي تحيل إليها التعابير في الجملة أو عدد الجملة الذي يسبق. وبقول آخر فإن إعمال الضمائر يذهب خلف حدود الجملة.

إن تحول الجملة المركبة إلى جمل متتابعة، والعكس كذلك، ليعد في أغلب الأحيان الممكنة مثلما هي الحال في الأمثلة التالية:

(9) Je suis allé au café. Pierre est allé au cinéma.

أنا ذهبت إلى المقهى. بيير ذهب إلى السينما.

(10) Je suis allé au café, mais Pierre est allé au cinéma.

أنا ذهبت إلى المقهى، ولكن بيير ذهب إلى السينما.

ومع هذا، فإن الحالة ليست دائماً كذلك. فالتتابع مع (5) مثلاً لا يمكن أن يختزل إلى مجرد جملة لا أكثر. وإن الأمر لينطبق أيضاً على المتتابعات التالية:

(11) Donne-moi donc un morceau de pain. J'ai une de ces faims.

أعطني قطعة من الخبز إذن. فأنا عندي جوع شديد.

(12) Quelle heure est-il? Ma montre s'est arrêtée.

كم الساعة؟ لقد توقفت ساعتي.

يصلح هذا الأمر بالأحرى بالنسبة إلى النصوص الحوارية. ولسوف نرى فيما بعد لماذا هذا النوع من التتابع لا يستطيع أن يتحول إلى جملة وحيدة. وسنقول، لكي نختتم هذه الفقرة، يبدو أن مفهوم التتابع الجملي موافق بالنسبة إلى الوصف الملائم للعبارات اللسانية.

ج ـ الدلالة[6]

لم نعط من البنية الفوقية للنصوص سوى بعض الأمثلة. ولم

---

(6) تعد معظم الأبحاث في ميدان القواعد النصية ذات طبيعة دلالية. انظر من بين أشياء أخرى الكتاب المشار إليه سابقاً لفان ديك وبيتوفي (1977).

يكن هذا من غير سبب تماماً. وإنه ليبدو بالفعل أن المميزات الأكثر وسماً للنصوص تأخذ مكاناً بشكل رئيس على المستوى الدلالي، وكما سنرى ذلك فيما بعد، فإنها تأخذ مكاناً على مستوى تداولي. وبقول آخر، فإن التتابعات الجملية توصف بشكل رئيس بمصطلحات «العلاقات الدلالية» بين الجمل. ويمكن لهذه العلاقات أن تكون على ضربين على الأقل:

العلاقات «المرجعية» (أو «التوسمية»)

علاقات «المعنى» (أو «القصيدية»)

سنقول ترتبط الجملتان ارتباطاً «مرجعياً» الواحدة بالأخرى عندما يحيل عنصر أو عدد من عناصرهما المكوِّنة إلى عناصر (مراجع) هي نفسها تربطها بعضها ببعض علاقة تطابق، وتمثل هذا الجملتان الثانية والثالثة من التتابع (5) اللتان تربطهما علاقة مرجعية لأن «جان» و «هو» كلمتان تحيلان إلى شخص واحد.

ويمكن أن توجد من جهة أخرى علاقات للمعنى بين الجمل: يرتبط العضو الأول من الجملة (9) والجملة (10) بالعضو الثاني على مستوى المضمون بسبب علاقة المعنى الموجودة بين كلمة «المقهى» وكلمة «السينما» أو أيضاً بين التعبيرين «ذهب إلى المقهى» و «ذهب إلى السينما». وهما تعبيران يفهمان بوصفهما أشكالاً ترفيهية.

ويمكن بعد ذلك أن يكون مفيداً إنجاز تمييز بين العلاقات الدلالية الموجودة بين الجمل أو أعضاء الجمل المنظور إليها بوصفها كلاً، وبين العلاقات الدلالية الموجودة بين مكونات هذه الجمل أو أعضاء هذه الجمل. وهكذا، فإنه لمن الواضح أن العلاقة بين «جان»

و «هو» أو بين «مقهى» و «سينما» تحيل إلى علاقات موجودة بين تعابير معينة لجمل المتتابعة.

إنه لمن المهم جداً، مع ذلك، أن تقوم بين الجمل، المنظور إليها في كليتها، علاقة. وبالفعل، فإن علاقة بسيطة مطروحة بين التعابير لا تكفي:

(13) Jean m'avait offensé. Je ne suis donc pas allé à sa fête d'anniversaire.

لقد اعتدى جان عليَّ. ولم أذهب إذن إلى عيد ميلاده.

إنه على الرغم من أن الشخص «جان» الذي نحيل إليه في الجمل الثلاث من هذا التتابع، يبقى هو نفسه، فإن التتابع في ذاته ليس مقبولاً من أجل ذلك. فنحن نحس حدساً أن سبب عدم القبول هذا يكمن في أن الأحداث التي تحيل إليها هذه الجمل لا علاقة لها مع الأحداث الأخرى، وإن هذا ليكون على الأقل في غياب كل تفسير إضافي. ويجب على الجمل، بكلمات أخرى، أن تقيم في كليتها علاقة بعضها مع بعض، كما هي الحال في المثل التالي:

(14) Jean m'avait offensé. Je ne suis donc pas allé à sa fête d'anniversaire.

لقد اعتدى جان عليَّ. ولم أكن لأذهب إذن إلى عيد ميلاده.

وكذلك الحال في المثل (1). وتُعد الجملة الأولى، في الحالتين، «شرطاً» لظهور الجملة الثانية، أو إن الجملة الأولى بالأحرى تحيل إلى حدث يعد شرطاً ضرورياً لإنجاز الحدث الذي تحيل إليه الجملة الثانية. فنحن نجد في (1) أن الحدث الأول يجعل الثاني «ممكناً»، بينما نجد في (14) أن الحدث الأول يعد سبباً

للثاني. وتستطيع هذه العلاقات الشرطية بين الجمل/ الأحداث أن تكون ضعيفة السمة، وأن تجعل شيئاً ما ممكناً، أو أن تجعل سمته قوية، كما تستطيع أن تجعل شيئاً ما محتملاً أو ضرورياً.

وكما يمكننا أن نرى في (9) و (10) فإن جملتين/ حدثين تستطيعان أن تقيما علاقتين الواحدة مع الآخرى وذلك عندما تسمان بالتبادل الوضع نفسه: «ذهب إلى المقهى» و «ذهب إلى السينما»، تُعد الجملتان معاً وصفاً لنشاط ترفيهي بالنسبة إلى جان وبالنسبة لي. ويبدو ضمنياً أن ثمة افتراضاً بأن جان وأنا (هذا اليوم) قد خرجنا».

وعندما نتكلم عن العلاقات الدلالية بين الجمل لتتابع ما، فإن المقصود في النتيجة هو وجود علاقات بين معاني هذه الجمل ومراجعها. ولكي نقيم تمييزاً بين العلاقات الواسمة لـ «ظواهر السطح» والعلاقات الدلالية، فسنتكلم عن العلاقات بين «القضايا» (بين عناصر القضايا). وهناك سلسلة من القضايا يتم التعبير عنها من خلال جملة أو من خلال عدد من الجمل. ويمكننا أن نقول عن القضية إنها صحيحة أو خطأ. وبقول آخر، فإن القضية تحيل أو لا تحيل إلى حدث. وإن الواقع التاريخي الذي نعيش فيه إنما هو مجموعة من الحوادث، تسمى أيضاً «العالم الممكن»[7]. ونستطيع أن نتصور أن هذه الأحداث قد كان من الممكن أن تكون مختلفة جزئياً. ولقد يعني هذا إذن أنه توجد عوالم أخرى ممكنة. وإن

---

(7) إن متصور «العالم الممكن» الذي يأتينا من الدلاليات (المنطقية) الشكلية والتطبيقات التي أنجزت في الدلاليات النصية، لتتلقى شرحاً أكثر تفصيلاً في فان ديك (1977A) حيث سنجد أيضاً مراجع أخرى للأدب تتعلق بميدان الدلالة المنطقية.

الوقائع التي تحيل إليها الجمل المتعاقبة في التتابع، تنتمي غالباً إلى عالم واحد هو العالم الممكن نفسه (العالم الواقعي أو العالم المتخيل). فبوساطة أفعال مثل «زعم»، «حلم»، «تخيل»، وبوساطة روابط مثل «إذا»، «كما لو»، إلى آخره، فإننا نستطيع أن ننتقل من عالم واقعي إلى عالم ممكن، وفي مثل هذه الحالة، فإن الهوية المرجعية للمراجع في الجمل المتعاقبة، تستطيع أن تطرح أحياناً بعض القضايا: هل جان هو الشخص نفسه الذي يظهر في أحلامه عندما يحلم بنفسه؟ إن الأحداث التي تحيل إليها جمل التتابع لا تشكل فقط جزءاً من عالم ممكن ينظر إليه في «لحظة» معينة أو في «عصر» محدد. فالنظر إلى تحديد مثل هذا الوضع، فإنه من الممكن أيضاً تحديد «المكان» أو «الحيز» الذي تلد فيه الأحداث.

لقد ذكرنا عدداً معيناً من الشروط التي يجب أن يلبيها تتابع للجمل لكي يكون مقبولاً. وتتعلق هذه الشروط بـ «تماسك» التتابع. وبما أن المقصود هنا هو التماسك بين جمل تتعاقب في داخل التتابع، فإننا نستطيع أن نتكلم عن «تماسك خطي». وسنتكلم أيضاً فيما سيلي من هذا العمل عن «التماسك الإجمالي» للنص. ولقد نستطيع أن نقول الآن، باختصار، إن النص يكون موضوعاً للتماسك الخطي عندما تحيل الجمل الخاصة بهذا النص إلى أحداث ترتبط فيما بينها (بعلاقات شرطية بشكل رئيس). وتترافق هذه العلاقات بين الأحداث غالباً بعلاقات بين الأشياء، والمميزات، والأشخاص، أو الأفعال «المنتمية» إلى هذه الأحداث.

ولا يعبر هذا التماسك عن نفسه بالضرورة بشكل جلي عن طريق التسلسل (الخطي) للجمل. إذ يمكن أيضاً أن يبقى ضمنياً.

وإن هذا ليحدث مثلاً عندما تستلزم الجمل السابقة وجود قضية لا تحتاج إلى أن يعبر عنها في النص:

(15) Nous sommes allés à la plage. L'eau était froide.

لقد ذهبنا إلى الشاطئ. وكان الماء بارداً.

(16) Nous sommes allés au restaurant. La nourriture était mauvaise.

لقد ذهبنا إلى المطعم. كان الطعام سيئاً.

إنه على الرغم من أن في النصوص السابقة لم تكن هناك إشارة إلى «الماء» أو إلى «الطعام»، فإن هاتين الكلمتين تأخذان في الجملة أل التعريف. ويجب علينا في النتيجة أن نقبل بأن «معرفتنا بالعالم» تزودنا بقضية يعبر فيها عن العلاقات بين الشاطئ والماء، وبين المطعم والطعام. ويبدو في هذه الحالة أن الوصف الدلالي للنصوص لا يستند فقط إلى معنى الكلمات، ولكن أيضاً إلى القاعدة «الاوراكية». وإن هذه المعرفة بالعالم لتحيل خصوصاً إلى أوضاع، وأحداث، ومشاهد عادية أو منمطة. وإننا سنقول، بكلمات أخرى، عن نص في المقام الأخير إنه يكون متماسكاً عندما نؤوّله بوصفه «مجرى ممكناً للأحداث».

5 ـ المضمون الإجمالي للنص. البنى الكبرى

إننا لن نحلل نصاً فقط على مستوى تتابعات الجمل، ولكننا سنفعله أيضاً على مستوى إجمالي أكثر. ففيما يتعلق بالوصف الدلالي، فإننا سنميز لأجل هذا المعنى/ المرجع للجمل في تتابع من المعنى/ المرجع «للنص بما أنه يشكل كلاً» أو أيضاً المعنى/ المرجع من جزء كامل من النص.

إننا نعرف هذا المعنى الإجمالي تحت هيمنة «الموضوع». وإن المتصور النظري الذي سنستعمله لوصف هذا المعنى الإجمالي، أي موضوع النص، هو البنية الكبرى (الدلالية)[8]. ومثل كل بنية دلالية، فإن البنية الكبرى تتألف أيضاً من قضايا. وإن قضايا البنية الكبرى ـ أو ببساطة «القضايا الكبرى» ـ لتكشف عن الأحداث نفسها في مستوى «أعلى»، «أكثر تجرداً»، و «أكثر عمومية» أو «أكثر إجمالاً».

إننا نستطيع أن نكشف حدثاً بمساعدة القضايا: «ذهبت إلى المحطة»، «اشتريت بطاقة»، «ارتددت إلى الرصيف»، «صعدت إلى القطار». . . . ويمكن لهذا الحدث نفسه أن يعرض على مستوى عام أكثر عن طريق القضية «قمت برحلة في القطار». وإن هذه القضية الأخيرة تمثل في الوقت نفسه موضوعاً لقصة كانت قد قدمت فيها التفاصيل للرحلة في القطار. وبكلمات أخرى، فإنه بمقارنة جمل للنص، فسنجد أن كل أنواع التفاصيل كانت قد حذفت في البنية الكبرى ولم يبق محفوظاً فيها إلاّ المعلومة الأكثر «أهمية» والأكثر «توافقاً».

ويصطفي القراء في النص عناصر «مهمة» مختلفة، وذلك بالنظر إلى وظيفة معارفهم، ومصالحهم، ومهماتهم أو أحكامهم: تستطيع البنية الكبرى إذن أن تتغير من شخص إلى آخر. وسنلاحظ، على الرغم من هذه الاختلافات على مستوى «التأويل الإجمالي» للنص،

(8) لقد قدّم هذا المتصور عن «البنية الكبرى» وطوّر في عدد معيّن من الدراسات والكتب، مثل فان ديك (1972، 1977 A). ولقد أعيد تناوله بشكل مفصل ومتداخل علمياً في فان ديك (1980 A). انظر أيضاً كي جونز من أجل تحليل متصور «الموضوع».

اتفاقاً كبيراً نسبياً بين مستعملي اللغة، ومن غير هذا الاتفاق الذي تحدده تواضعات التواصل، فإن كل فهم ضروري لانتقال المعلومة سيكون مقصياً. فالبنى الكبرى تستطيع أن تختلف جزئياً من شخص إلى آخر، وإن مبادئ صياغاتها لا تقل عن ذلك.

تربط جمل النص البنية الكبرى بالقضايا المعبر عنها بوساطة ما نسميه «الضوابط الكبرى». وتحدد هذه الأمور الأكثر جوهرية إذن بعض التفاصيل وتختزل في النتيجة معلومة النص إلى الجوهري منها.

يمكننا أن نميز مستويات مختلفة في البنية الكبرى للنص: يمكن إيجاز الصفحة الأولى للقصة بقضية واحدة، ولكن البنى الكبرى، المصاغة من صفحة إلى صفحة، ومن فصل إلى فصل، فتستطيع بدورها أن تختزل، عن طريق الضوابط الكبرى، إلى قضايا كبرى ذات «نظام عالٍ». وإننا لنستطيع فعلاً أن نميز الموضوع في مقطع، والموضوع في فصل، وموضوع الرواية. وتسمى البنية الكبرى للرواية، منظوراً إليها في تمامها، «حكاية» الرواية.

وإليكم الضوابط الكبرى الأكثر أهمية:

آ ـ الحذف (أو الانتخاب)

وهو حذف في تتابع القضايا لكل القضايا التي لا تعد شروطاً لتأويل قضايا تالية في النص (أو: اختيار القضايا التي تُعد شروطاً للتأويل).

ب ـ تعميم

تعويض تتابع من القضايا بقضية تستلزمها كل قضية من قضايا

التتابع. مثال: «ماري تلعب بالكرة، جان يلعب بالكريات، ميشيل يلعب بالدمية...» ⟸ يلعب الأطفال بألعابهم.

ج ـ بناء

إنه تعويض تتابع من القضايا بقضية تحيل إجمالاً إلى الحدث نفسه الذي تحيل إليه قضايا التتابع في مجموعها. وللتمثيل، فبإمكاننا أن نتناول هنا للمرة الثانية مثل الرحلة في القطار الذي أعطيناه في الأعلى.

إن هذه الضوابط ـ المقدمة هنا بشكل مبسط تماماً ـ لا تستطيع أن تعمل إلاّ بالاستناد إلى معرفتنا بالعالم. فإذا كان ذلك كذلك، فإنه لا يمكن لرحلتنا في القطار أن تتم إلاّ إذا علمنا أنها تستلزم أن نذهب إلى المحطة، وأن نشتري البطاقة، إلى آخره، فنحن نستطيع أن نستبدل مجموع التفاصيل بمفهوم «الرحلة في القطار».

وتُعد الضوابط المقترحة مجردة أو نظرية إلى حد ما، فهي لا تقول شيئاً عن الطريقة التي يطبقها فيها المستعمل لحظة التأويل الواقعي للنص. وسنعود فيما بعد نحو هذه الوجوه الإدراكية لفهم النصوص.

ولقد رأينا أن متصور البنية الكبرى متصور نسبي. فالقضية لن تكون أبداً قضية كبرى في ذاتها، ولكنها ستكون على الدوام قضية إزاء القضية (الصغرى) التي اشتقت منها بوساطة الضوابط الكبرى. ولقد يعني هذا أن القضية نفسها تستطيع أن تكون قضية كبرى في نص ما وقضية صغرى في نص آخر. ألا وإن موضوع النص ليسمى غالباً في النص نفسه: وسيعبر في مثل هذه الحالة عن البنية الكبرى

في النص بوساطة «جملة موضوعاتية». وتوجد أيضاً طرق أخرى للتعبير أو «للإشارة»، ومثال ذلك البنى الكبرى التحتية للنص (عناوين، كلمات مفتاحية، مختصرات، إلى آخره).

6 ـ الترسيمة الإجمالية للنص. البنى الكبرى

سنهجر الآن مكوِّنات القواعد المستعملة من أجل وصف العبارات وذلك لكي ننشغل بوصف البنى النصية في نهايات النظريات غير القاعدية، وغير اللسانية. فلقد تطورت هذه النظريات انطلاقاً من البلاغة التقليدية، ومن الشعرية، ومن متغيراتهما المعاصرة مثل نظرية القصة، ونظرية المحاججة، إلى آخره.

وما دمنا قد جئنا إلى الحديث عن البنية الدلالية الإجمالية، فإننا سنقترح أولاً جنساً للبنى الإجمالية والتي سنسميها «البنى العليا»[9]. وإن هذه لتتعلق بالمضمون بصورة أقل من تعلقها «بتمفصله» الداخلي الإجمالي. فنحن نستطيع أن نتكلم عن «الأشكال النصية» أو عن «الترسيمات النصية». وإن النموذجين الأعليين الأكثر شهرة هما من غير ريب الترسيمة السردية وترسيمة المحاججة. وإنه لمن الواضح أن هاتين الترسيمتين هما، إلى حد ما، ترسيمتان مستقلتان عن المضمون (الإجمالي) للنص. والسبب لأننا نستطيع أن نستعمل الترسيمات السردية نفسها إزاء قصص تحيل إلى مواضيع تحيل

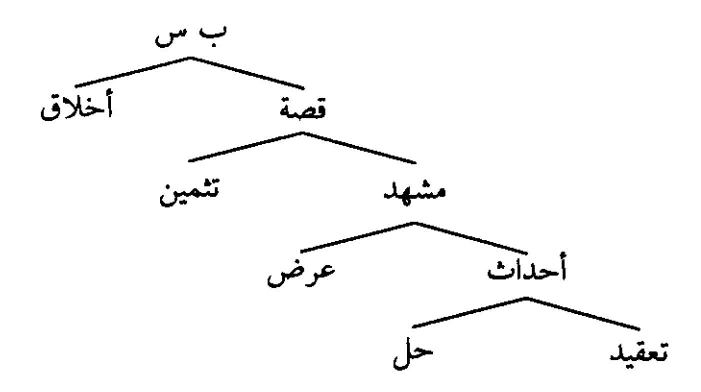
---

(9) إن متصور «البنية العليا» يعد جديداً، وقد درسه فان ديك، بالإضافة إلى أشياء أخرى، في (1980 A) بشكل عام أكثر ونظري أكثر. ولا تزال النظرية العامة للبنى العليا غير موجودة. غير أن الذي يوجد، على العكس من ذلك، نظريات نسبية مختلفة بالنسبة إلى نماذج محددة من النصوص مثل القصة.

تماماً. وإن هذا ليصلح أيضاً بالنسبة إلى ترسيمات المحاججة. وهكذا، فإن البنى العليا تمثل «نحواً» إجمالياً للنص بوصفه كلاً. وإننا سنصف هذه البنى مستعملين المصطلحات «فئات» و «ضوابط توليف» البنى العليا والنوعية التي نستطيع أن نقارنها بالمصطلحات المستعملة بالنسبة إلى الوصف النحوي للجملة.

يبين لنا نموذج الضوابط والفئات المطورة مع ذلك أن التحليل يمارس من الآن فصاعداً خارج إطار القواعد بالمعنى الدقيق. وهكذا، فإن القصة[10] تتألف من عرض متبوع بالتعقيد، وهو نفسه متبوع بالحل. ويكون هذا الحل عند الاقتضاء متبوعاً بالتثمين، وبعد ذلك بالأخلاق. وهناك فئات فرعية أخرى تعد ممكنة. وكذلك الأمر، فإن بعض الفئات، مثل التعقيد (وإذن الحل)، تستطيع أن تكون مكررة: نحن إذن إزاء ضوابط وفئات يمكن تكرارها. وتُعد البنية العليا، المحددة هكذا انطلاقاً من هذه الفئات، بنية «تراتبية»: يوجد التعبير على مستوى عال و «يصلح» بالنسبة إلى التعقيد كما يصلح بالنسبة إلى الحل. بينما الأخلاق، فتخص القصة في كليتها. ويمكن تمثيل الترسيمة القصصية على النحو التالي («ب س» تعني هنا بنية سردية):

(10) لقد استعيدت الفئات السردية المستخدمة هنا في جزء منها من لابوف ووواليتزكي (1977). ولقد وضعها فان ديك (1972) في علاقة مع تلك التي استخلصها التحليل السردي البنيوي الفرنسي. وانظر، بالنسبة إلى مشهد عام وبالنسبة إلى تحليل للنماذج السردية اللسانية للنص، غوليش وريبل (1977).



إنه على الرغم أن مثل هذه الترسيمة تصلح مبدئياً بالنسبة إلى كل نوع من أنواع القصص (الأولية) ويجب في النتيجة أن تكون مستقلة عن النص، فثمة بعض القيود، مع ذلك، تتعلق بالمضمون الإجمالي. وهكذا، فقد يبلغ التعقيد غالباً شكل حدث أو فعل له بطريقة أو بأخرى سمة غير متوقعة كأن تكون مهدَّدة، بينما سيكون الحل في معظم الأحيان نتيجة لفعل شخص من الأشخاص. وإن هذا ليعني مبدئياً أنه يجب على القصة أن تحيل إلى كائنات إنسانية (أو إلى حيوانات، أو إلى أشياء تتميز بميزات إنسانية).

إن الفئات أو الضوابط، التي تقارن بتلك التي جئنا على ذكرها، تشكل ترسيمات لنصوص «المحاجة» مثلاً أو «لمقالات علمية»(11). فالمحاجة تتألف مثلاً من سلسلة من المسلّمات التي يتبعها استنتاج.

---

(11) من بين العديد من المؤلفات المخصصة لبنية المحاججات، نفكر على وجه الخصوص في الدراسات التقليدية لتولمان (1958) وبيرلمان وأولبريخت تيتيكا (1958). وانظر كذلك العلامة رقم/9/ من الفصل السابق. وأما بالنسبة إلى بنية المقالات العلمية (وعلاقاتها بالبنية الكبرى)، انظر فان ديك (1977 b). وإنه لمن المستحيل هنا أن نذكر كل الدراسات التي تحيل إلى بنية نصوص أخرى.

وتستطيع هذه المسلّمات أن تكون ذات طبيعة متغيرة: وقائع، أخبار من العمق، اضطراد. ويجب على مقالات علم النفس أن تُعدَّ وفقاً لترسيمة إجمالية محددة بشكل دقيق. وأمّا مقالات الأخبار في الجرائد فتبدأ ـ بغض النظر عن العنوان أو العناوين ـ بخلاصة تعمل تزامنياً بوصفها مدخلاً، وتقدم بعد ذلك التفاصيل الجديدة المصحوبة أو غير المصحوبة بمعلومات إضافية وبأخبار سياقية.

وبقول آخر، فإنه إذ يكون للنصوص تردد مرتفع للظهور، وسمة تواضعية بارزة، وهي تلبي بعض المعايير، فإنها تستطيع أن تمتلك بنية ترسيمية عليا. وإن مثل هذه الترسيمة لا تؤدي فقط دوراً في «تنظيم» المضمون الإجمالي (للبنية الكبرى) للنص، ولكنها تحدد في الوقت نفسه «نموذج النص». وكما أن البنى الكبرى تؤدي دوراً مهماً، فإن البنى العليا تؤدي هذا الدور في المعالجة الإدراكية للنصوص (الإنتاج، الفهم، التذكر، إعادة الإنتاج).

لا تملك البنى العليا على الدوام بنية «عادية» أو «قانونية»، وذلك كما تحددها الضوابط. وتستطيع بعض الفئات، ممارسة، أن تحذف نفسها (مثل أخلاق القصة) أو يستطيع نظام ظهور بعض الفئات أن يتغير. ويتمثل هذا الجنس من التحولات في النصوص الأدبية خصوصاً. وإنه لمن الممكن في هذه النصوص أن تبدأ القصة بالحل وأن لا تقدم العرض والتعقيد إلاً فيما بعد.

إننا لا نستطيع أن نقول بيقين إن كل النصوص تمتلك بنية عليا تكون سمة لها. وتوجد من جهة أخرى بنى عليا لا تتعلق فقط بالمضمون الإجمالي للنص، ولكنها تستند إلى أفعال اللسان أو أيضاً إلى تتابعات أفعال اللسان، والمحادثة مثال على ذلك. وهكذا، فإن

المحادثة العادية تتألف غالباً من الفئات التالية: التحيات، المدخل إلى موضوع المحادثة، موضوع المحادثة، إغلاق لموضوع المحادثة، بداية إغلاق المحادثة، الإغلاق الفعلي، التحيات. وبالإضافة إلى ترسيمة النصوص، فإننا أعددنا هنا ترسيمة من أجل التفاعل (الحواري).

7 ـ أسلوب النص

إننا لنعلم أنه من الممكن القول عن الجمل وعن النصوص إنها تمتلك «أسلوباً» معيناً[12]. وإننا لنقصد بهذا المصطلح غالباً الوجوه المختلفة للنص. فنحن نتكلم عن أسلوب نص محدد عندما تضفي بعض البنى على هذا النص سمة «خاصة» أو عندما تجعل منه فرادة إزاء نصوص أخرى. وكثيراً ما تعزى هذه الخصوصية أيضاً إلى أجناس نصية، وإلى كتابات مؤلف معين، أو إلى نصوص ذات ثقافة معينة أو زمن معين.

---

(12) إن عدد الدراسات التي أنجزت في ميدان الأسلوبية هائل. ومع ذلك، تبقى النظرية الواضحة لمتصور الأسلوب (العبارات) محتاجة دائماً إلى إعادة نظر. ومن بين الدراسات التي تبدو لنا أنها أحسنها، سنذكر سيبيوك (1960)، شاتنان (1971)، دوليزيل وبيلي (1969). هاندريك (1976)، سانديغ (1978). وأما كتاب ساندل (1977) فيركز أكثر على الآثار الاجتماعية النفسية للنص وللاستعمال اللساني.

وللأسف، فإن معظم الدراسات الأسلوبية قد أنجزت في سياق دراسة النصوص الأدبية التي كان من تأثيرها أن الوجوه التواصلية واللسانية العامة للأسلوب كانت قد أهملت (راجع حول هذا الموضوع أنكفيست 1973 مثلاً). وأما التقاليد الفرنسية في الأسلوبية (بالي، جيرو، إلى آخره) فهي معروفة جداً، ولا تحتاج هنا إلى الذكر بشكل مفصل.

ويوجد في مركز متصور الأسلوب مفهوم «التغير». وبصورة عامة يمكن النظر إلى بعض المميزات بوصفها «ثوابت». وهذه هي حالة مضمون النص مثلاً. فإذا كان مضمون واحد معبر عنه بصورة متغيرة، وليكن ذلك مثلاً عن طريق الجمل أو الكلمات المختلفة، فسنتكلم عن متغيرات أسلوبية للنص.

ويمكن لهذا المتغير الأسلوبي أن يكون «مرغوباً فيه» أو «غير مرغوب فيه»، أو أيضاً أن يكون وظيفياً. وثمة عدد كبير من مميزات استعمال اللغة تتوارى عن رقابة الوعي. وهكذا، فإن لكل متكلم أفضليات شخصية معينة بالنسبة إلى شكل التعبير، مثل استعمال الكلمات وأبنية الجمل التي يمكن تحديد إمكان ظهورها، الخاص بالنسبة إلى هذا المتكلم، وذلك عن طريق التحليل الكمي.

وعلى العكس من ذلك، فإن الأسلوب الوظيفي أسلوب مرغوب فيه. ويستعمل المتكلم في مثل هذه الحالة متغيرات في بعض السياقات. ويمكن لهذا السياق أن يكون نفسياً في المقام الأول. فاختيار الكلمات وبنى الجمل، والمتتابعات ومميزات التماسك هي تبع للاستعداد الذهني للمتكلم، ولموقفه، وللانفعالات التي يريد أن يعبر عنها بهدف إثارة قارئه/ مستمعه لتأويل هذه المميزات الأسلوبية بوصفها «مؤشرات» على حالته النفسية في لحظة معينة.

ويمكن للمتغير الأسلوبي من جهة أخرى أن يكون تعبيراً عن السياق الاجتماعي، وإنه لمن المعروف أننا لا نلجأ إلى أسلوب آخر في محادثة مألوفة بين أناس يعرفون بعضهم بعضاً إلاّ في تبادل مع غير معروفين في الشارع أو في اجتماع عمل رسمي الطابع، أو في جلسة محاكمة. وإن هذا الاختلاف ليس حساساً فقط على مستوى

المفردات، ولكنه يكون أيضاً على مستوى التلفظ (الحوار: متغيرات أسلوبية للغة المعيارية، ولغة رفيعة: متغيرات أسلوبية للغة الشعبية)، وعلى مستوى إنجازات التماسك، وكذلك على مستوى البنية الكلية للنص، وعلى مستوى ترسيماته وموضوعاته.

لقد لاحظنا أن «البنية الأسلوبية» الخاصة بنص ما تعد أيضاً متصوراً نسبياً وأنها لا تستطيع أن تتحدد إلاً إزاء الطرق الموازية للاستعمال اللساني في أوضاع متماثلة، وإزاء مقامات مختلفة، ولكن ذات «مضمون» متطابق إزاء سياقات نفسية واجتماعية. وإن هذه البنية الأسلوبية، أخيراً، لا تستطيع أن تتحدد إلاً إزاء معايير وتواضعات سارية المفعول، في الحوار/ الاجتماعي وفي اللغة المعيارية. ولقد رأينا أيضاً أن المتغير اللساني يمكن أن يصلح لكل «مستويات» النص التي ميزناها في الفصول السابقة.

8 ـ البنى البلاغية للنص

إنها إذ تكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالبنية الأسلوبية، فإنها تلتقي ما نسميه البنى «البلاغية للنص»[13]. وإن بعضاً منها معروف لدينا

---

(13) وكما هي الحال بالنسبة إلى الأسلوبية، فإن البلاغة تمثل موضوعاً لتجديد فعلي للفائدة، وذلك كما في فرنسا. وإننا لن نذكر من الدراسات الكثيرة والمداخل غير دراسة كوبر شميد (1973)، أو إيدنغ (1976)، وكتاب بليت (1975) في ألمانيا والذي يعد جد قريب من علم النص، مجلة «تواصل» (16)، دبوا وآل (مجموعة mu) (1970)، كيبيدي فارغا (1970)، سبيربير (1975) بالنسبة إلى الفرنسية.
سندع هنا جانباً عدداً من المراجع التي تتصل بميدان الشعرية اللسانية لأن هذه تغطي في جزء منها ميداني الأسلوبية والبلاغة. وانظر، بالنسبة إلى خلاصة عن الشعرية اللسانية، فان ديك (1972)، اهوي (1972)، كولير (1975).

باسم «صور الأسلوب». وتبدو هذه البنى البلاغية أيضاً على كل المستويات النصية المذكورة سابقاً: مستوى الأصوات، والكلمات، والبنى الجملية، والعلاقات البين جملية، والبنى الكبرى، والبنى العليا. فالبنى البلاغية هي بنى ذات طبيعة وظيفية بالدرجة الأولى، وتتغيّا تأثير النص في مقام التواصل. وبقول آخر، فإن المستعمل قد يلجأ إلى بعض البنى البلاغية لأسباب استراتيجية، أي لكي يزيد حظوظه في أن يرى عبارته قد «قبلها» مخاطبه واقعياً، وانطلاقاً من هذا فمن المحتمل أن يراها متبوعة بأثر (عرف، عمل). وفي حين أن البنى الأسلوبية تعد متغيرات في إطار البنى النصية الممكنة، فإننا نجد في البنى البلاغية أن فئات جديدة تؤدي دوراً وتضفي بهذا بنية إضافية على النص.

لا تعد هذه البنية الإضافية ملائمة من وجهة نظر القواعد، ولا ترتبط إذن، تقليدياً من جانب ضوابط التأويل الدلالي، بمضمون خاص. فالبنى البلاغية لا تستطيع إلاً أن تمتلك وظيفة استراتيجية معينة في السيرورة التواصلية، مثال ذلك في إجراء إقناعي للقارئ/ المستمع.

إن هذه الفئات وتلك الضوابط البلاغية الخاصة معروفة لدينا، وذلك بشكل حدسي إلى حد ما، وإن هذا ليكون انطلاقاً من البلاغة التقليدية ومن الأسلوبية التي تعلم في المدرسة. وكما تمّ توضيح الأمر من قبل، فإنها تحيل إلى كل مستويات النص. ويمكننا أن نصفها إذ ننظر إليها بوصفها «تحويلات» لبنى هذه المستويات. وهذه

= وبالنسبة إلى مجموع الأسئلة التي تتصل بالأسلوبية وبالبلاغة، انظر إلى المنظور الذي تبناه بليت.

التحويلات هي التالية: 1) الحذف، 2) الإضافة/ التكرار، 3) التعويض، 4) الاستبدال.

وهكذا، فنحن لدينا تحويل تكراري على مستوى وظيفة الصوت في الإيقاع، والسمع أو الجناس الصوتي، وعلى المستوى النحوي في التوازي، وعلى المستوى الدلالي في الإسهاب أو في التعداد البالغ الأوج، ولذا، فنحن إزاء قضية لحالة من حالات التعويض النحوي في القلب البلاغي وفي الحذف (لفئة) في الرابط. ولقد يبدو هنا أنه سيكون من الضروري علينا أن نحدد، بالإضافة إلى طبيعة التحويل، الوحدات والفئات التي تستطيع أن تكابد أو يجب أن تكابد هذه العمليات البلاغية، وكذلك أمكنتها في الجملة، وفي السطر أو في النص. وإنه لمن الواضح أنه توجد روابط بين البنى العليا والبنى البلاغية: تتحدد العروض والبحور بمصطلحات الترسيمات النصية العامة كما تتحدد بمصطلحات تحويل البنى.

وتتحمل البنى البلاغية للنص من جهة أخرى استلزامات إداركية خاصة: إنها تجذب انتباه القارئ/ السامع وتوجهه، وإنها لتحدد إذن الفهم الإدراكي للنص.

9 ـ السياق التداولي

النص بوصفه فعلاً (أفعالاً) للسان

إننا لن ندرسْ العبارات اللسانية، وفي النتيجة لن ندرس النصوص فقط بمصطلحات بناها، ولكن أيضاً بمصطلحات وظائفها. ونحن لا نريد أن نعرف فقط «الصيغ» و «المضامين» التي يمكن للنص أن يمتلكها، ولكن نريد أن نعرف أيضاً الوظائف الممكنة

التي يستطيع أن يملأها بفضل هذه الصيغة وذلك المضمون المخصوصين.

إن السياق الأول الذي سنحلله هو «السياق التداولي»(14). فالدراسة التداولية للنصوص تستند إلى تأويل للنص بوصفه فعلاً للسان أو بوصفه «سلسلة من أفعال اللسان». ونجد أن من أفعال اللسان مثلاً الوعود، والتهديدات، والأسئلة، والمطالب، إلى آخره. فنحن ننجز فعلاً لسانياً إذ نعبر بجملة أو بعدد من الجمل في سياق يكون ملائماً لها. ونلاحظ أن التعبير بالجملة «أتستطيع مساعدتي في دفع السيارة؟» إنما يكون المقصود منه إنجاز فعل هو فعل «الطلب». ولا معنى لهذا الفعل إلاّ إذا أنجزت بعض الشروط: تتعلق هذه الشروط بالسياق الذي يتم فيه التلفظ بالعبارة بوصفها فعلاً للسان. وفي حالة الطلب مثلاً، فإنه لمن الضروري أن يرغب المتكلم بشيء ما وأن يفترض أن من يتكلم معه في حالة يستطيع معها أن يقوم

(14) إنه على الرغم من وجود عدد مهم من الدراسات في ميدان التداولية، والتي تعد جزءاً منها نظرية أفعال اللسان، إلاّ أننا لا نتصرف إلاّ بعدد محدود من المداخل إلى هذه التداولية. وتجب العودة على الأقل إلى الأعمال الكلاسيكية لأوستان (1970)، وسيرل (1969)، وفي فرنسا إلى Langages 17 (التعبير) لتودوروف، بنفينيست (1974)، Langue Française 24 (التداولية لـ: آ.م. ديار وف. ريكاناتي)، ويجب النظر خصوصاً إلى عمل ديكرو (1972، 1978). وثمة بالأحرى بعض المقالات التي تحيل بالأحرى إلى مسائل في القواعد، وإنها لتوجد في الإنكليزية في كول ومورغان (1975) وكول (1978). ويوجد في الألمانية عدد كبير من الدراسات في هذا الميدان، مثل مجموعة الدراسات لوندرليخ (1972)، شميد (1976) والمدخل الذي وضعه شليبين ـ لانج (1976). ولقد قدم فان ديك العلاقات بين اللسانيات النصية والتداولية في (A 1977، b 1980)، وفان ديك في (1976).

بشيء ما من أجله، وأنه مستعد لفعله. وسنقول إذن إن فعل اللسان يكون ملائماً لسياق معين عندما تكون كل الشروط الضرورية لإنجاز هذا الفعل اكتملت. وهذه المهمة هي مهمة التداولية، إذ عليها أن تعدد الشروط التي يجب أن ينجزها كل فعل من أفعال اللسان لكي يكونَ ملائماً للسياق الخاص. ويجب على التداولية أيضاً أن تحدد المميزات الخاصة التي يجب أن تمتلكها العبارات، مثال ذلك الجمل، وذلك لكي تستخدم بوصفها فعلاً من أفعال اللسان الخاص. وهكذا تأخذ الطلبات في معظم الأحيان شكل السؤال حيث يكون من الضروري أيضاً الإحالة إلى أفعال معينة يجب على المخاطب أن يقوم بها.

يتكون السياق التداولي من كل العوامل النفسية والاجتماعية التي تحدد نسقياً لكي تلائم أفعال اللسان. وتتمثل هذه الأفعال في المعرفة، والرغبات، أو الإرادة، والتفضيل، وحكم مستخدمي اللغة وإنجازاتهم الاجتماعية من جهة أخرى (مثل علاقة السلطة والصداقة). ويمكن أن يوجد أيضاً في بعض الحالات تضييق مؤسساتي على إنجاز أفعال اللسان (توقيف شخص، قرار بطيّ الملف، القيام بامتحان. . .).

وبما أن النصوص هي، بالإضافة إلى أشياء أخرى، تتابعات من الجمل، فيمكننا أن نحللها أيضاً على المستوى التداولي بوصفها «تتابعات من أفعال اللسان». وتستطيع كل الأمثلة التي ذكرت سابقاً أن تؤول بوصفها سلسلة من الأقوال التأكيدية. ولقد رأينا أيضاً أنه من الممكن رصف، جنباً إلى جنب، مختلف أفعال اللسان على شكل حوار. وهذه هي الحال مثلاً بالنسبة إلى العبارات (11)

و (12). ولقد رأينا بهذا الخصوص أنه لا يمكن اختزالها دائماً إلى جملة مركبة. وليس ثمة غرابة في هذا إذا فكرنا أن كل جملة تستطيع أن تعمل بوصفها فعلاً من أفعال اللسان، وأنه ليس من الممكن دائماً «توليف» فعلين مختلفين في فعل وحيد.

وإنه لمن المهم، في التداولية النصية، تحديد الشروط التي تستطيع بها أفعال اللسان أن تتوالف في تتابعات من أفعال اللسان. ويجب علينا، بالإضافة إلى هذا، أن نطرح السؤال لمعرفة كيف ترتبط هذه التتابعات مع تتابعات الجمل أو مع قضايا النص المعبر عنها.

وكما تصدر عن الأمثلة (11) و (12) إحدى العلاقات الموجودة بين مختلف أفعال اللسان في التتابعات، مثل العلاقة بين الطلب والتواصل، فكذلك تصدر علاقة التحفيز أو التفسير. فأنا، عن طريق التلفظ بجملة معينة، أتوجه بالطلب، وعن طريق الجملة السابقة للأولى أو التالية لها، أحفز طلبي. وإني سأعرض للأسباب. وإننا لنستطيع إذن، على وجه العموم، أن نجعل فعل اللغة معقولاً أو مصدقاً وذلك عن طريق فعل آخر. وهكذا، فإننا نرى أنه توجد بين أفعال اللسان هذه علاقات تقارن بتلك الموجودة عموماً بين هذه الأفعال وبين حوادث (أو وقائع)، أي تقارن بالعلاقات الشرطية المسماة سابقاً. ويمكننا أن نوسع هذا المنطق ليشمل متتابعات أفعال لسان النص المنظور إليه بوصفه كلاً، وذلك مثل حالات نشرة الأخبار، والقصة، والعرض، والمحادثة. وكما كان من الضروري إدخال بنى كبرى بخصوص تأويل «المضمون الإجمالي» للنص، فإنه لمن الضروري هنا إدخال بنى كبرى تداولية، وذلك لكي نستطيع أن

نتكلم عن «الوظيفة الإجمالية» للنص. وبالفعل، فنحن إذ نتلفظ بنص ينظر إليه في كليته، فإننا ننجز أيضاً فعلاً لسانياً إجمالياً أو أيضاً «فعلاً كبيراً من أفعال اللسان». وكذلك، فإن رسالة طويلة يمكن أن لا تكون أحياناً سوى طلب واحد، ويستطيع عرض في كليته أن يعمل بوصفه قولاً واحداً. وتشتق هذه الأفعال الكبرى للسان من تتابعات الأفعال عن الضوابط الكبرى، وذلك كما رأينا الأمر من قبل بخصوص مضمون النص.

إن التأويل التداولي الإجمالي للنص، أي تحديد الأفعال الكبرى انطلاقاً من تواليات أفعال اللسان، ليعد مهماً بالنسبة إلى التأويل الإدراكي (التداول) لمتواليات أفعال اللسان، وإنجازها، وتوجيهها. وهكذا، فإن واحداً من التأويلات التحتية للمحادثة يمكن أن يكون طلباً لدين مقداره /1000/ فرنك. ولكن هذا لا يعني أن تفاصيل الفعل اللساني مثبتة مسبقاً، وأما فيما يخصني، فأنا لا أزال لا أملك سوى «استراتيجية إجمالية».

وسنعود، فيما بعد، إلى هذه الوجوه الإداركية والتفاعلية للنصوص ولاستعمال اللغة.

10 ـ السياق الإدراكي: فهم النصوص

سنأخذ الاقتراح التالي نقطة انطلاق لتفكيرنا: يجب على المستمع/القارئ، لكي يستطيع أن يستعمل نصاً في وضع تواصلي، أن يفهم هذا النص. ولكن هذا التأويل لم يزل غير التأويل النظري للقواعد، أي إعطاء معنى أو مرجع لتعابير النص.

وسنذهب الآن لكي ننظر بإيجاز إلى السيرورة الواقعية للتأويل

الذي يعزو فيه القارئ/ السامع معنى إلى نص. ولكي نزيل أي التباس ممكن، فسنتكلم في هذه الحالة عن «فهم النص». وسندرس الآن معالجة نص في سياق نفسي وبصورة خاصة في «السياق الإدراكي». ويؤدي السياق الانفعالي والتأثيري دوراً بشكل طبيعي (نستطيع أن نكون سعداء أو غاضبين مما نسمع أو مما نقول)، ولكن هذا لن يكون ملائماً إلاً إذا فهم النص. ولذا، فإننا سنتوقف بأنفسنا، في النتيجة، عند الفهم النصوصي الإدراكي(15).

ويتبع فهم النصوص، في هذه الحالة، تتابعات الجمل. ونستطيع القول، بشكل إجمالي، إن سيرورة الفهم تعود إلى تحليل المعلومات التي تنقلها البنية الفوقية للنص، كما تعود إلى «ترجمتها» بمصطلحات المضمون، أي بسلاسل من القضايا. ولم يعد المقصود، بالنسبة إلى المستعمل، خصوصاً في الفهم النصي، هو إنشاء روابط بالضرورة بين القضايا التي تعبر عنها جمل النص المتتابعة.

---

(15) يوجد في بعض السنوات في علم النفس الإدراكي وفي ميدان الذكاء الصناعي فرع من الدراسة حيث تكون معالجة النصوص فيه (الفهم، التخزين في الذاكرة، إعادة الإنتاج، إلى آخره) منظوراً إليها من وجهة نظر نظرية وتجريبية. فانظر إلى عمل كانتش (1977) وفريدل (1977) حيث ستجد إشارات بيبليوغرافية أخرى.
وانظر، في ميدان الذكاء الصناعي حيث تكون فيه نماذج حاسوبية متطورة بالنسبة إلى الفهم النصوصي، بوبرواي وكولان (1975) وخصوصاً سشانك وآبيلسون (1977). وتعد الملاحظات المقدمة في هذه الفقرة خلاصات لبحث في علم النفس، وإن جزءاً منها كان قد أنجز بالتعاون مع والتير كانتش. وانظر أيضاً النسخة الفرنسية لكانتش وفان ديك (1975)، وإلى الخلاصة التي قدمها كل من فان ديك وكانتش في عام (1977)، وكذلك إلى الدراسة الحديثة التي قدمها كانتش وفان ديك (1978).

ولقد نحتاج، بهذا الخصوص، أن نأخذ بعين الاهتمام الوقائع التالية:

1 ـ يجب على المستعمل، لكي يستطيع إنشاء هذه الروابط، أن يستدعي معرفته بالعالم، كما قيل ذلك من قبل. ولقد يعني هذا أن يجب عليه، انطلاقاً من مكتسبه المعرفي المخزون في ذاكرته، أن يختار قضية أو عدة قضايا، وأن يقيم هكذا رابطاً بين قضايا النص.

2 ـ يجد الفهم النشط لعناصر النص مكاناً في «ذاكرة العمل». ولا يمتلك هذا الفهم إلاً قدرة محدودة. فبعد أن كنا قد خزنا عدداً معيناً من القضايا في هذه الذاكرة، فإنها «تمتلئ». ويجب على القضايا حينئذٍ أن تخزن في «الذاكرة لزمن طويل». ولقد يعني هذا إذن أنه لكي نفهم نصاً، يجب علينا من جملة (طويلة) إلى أخرى إنشاء الروابط الضرورية في ذاكرة العمل ثم تحريرها جزئياً من حمولتها، وإدخال معلومات جديدة فيها، ولذا، فإننا نرى إذن أن لسيرورة فهم النص سمة دائرية.

3 ـ ويجب الاحتفاظ بوحدات معينة من المعلومات في ذاكرة العمل، وذلك لكي يصار إلى تزويد النص بتماسك خطي. وهكذا، فإنه لن يكون علينا باستمرار أن نعيد سحبها من الذاكرة على امتداد زمن طويل. فإذا كان التتابع كله يتعلق «بجان» أو «بالصبي»، فإن هذه المتصورات «جان» و «الصبي» سيبقيان مؤقتاً في ذاكرة العمل. وكذلك هو الأمر بالنسبة إلى القضية الكبرى «جان مرتحل».

4 ـ ومن الأهمية الأساسية بالنسبة إلى فهم النص أن تكون الكميات الكبرى جداً من المعلومات التي نستطيع أن نستخلصها من

النص «منظمة»، و «مبنية»، و «مختزلة». ولهذا السبب، تأخذ البنى الكبرى مكاناً مركزياً في المعالجة الإدراكية للنص. فالقارئ غير قادر على تكرار النص كلمة كلمة ولا جملة جملة: إن القارئ عملياً لن يتذكر من قراءته للنص بعد عدة أسابيع سوى المواضع الأكثر أهمية منه. وبقول آخر، فإن البنية الكبرى للنص بشكل رئيس هي التي تقاوم النسيان إلى حد ما.

لقد تمّ إنجاز عدد من التجارب في علم النفس الإدراكي، وقد كان الهدف إظهار هذه الفرضيات والتحقق منها. وما يهم بشكل رئيس، هو أن فهم النص يتمّ على أكثر من مستوى. وحتى لو اتجه الانتباه إلى تفاصيل هذه الكلمات والجمل، فإننا سنحاول مع ذلك باستمرار أن نقيم علاقة بين هذه التفاصيل، وأن ندمجها في «وحدات» أكبر منها، وأكثر إجمالاً، أي في قضايا كبرى. وإن هذه لتنظم المعلومة النصية في الذاكرة وتختزلها: إننا نستطيع أحياناً بوساطة قضية كبرى أن نغطي تفصيلاً ما، بينما، في الاتجاه المعاكس، فإن البنية الكبرى تسمح بالتذكر، إلى زمن أطول قليلاً، الجزء الأكثر أهمية من النص على الأقل. وإن المبدأ العام الذي يضطلع بدور في التخزين، وفي التذكر، وفي تغطية المعلومة النصية ليتمثل في «القيمة البنيوية» لهذه المعلومة: إذا كانت القضية مرتبطة بكثير من القضايا الأخرى (من النص نفسه، أو بما يأتي من المعارف، أو التجارب السابقة) في الذاكرة، فإن قيمتها البنيوية أكثر كبراً، كما ستكون في التغطية أكثر سهولة. وإن هذا ليفسر، من بين أشياء أخرى، لماذا تحتوي بروتوكولات النصوص على قضايا كبرى خاصة.

ثمة شيء شبيه يصلح بالنسبة إلى التأويل (الإجمالي) لأفعال اللسان. ويكمن التعقيد الذي يرتبط به في أنه يجب على المستعمل أن يقوم، تزامنياً، بتحليل مفصل للسياق (تداولي)، ولمعالمه، ولسلوكه، ويجب أن يقارن الكل بتحليله للعبارة.

تُعد البنى العليا والبنى البلاغية بنى منظمة مهمة للمعلومة النصية في الذاكرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الترسيمات تؤدي دوراً هائلاً في إعادة الإنتاج، وفي برمجة النصوص.

وكما أشرنا إلى ذلك في فقرة حول البنى الكبرى، فإنه لمن الممكن أن يعزو المستعملون على اختلافهم في أوضاع مختلفة إلى نص ما تأويلات مجملة ومختلفة جزئياً. ولا يزال، في النموذج الترسيمي الذي اقترحناه، لا يوجد مكان بالنسبة إلى هذه الخواص المختلفة.

ولكي نتدارك في هذا بعض الشيء، فسنقبل أن يؤدي، في فهم النصوص، مجموع من العوامل دوراً يكون، من جهة، عاماً إلى حد ما ومستمراً عن طريق الجماعة اللسانية والفرد، ولكنه، من جهة أخرى، لا يصلح إلاَّ بالنسبة إلى هذا المتكلم، كما لا يصلح إلاَّ بالنسبة هذا الوضع المحدد. وسنسمي هذا المجموع من العوامل المتعالقة «الاستعداد الإداركي». وإن هذا الاستعداد الإدراكي ليكون بالضرورة لهذا الغرض: إنه لا يعمل إلاَّ في اللحظة الحاضرة للفهم. ويستطيع فيما بعد، استعداد القارئ نفسه أمام النص نفسه أن يكون مختلفاً.

وما يشكل جزءاً من هذا الاستعداد الإدراكي، في المكان

الأول، هو معارفنا، وأفكارنا، وآراؤنا في اللحظة الحاضرة. ولقد أشرنا سابقاً أن الفهم النصي يتعلق بقوة بمعرفتنا بالعالم. وإن هذه المعرفة بالعالم، في داخل الجماعة اللسانية، لتكون عامة إلى حد ما وتواضعية. وإننا لنعلم جميعاً تقريباً كيف نقوم بمشترياتنا، وكيف نأخذ القطار، وكيف نذهب إلى المطعم، إلى آخره. ونسمي هذه الكتل من المعرفة المنمذجة الأطر. وتُعد هذه الأطر ذات أهمية عظمى بالنسبة إلى صنيعنا الاجتماعي رؤية وتوجهاً، وتؤدي إذن أيضاً دوراً مهماً في تأويل النصوص التي تحيل إلى نموذج من الأحداث المذكورة في الأعلى. ويحدد هذا الضرب من المعرفة الإطار، تحت هيمنة آمالنا («المطبقة» إلى حد ما)، ما نعتقد أنه ممكن ومحتمل في الواقع (الاجتماعي) وفي النتيجة في النص أيضاً.

إن المعالجة الإدراكية للنص، خارج هذه المعرفة وخارج آرائنا الذاتية، إنما تحددها واجباتنا، وأهدافنا، وآمانينا، ورغباتنا. . . وبكلمات أخرى، تشارك هذه العوامل في تحديد ما يجده القارئ ملائماً، ومهماً في النص، أي ما هو مهم «بالنسبة إليه». وعندما يكون لدينا «في الرأس» موضوع خاص، بسبب مهمة ما، أو حقل من حقول المصلحة، أو أمنية خاصة، فإننا نباشر تحليلاً إدراكياً لهذا النص بموجب هذا الموضوع. فإذا أردنا شراء سيارة ذات فصيلة خاصة، فإننا سنذهب إلى قراءة الدعايات التي تتعلق بهذه الفصيلة أو سنحصل على اختيار نصوص تحيل إلى عدد من الفصائل والمعلومات المتعلقة بهذه السيارة خصوصاً. وإن هذه الرغبات أو التمنيات ليست واعية دائماً: يمكن للفائدة التي تصب على موضوعات جنسية في النصوص أن تكون إشهاراً.

وأخيراً، فإن العوامل الأخيرة التي تؤدي دوراً في المعالجة الإدراكية للنصوص، تتمثل في «مواقف» المتكلمين ومعاييرهم. وأمّا النصوص ومضامينها فهي مثمنة بلا توقف، ويؤدي هذا التثمين دوراً في فهم التأويل المثمن، وفي تخزينه، وفي استدعائه. وسنعود فيما بعد إلى هذه الأجزاء الاجتماعية ـ النفسية.

11 ـ السياق الاجتماعي النفسي: هيمنة النصوص

لقد رأينا في الفقرة السابقة كيف فهم مستعملو اللغة النصوص. وإن المقصود الآن هو طرح السؤال المهم، والذي هو: ما هي هيمنة النصوص وتأثيرها على مستعملي اللغة، سواء نظهر إليهم فردياً أم جماعة؟

لقد وصلنا هكذا إلى ميدان علم النفس الاجتماعي وإلى ميدان التواصل الجماهيري. إذ لم يعد المقصود الآن أن نسأل أنفسنا ما يفعله القارئ أو المستمع الفرد بالنص، ولكن ما هي العوامل الاجتماعية التي تؤدي دوراً في الفهم النصي والعكس بالعكس أي وجوه الفهم النصي تستطيع أن تمتلك استلزامات اجتماعية؟ وبهذا الخصوص، فإن سؤال معالجة آراء مجموعة المستعملين ومواقفهم تؤدي دوراً هائلاً في علم النفس الاجتماعي. ويعد هذا السؤال، كما هو بدهي، مركز تحليل سيرورات التواصل الجماهيري (بتحليل وسائل الإعلام، والجرائد، والكتب، والإذاعة، والرائي، إلى آخره).

إنه على الرغم من وجود عدد كبير من الأبحاث التجريبية (في الخمسينات بشكل رئيس) التي تصب على المعالجة التي يمارسها

التواصل الكلامي على الآراء والمواقف، فإن علماء الاجتماع النفسي يعرفون بشكل جد سيّئ أيضاً العوامل الدقيقة التي تؤدي دوراً في معالجة النص[16]. ونحن لا نعرف بالضبط أي المميزات النصية ترتبط أو لا ترتبط بتغير المعرفة، والآراء، والمواقف، كما لا نعرف ما هي الوظيفة التي تمارسها عناصر الاستعداد الإدراكي التي تكلمنا عنها في الفقرة العاشرة.

وإنه على الرغم من أن علم النفس الاجتماعي قد أهمل إلى الآن المكوّن الإدراكي للفهم النصي (وللاستعداد الإدراكي بوصفه عاملاً موجهاً لهذا الفهم)، فإنه يبدو من الممكن، في مستقبل قريب، توضيح سيرورات المعالجة هذه انطلاقاً من تطبيق نتائج تمّ الحصول عليها في ميدان علم النفس الإدراكي وذلك في علم النفس الاجتماعي.

إن المبدأ الأول النشيط في (تحويل) التكوين الذي تقوم به نصوص المعرفة، والآراء، والمواقف هو مبدأ «الوظيفية». فالشخص سيطور خصوصاً نموذج المعرفة، والمواقف التي يستطيع استعمالها

(16) إذا كانت كثرة من الدراسات قد أنجزت، في علم النفس الاجتماعي، وفي ميدان تكوين الآراء والمواقف أو تحويلها، فإنه لا يوجد على العكس من هذا عملياً تحليل نسقي للدور الذي يؤديه فيها استخدام اللغة والبنى النصية (ومع ذلك، يمكننا مراجعة العمل المذكور سابقاً لساندل 1977). وبالنسبة إلى دراسة حديثة حول النظرية العامة لتكوين الآراء والمواقف، انظر مثلاً فيشبين وآجزن (1975). وإن كثيراً من الدراسات الكلاسيكية تجد مكاناً لها في إطار تحليل الإقناع (مثل عمل هوفلاند ومعاونيه)، ولكن منذ الخمسينات، كما أعلم، لم نطور في هذا الميدان مقاربة غير مسموعة فعلاً. وفي كل الأحوال، فإن علم النفس الإدراكي لمعالجة النص، المقدم هنا، واجب عليه أن يؤدي فيه دوراً مهماً.

في عمله الإدراكي والاجتماعي: ستكون المعرفة الضرورية لإنجاز وجوه معينة والمواقف التي هي مهمة بالنسبة إلى تنظيم هذه الوجوه وبالنسبة إلى تأويل الواقع الاجتماعي متكونة في وقت مبكر أكثر من المعرفة ومن المواقف التي لا يوجد من أجلها بعد اجتماعي (فلنفكر في قراءة الدعايات الإعلانية للمنتجات التي نرغب في شرائها).

وأمّا المبدأ الثاني، فهو «التماسك الإدراكي»: ستجد المعرفة والمواقف التي تتوافق مع المعرفة ومع المواقف المتمثلة مسبقاً أنها مفضلة.

وأمّا المبدأ الثالث، فهو «التطابق الاجتماعي والشخصي»: سيتوجب بالأفضلية على المعرفة والمواقف أن تتوافق مع الأفكار التأويلية التي يصنعها الفرد بنفسه وبعلاقاته مع مجموعة محددة من الأفراد.

ولقد يعني هذا بالنسبة إلى معالجة النص أن الفهم وكذلك تخزين المعلومة يقوم الاستعداد الإدراكي بتوجيههما. وهو الذي يعمل تبعاً للمبادئ المعطاة. ويجب على العمل الدقيق لهذه السيرورات أن يكون موضوع الأبحاث المستقبلية.

12 ـ السياق الاجتماعي:
النص في التفاعل والتأسيس

أثناء عرضنا حول التحليل التداولي، رأينا أننا، عن طريق التعبير بالنصوص في سياق معين، ننجز أفعالاً لسانية. فأفعال اللسان هي أفعال «اجتماعية». وهي منتجة في سيرورات من «التفاعل

التـواصـلـي». ولـقـد يـجـد هـذا الـتـفـاعـل مـكـانـاً لـه فـي الـمـواقـف الاجتماعية[17].

وتعد هذه الأوضاع الاجتماعية هي نفسها، وهذا صحيح، «فريدة»، ولكنها تمتلك مع ذلك عدداً كبيراً من المميزات التي لها سمة عمومية أكثر، بل حتى تواضعية. فهذه الأوضاع، في المقام الأول، هي أوضاع نموذجية، وإنها لتخضع إلى حد ما لمعايير تعود باستمرار. وهكذا، فإنه توجد أوضاع ذات طبيعة عامة أو خاصة، مؤسساتية أو غير مؤسساتية، وفيها تأخذ بعض العبارات قيمة فعل اللسان: مثال هذه الأوضاع هي العائلة، والفطور، وفي الشارع، وفي الحافلة، وفي المقهى، وفي صالة المحكمة، وعند الطبيب، وفي السجن، إلى آخره. ويصنف المشاركون في هذه الأوضاع عموماً في فئات، وذلك من خلال دورهم، ووظيفتهم، أو مكانتهم

(17) إنه لحقيق أننا في علم الاجتماع اللساني وفي سوسيولوجيا اللسان نولي كثيراً من الأهمية للعلاقات الموجودة بين السياق الاجتماعي واستعمال اللغة، ولكن هذه الدراسات تستند في المقام الأول إلى العوامل الاجتماعية الكبرى (مثل الطبقات الاجتماعية) وإلى البنى الخاصة بالعبارات (أصوات، معجم، بنى نحوية). ولذا، فإن المنفعة بالنسبة إلى الأشكال الخاصة بالسلوك النصي، وخصوصاً المحادثة (الجارية) لم تتوقف عن الكبر تحت هيمنة نظرية تفاعل العلوم الاجتماعية الصغرى أولاً، ثم تحت ما يسمى علم السلالات المنهجي ـ وانظر سيدنوى (1972) وتيرنير (1974)، وانظر بالنسبة إلى مجموعة من المقالات في الفرنسية مجلة Communications 20 (1973) و30 (1979). وبالنسبة إلى تحليل أكثر عمقاً للعلاقات بين الأوضاع الاجتماعية والمميزات الخاصة للنص، فإنه لا توجد كما أعلم دراسة نسقية فعلاً. وانظر لابوف وفانشل (1977) بالنسبة إلى دراسة مهمة (وخاصة بالنسبة إلى أولئك الذين عندهم مشكلات في فهم التحليلات اللاكانية) حول الخطاب النظري.

(أب، أم، طفل، صديق، راكب، زبون، سجين، متهم، محكوم، أستاذ، إلى آخره).

توجد بالنسبة إلى كل فئة من المشاركين مجموعة محددة نسبياً من الأفعال الممكنة وذلك إزاء وضع نموذجي. فإذا كانت المسألة تتعلق بعدد من المشاركين، فسيكون لدينا شأن مع تفاعلات ممكنة ومحددة مسبقاً إلى حد ما. وإن هذا ليصلح بالنسبة إلى أفعال اللسان، كما يصلح في النتيجة بالنسبة إلى النصوص حيث عبرت فيها هذه الأفعال. وبقول آخر، فإن بنية الوضع الاجتماعي، أي «السياق الاجتماعي» تحدد أيضاً أي المميزات تستطيع أن تمتلك النصوص. ففي بعض الأوضاع تكون اللباقة ضابطة، وإن استعمال الضمير «أنتم» وفصائل أخرى من اللباقة تبدو، في النتيجة، ضرورية في النص. وحينئذٍ لا تكون بعض أفعال اللسان ممكنة أو إنها تستطيع أن لا تكون كذلك، ومثال هذا فعل الأمر. فتبعاً للضوابط الاجتماعية التقليدية، لن يسمح المريض لنفسه أن يحمل تشخيصاً عن حالته الخاصة في حضور طبيبه. وكذلك، فإن معرفتنا بمواصفات النقل العام تجعلنا نقدم بطاقاتنا إلى المفتش إذا طلب منا ذلك، ولكن إذا طلب منا أن نقرضه المال، فإننا نشعر أن لدينا الحق في الرفض.

وهكذا، فإن النص بوصفه فعلاً من أفعال اللسان لا يحدده الوضع الاجتماعي فقط (أو لا يحدده بالأحرى المستعمل/ المشارك): إن الوضع الاجتماعي نفسه يحدده الاستعمال الذي صنع من اللغة. ومن هنا، فإن قطع وعد يتضمن بالنسبة إلى الذي قطعه إبداعاً فعلياً من الواجبات. وكذلك، فإن الاعتداء على شخص ما

يخلق وضعاً يحظى فيه السامع/ القارئ بحق اللجوء إلى عقوبات معينة. وبشكل عام أكثر، فإن السامع/ القارئ إذ يتلقى معلومات من النص، فإنه يلتزم باستعمال هذه المعلومة فيما بعد في أفعاله الخاصة (أفعال اللسان).

ولقد نرى في سلسلة من الأفعال (أفعال اللسان)، التي يساهم فيها عدد من المتكلمين، أن كل واحد من هذه الأفعال «يجب عليه أن يكون مؤولاً إزاء أفعال تسبقه». ولقد التقينا من قبل هذا المتصور من التأويل النسبي في الدلالة، وفي التداولية، وفي المعالجة الإدراكية للنص. وأمّا الإجابة أو عدم الإجابة عن سؤال ما، فله على الدوام معنى اجتماعي: يمكن أن ينظر إلى السكوت بوصفه قلة أدب، أو بوصفه علامة على الإرادة السيئة، أو على التهرب من السؤال، إلى آخره.

إنه لمن البدهي أن تأثير النص على الوضع الاجتماعي وكذلك تأثير الوضع الاجتماعي على النص إنما يمارسان من جانب الاستعداد الإدراكي للمستعمل. وبالفعل، فإن تأويله للواقع الاجتماعي، مهما كان تواضعياً، هو الذي يمارس تأثيراً على توجه الانتاج النصي وعلى فهم النص، وذلك من خلال آرائه، ومواقفه، ورغباته، ومصالحه. وبما أن مصالح المشاركين في الوضع الاجتماعي ليست على الدوام منسجمة وأن المستعمل يرغب مع ذلك أن يكون لعبارته تأثير أفضل على محاوره في مقام التواصل (أي أن يكون هذا متأثراً إلى أكثر حد ممكن بمعنى الرغبة الخاصة للمتكلم)، فإننا سنرى أن مستعمل اللغة سيلجأ إلى استراتيجيات مختلفة. ولقد أشرنا من قبل إلى الدور المهم الذي تؤديه البنى

البلاغية والأسلوبية في هذا الإطار. وإن هذا ليصلح أيضاً بالنسبة إلى بناء الجمل، وبالنسبة إلى اختيار مواضيع معينة، وأفعال اللسان، وبالنسبة إلى اسهام المعلومة والحافز الإضافي. وبالنسبة إلى المحادثة، فإن الذي يتكلم لن يظهر أحياناً مقاصده إلاّ بصورة غير مباشرة، وعلى نحو سيتصرف فيه المحاور، ظاهرياً على الأقل، بحريته في الفعل.

وخارج هذا الدور الذي تؤديه النصوص/ الأفعال اللسانية في التفاعل الاجتماعي، أي على مستوى النص الصغير، فإن بعض النصوص يستطيع أن يكون فاعلاً على مستوى ما يمكننا أن نسميه «السياق الاجتماعي الكبير»، أي «المؤسسات». وإن القوانين، والمراسيم، والمحاضر الرسمية إن هي إلاّ أمثلة (قانونية) معروفة، ولا توجد علاقة التفاعل فقط بين المؤسسات، ولكن توجد أيضاً بين المؤسسات والأفراد: ثمة صيغة يجب ملؤها، وطلب يجب تحويله، ورائز في المدرسة، ومحادثة يجب الحفاظ عليها، إلى آخره. وهذه كلها عناصر يعرفها التنظيم الاجتماعي (وأحياناً يشعر بها بوصفها قمعية).

13 ـ السياق الثقافي:
النص بوصفه ظاهرة ثقافية

إنه ليبدو، من الأمثلة المعطاة عن النصوص التي تعمل بوصفها أفعالاً للسان في مختلف الأوضاع الاجتماعية، أن بعض الأوضاع محددة تاريخياً وثقافياً.

وهكذا ترتبط بثقافتنا الرواية، والإعلان الدعائي، والمقال

العلمي، أو المعلومة في الجريدة، أو في الرائي. ولكننا نعرف أوضاعاً اجتماعية أخرى، كما نعرف في النتيجة «نماذج نصية» أخرى، وذلك بالإحالة إلى عصور أخرى من ثقافتنا، أو بالإحالة إلى ثقافات أخرى عموماً. وإن هذا ليظهر مثلاً في أن الأساطير، والخرافات، وبعض النصوص الطقسية، والقصص الشعبية، والحكايات، ونصوصاً أخرى من هذا الضرب ترتبط بثقافة معينة وبعصر معين. وإن وجود علاقات اجتماعية أخرى، وحضور أو غياب بعض المؤسسات، واستعمال بعض الضوابط والمواصفات لتقوم أصلاً لأفعال لسانية أخرى، وكذلك أيضاً لأجناس نصية أخرى.

إن تحليلاً أنتروبولوجياً وعرقياً للنصوص ولأشكال التواصل لتوضح على نحو أكثر هذا العامل المتعلق «بالمتغير» الثقافي بين مختلف نماذج النص[18]. ويعلمنا مثل هذا التحليل أي نوع من النصوص يمكن أن تستعمل في سياقات اجتماعية محددة وما هي المميزات الخاصة لهذه النصوص ـ مثلاً بهدف مقارنتها مع تلك المستعملة في سياقات شبيهة في ثقافات أخرى. وهكذا، فإن المحادثة توجد تقريباً في كل الثقافات، ولكن الذي يختلف من ثقافة إلى أخرى هو «اللحظة التي» و «الأشخاص» الذين تكون مثل هذه هذه المحادثة ممكنة بينهم. وإن العلاقات العائلية، أو علاقات

---

(18) سنجد تحليلاً أنترويبولوجياً وعرقياً لنماذج النص وأشكال التواصل (تحت المسميات «علم الأعراق والكلام» و«علم الأعراق والتواصل») في غامبيرز وهيمس (1972)، بومان وسشيرزير (1975) وسانشير وبلونت (1975). وبالنسبة إلى مختلف نماذج النص، انظر الفصل التاسع من هذا العمل.

المجموعة، والعمر، والجنس، والرتبة، والوضع الاجتماعي، إلى آخره، أمور تحدد «من سيستطيع أن يقول ماذا، لمن وفي أي لحظة». ولقد ألمحنا من قبل أن المحادثة بين مجهولين لتعد من اللياقة العظمى مثل المحادثة بين متآلفين. وإن هذا ليترجم في بعض الثقافات بقيود مهمة على المضمون وعلى مسار المحادثة، وعلى طريقة الطقوس المفصَّلة للتحية وللوداع.

وإن النص، بالإضافة إلى كونه مكوناً ثقافياً متغيراً للتفاعل الاجتماعي، فهو ـ في ذاته ـ ظاهرة ثقافية يمكن للمرء أن يستخلص انطلاقاً منها بعض الاستنتاجات حول البنية الاجتماعية للجماعات الثقافية. ويمكن استخلاص دور الأعضاء الاجتماعيين، وحقوقهم، وواجباتهم، والضوابط، والمواصفات التي تهيمن من النصوص ومن المحادثات المستعملة في المقامات. ألا وإن الأمر هو نفسه بالنسبة إلى المعارف، والآراء، والأفكار والمعايير، والقيم الجارية للمجموعة اللسانية التي رأينا من قبل أنها تمارس تأثيراً هاماً على الإنتاج والفهم النصوصي. وباختصار، فإن التحليل النصي يعد منهجاً ذا قدرة كبيرة في إطار تحليل عام للثقافة.

14 ـ خلاصات

لقد سمحت لنا الفقرات السابقة بالتحقق من أن الدراسة النسقية للنصوص لا تستطيع أن تكون سوى نظام متداخل العلوم.

فالنصوص لا تملك فقط بنى قاعدية على مستويات مختلفة (أصوات، كلمات، بناء الجملة، المعنى)، ولكنها تملك أيضاً بنى أخرى مثل البنى العليا (الترسيمات) والبنى الأسلوبية والبلاغية التي

هي في عدد من مستويات النص مسؤولة عن التغير وعن البنينة الإضافية.

ولقد بدا، في هذا الإطار، مهماً وضع هذه المستويات المختلفة في علاقة بعضها ببعض في التحليل النصي. وتعد غالباً العلاقات الصرفية والنحوية بين الجمل مثلاً تعبيراً عن العلاقات الدلالية بين القضايا أو العلاقات التداولية بين أفعال اللسان.

ولم يظهر، من جهة أخرى، أن النصوص إنتاج مجرد وبسيط للسان، ولكنها تستطيع، عندما تستخدم في سياق ملائم، أن تعمل بوصفها (سلسلة) من أفعال اللسان. وتدرس التداولية في النتيجة الشروط التي يجب إنجازها إذا أردنا أن نحقق تتابعاً مقبولاً من أفعال اللسان.

ولقد بدا مفيداً، على المستوى الدلالي كما على المستوى التداولي للتحليل، إجراء تمييز بين «الكبير» و «الصغير» في التحليل. وهكذا، فإننا نستطيع أن نتبين المعنى الإجمالي (بوصفه فعلاً من أفعال اللسان). ولقد وجد التحليل النصي نفسه على المستويين يتركز خصوصاً على دراسة التماسك النصي، من منظور مضمونه كما من منظور وظيفته. ويؤدي هذا التماسك دوراً على المستوى «المحلي» أو المستوى الصغير وفي الوقت نفسه على المستوى الإجمالي أو المستوى الكبير. ويتحدد هذان النموذجان من التماسك بصورة متبادلة.

وتشكل النصوص وأفعال اللسان جزءاً ملازماً «للتفاعل التواصلي». ولقد يعني هذا خصوصاً أنه يوجد تفاعل بين مختلف بنى النص، من جهة، ومختلف نماذج السياق من جهة أخرى.

يخصص «السياق الإدراكي» الشروط (السيرورات، الذاكرة، الاستراتيجيات، إلى آخره. . .) التي تستطيع النصوص فيها أن تنتج وأن تفهم، وأن تخزن، وأن تنتج ثانية. ولقد تبين أن البنى الكبرى والبنى الترسيمية تملأ الوظيفة المهمة في فهم المعلومة النصية وفي تذكرها، ولقد وجد الاستعداد الإدراكي (المعارف، الآراء، المصالح، المهمات، الرغبات، إلى آخره) لمستعملي اللغة نفسه تزامنياً يمارس هيمنة هائلة على سيرورة الفهم وعلى المعالجة اللاحقة.

ويؤدي هذا الاستعداد الإدراكي دوراً مركزياً في «السياق الاجتماعي ـ النفسي». ويكون هذا لأن المعالجة بالنصوص لمعارفنا، ولآرائنا، ولمواقفنا، ولسلوكنا، تستند إلى هذا الاستعداد الإدراكي. وبهذا الخصوص، فإن عدداً معيناً من المبادئ إذ يستند إلى الملاءمة الاجتماعية للمعلومة، سواء كان ذلك بالنسبة إلى المستعمل أم بالنسبة إلى المجموعة تستطيع أيضاً أن تؤدي دوراً.

ويوجد، أخيراً، تفاعل بين النص و «السياق الاجتماعي الثقافي». وتحدد معاً الأوضاع الاجتماعية، وفئات المشاركين، والضوابط، والمعايير والمواصفات التي يجب أن تلاحظ في هذه الأوضاع، من يستطيع أو من يجب عليه أن يقول ماذا، وفي أي لحظة وبأي طريقة. وهكذا، فإن تواصلنا النصي مع المؤسسات يكون مضطرداً بوساطة معايير دقيقة. وتستطيع الضوابط، والمواصفات، والمعايير أن تختلف من ثقافة إلى أخرى. فنحن نصادف أيضاً، في ثقافات مختلفة، نماذج مختلفة من النصوص، ومختلفة من البنى النصية، وأمّا البنى الترسيمية، والأسلوبية،

والبلاغية، فتستطيع، في النتيجة، أن تختلف من ثقافة إلى أخرى.

ويسمح لنا كل هذا بأن نستخلص أن تحليل النصوص يتطلب «مقاربة متعددة الأبعاد». وكما قلنا ذلك من قبل، يجب على المستويات المختلفة أن تقيم علاقة بعضها مع بعضها الآخر، بينما البنى فتستطيع، على مستويات مختلفة، بشكل متغير مع مختلف نماذج السياق. وكذلك أيضاً، ليس المقصود فقط هو فهم النص وتحليله لذاته، ولكن المقصود قبل كل شيء هو فهم مختلف وظائف النص (أفعال، مؤثرات، إلى آخره) وتحليلها في هذه السياقات.

يعني «تأويل» النص، في المقام الأول إذن، إسناد معانٍ إلى مكونات النص، ثم، وهذا ما يحدث، إلى المجموع، وفي الدرجة الثانية، إعطاء النص مختلف «وظائفه» (مثل أفعال اللسان، وفي السياق الاجتماعي الثقافي).

لقد لخصنا بشكل فظ إطاراً بالنسبة إلى الوصف النسقي للنصوص. وثمة معرفة عميقة، تتعلق بكثير من النقاط، تنقصنا دائماً. وخصوصاً العلاقات المختلفة بين النص والسياق الاجتماعي، فدراستها تكاد تكون لا تذكر. وكذلك، فإن علم النص، حول عدد من النقاط، لا يزال في بداياته الأولى. ومع ذلك، فيبدو أن في مقدوره أن يحمل مساهمة مهمة إلى وصف الظاهرة والقضية في عدد من الأنظمة.

Bibliographie:

AUSTIN, J.-L., 1970: *Quand dire, c'est faire* (Seuil).

BAUMAN, Richard, & SCHERZER, Joël (éds.), 1974: *Explorations in the Ethnography of Speaking* (London: Cambridge U.P.).

BENVENISTE, Émile, 1974: *Problèmes de linguistique générale*, II (Gallimard).

BOBROW, Daniel G., & COLLINS, Allan (éds.), 1975: *Representation and Understanding* (New York: Academic Press).

CHATMAN, Seymour (éd.), 1971: *Literary Style* (London: Oxford U.P.).

COLE, Peter (éd.), 1978: *Pragmatics* (*Syntax and Semantics*, vol. 9) (New York: Academic Press).



إن المتأمل في عطاءات منذر عياشي الترجُمية يلمس فيها الجدّة والجدّية، والجودة، وتتراءى له معالم ذلك في جميع إنجازاته، سواء في فكره الحضاري التنويري، وتحديدا في موروثة الجمعي، أم فيما يقدمه للقارئ من آداب غربية، عبر جسر الترجمة؛ وهما سمتان مصاحبتان له، تعملان على دعم الهوية الثقافية / المعرفية، وهو الانشغال الذي يبحث عنه كل باحث غيور على تراثه بجدّ واستماتة.

ومن أهم معالم الخصوصية في ترجمات منذر عياشي هي: «الرؤيا الإبداعية» بوصفها جزءاً من التجربة الصميمية التي يعيشها، ومظهراً من مظاهر الحرية الإبداعية في أعمق تجلياتها.

عبد القادر فيدوح

لوحة الغلاف للفنان ضياء العزاوي - تصميم الفنان رافع الناصري


المركز الثقافي العربي

ص.ب: ٥١٥٨ / ١١٣ بيروت - لبنان
ص.ب: ٤٠٠٦ - الدار البيضاء - المغرب